وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

كلية الآداب / جامعة البصرة

قسم اللغة العربية

العلاقةُ الوظيفيةُ

بينَ الخبرِ والحالِ والصفةِ

دراسة في النحو العربي

رسالة تقدم بها

منذر زيارة قاسم

إلى مجلس كلية الآداب جامعة البصرة

وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير

في اللغة العربيةوآدابها .

بإشراف

د. عباس عبادي عيدان

١٤٣٣هـ ٢٠١٢ م

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ

رَبِّ
أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ
الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ
وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحاً تَرْضَاهُ

صدقَ اللهُ العليُ العظيمُ

الأحقاف١٥

الإهداء

إلى

سيدتي

أم أبيهـا

البـضعـة الطاهرة

بها وبأبيها وبعلها وبنيها

رجاء الأعمال.

تقبلي مني

سيدتي

منذر...

شكرٌ وامتنانٌ

شُكراً لكم جَميعاً. . . .

أهلي الأحبة. .

والدتي الغالية. .

أساتذتي الكرام. .

أستاذي المشرف. .

والى . .أصدقائي الأعزاء. .

زوجتي وبناتي . .

فاطمة ، سارة ، زينب ، رجاء .

منذر. . .

الفهرست

فهرست الموضوعات

المقدمة	١ – ٦
التمهيد : الوظيفة النحوية ودورها في النحو العربي	٧ – ١٩
الشكلاوالوظيفة	٨
العلاقة الوظيفية	٨
السياق النحوي	١١
الوظيفة و الجملة العربية:	١٤
اختيار المعاني الثلاثة:	١٦
الغاية من دراسة المعاني الثلاثة:	١٩
الفصل الأول:السمات المشتركة بين الخبر والحال والصفة	٢٠ –٧٤
مدخل	٢٠
الخبر لغة	٢٢
الخبر اصطلاحا	٢٢
الصفة لغة	٢٤
الصفة اصطلاحا	٢٥
الحال لغة	٢٧
الحال اصطلاحا	٢٧
المبحث الأول :الاشتقاق	٣٠ – ٤٢
معنى الاشتقاق في المعاني الثلاثة	٣٠

تفسيرات النحويين :	٣٤
الإفادة من أقوال النحويين	٣٦
التأويل والاشتقاق	٣٧
علاقة الجملة بالاشتقاق:	٤١
المبحث الثاني : الجملة وشبه الجملة	٤٣ – ٥٥
أولاً : الكلامُ في الجملةِ:	٤٤
الجهة الأولى : قابليتها للوصف والانطباق على الموضوع	٤٥
الجهة الثانية : تأديتها المعنى الوظيفي الخاص	٤٦
الجهة الثالثة : الإتيان بها للتقوي والسببية.	٤٧
الجهة الرابعة :أنها جملة ثانوية توليدية تحتاج إلى رابط	٤٨
ثانيا: الكلامُ في شبهِ الجملةِ :	٥١
الأمرُ الأولُ : المعنى حاصل بالظرف	٥٢
الأمرُ الثاني : التقدير العام لا فائدة فيه	٥٢
الأمرُ الثالثُ: صحة الإخبار بالظرف	٥٤
الأمرُ الرابعُ : ما يرد على القائلين بالتقدير	٥٤
المبحث الثالث: الترتيب	٥٦ – ٦٠
المبحث الرابع : التعدد	٦١ – ٦٦
الصورة الأولى : أن يتعدد الخبر لفظا ومعنى والمبتدأ واحد في اللفظ	٦٢
الصورة الثانية : أن يتعدد الخبر في اللفظ دون المعنى	٦٢

الصورة الثالثة : أن يتعدد الخبر لفظا ومعنى ويكون المبتدأ متعددا	٦٣
مناقشة الصور الثلاثة :	٦٥
تفسيرات النحويين في الصورة الأولى:	٦٥
• التفسير الأول : تكرار الوصف مع تكرار المبتدأ	٦٥
• التفسير الثاني : :تكرار الوصف والمبتدأ واحد:	٦٦
المبحث الخامس : التشابه في التركيب اللغوي	٦٧ – ٧٤
وجوب تكرار هذه المعاني	٦٧
وقوع كيف الاستفهامية والشرطية خبرا أو حالا	٦٩
دخول الواو على جملها:	٧١
• الواو الداخلة على جملة الحال	٧١
• الواو الداخلة على جملة الصفة	٧١
• الواو الداخلة على جملة الخبر	٧٢
القطع في المعاني الثلاثة	٧٣
الفصل الثاني : العلاقات اللفظية والمعنوية	٧٥ – ١١٨
توطئة	٧٥
المبحث الأول :التذكير و التأنيث	٨٠
معرفة المذكر والمؤنث.	٨١
المبحث الثاني: الإفراد و التثنية و الجمع	٨٦
المبحث الثالث: التعريف و التنكير	٩١

الجهة الأولى : الصور المتكونة من الخبر و المبتدأ، و الحال و صاحبه ،في الكلام العربي	٩٣
الجهة الثانية : في إمكانية وقوع الاختلاف بين الصفة و الموصوف	٩٦
الأمر الأول: وروده في الكلام العربي	٩٧
الأمر الثاني :بحث بنية النعت نفسه	١٠٣
المبحث الرابع : العلامة الإعرابية	١٠٩
أولا : الخبر	١١٠
ثانيا : الحال	١١٣
ثالثا : الصفة	١١٥
الفصل الثالث :أنواع العلاقات والربط فيها	١١٩ – ١٥١
المبحث الأول : العلاقة الحقيقية و العلاقة السببية	١٢٠ – ١٣٣
العلاقة الحقيقية	١٢٢
أولا :علاقة الخبر بالإسناد المعنوي.	١٢٣
ثانيا: علاقة الحال بالإسناد المعنوي.	١٢٤
ثالثا: علاقة الصفة بالإسناد المعنوي .	١٢٦
العلاقة السَبَبيّة	١٢٨
نظرة في الاصطلاح	١٢٨
دخول المعاني الثلاثة بالعلاقة السببية :	١٣٠
العلاقة السببية في الصفة.	١٣٠
العلاقة السببية في الحال.	١٣٠

العلاقة السببية في الخبر.	١٣٢
المبحث الثاني : أنواع الروابط : الضمير و الواو	١٣٤ – ١٥١
دلالة الواو الوظيفية مع المعاني الثلاثة	١٣٥
تحقيق وجود الواو مع المعاني الثلاثة:	١٣٥
الاعتبار النحوي للواو.	١٣٦
مواضع الواو وأنواعها .	١٣٨
الواو الداخلة على مفرد .	١٣٨
الواو الداخلة على جملة.	١٣٩
المظهر الوظيفي للواو .	١٤٢
الجهة الأولى: دخول الواو على مباني المعاني الثلاثة	١٤٢
الجهة الثانية : قيمة وجود الواو مع المعاني الثلاثة .	١٤٣
أولا : الخبر	١٤٣
ثانياً : الصفة	١٤٤
معنى اللصوق في الواو	١٤٧
ثالثاً : الحال	١٤٩
الخاتمة	١٥٢ – ١٥٥
ثبت مصادر البحث ومراجعه	١٥٦ – ١٦٢
الملخص الانكليزي للرسالة	1 - 2

المقدمة

المقدّمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، و الصلاة و السلام على خير الأنام ، محمد و اله الطيبين الطاهرين

و بعد . . .

فأشكر الله سبحانه و تعالى أولا و أخيرا أن وفقني لأتقدم اليوم بهذه الرسالة في علم جليل من علوم العربية يصون اللسان و يقوّم الكلام و يحفظ البيان ويكون سلطانا عليها ،وقد كان اختياري لهذا العلم من حسن توفيقه سبحانه، ومنة منه عليَّ ، فهو جل شأنه منعم في كل شيء متفضل علي بالنعمة العظيمة.

كنت مولعا بعلم الإعراب ،وما يكون عليه إعراب كلمة وردت في آية قرآنية أو قصيدة جاهلية ، و كم هو مقدار اللذة و المتعة و أنت تكتشف ذلك ، وكم هي تلك النكت و أنت ترى أن ذلك الإعراب يتغير بتغير المعنى ، أو لنقل يتغير كلما زاد المعنى وضوحا ، فلا نُعيب من أخطأ في إعرابٍ مع تمكنه منه لقصره في فهم المعنى حتى يبلغ الكتاب أجله، فيكون منه حسن البيان . تبين أنّ هذا المعنى الذي يختلف فيه الأنام هو الحاكم والسلطان ، فكانت دراسة المعنى غاية لي في هذا الميدان . ووجدت الباحثين ينتقدون هذا و يشكلون على ذاك ، فأدركت أنّ ما هم عليه ليس غاية الكمال ، و أنّ من كتبها إنسان أفرغ جهده فيها لكنه إنسان يصيبه النقص والخطأ والنسيان.

و كان أول ما بدأت به أن اختار موضوعا منها، فكان (الخبر و الحال والصفة) موضوعا للدراسة ، لما فيها من تقارب الأحكام و السمات و كثرة ورودها في النص الواحد و لا يستغني عنها كاتب و لا شاعر، و قد ساعدني أستاذي الفاضل الدكتور عباس عبادي على اختيار جانب من هذه المعاني العظيمة، فكانت

دراسة العلاقة الوظيفية بين المعاني النحوية وأضحى الخبر والحال والصفة أنموذجا حيا لهذه العلاقات .

فأصبحت الرسالة متآلفة من تمهيد وثلاثة فصول وخاتمة.

أما التمهيد : فقد تناولت فيه الوظيفة النحوية و دورها في إبراز المعاني النحوية . و كيف يتضح المعنى بها أكثر من الاعتماد على الشكل وقوانينه .فكانت دراسة نقدية للنحو العربي في اهتمامه بالشكل و قوانينه و قواعده ، الأمر الذي لم يعطه المتأخرون للمعنى ،وبينت العلاقات الوظيفية وعلاقتها بالقرائن وسلامة النص اللغوي ، وعن الجملة العربية و أهميتها في الدراسة الوصفية و حاولت أن أبين فيه أنّ الجملة العربية التركيبية أكثر أهمية من قوانين الشكل اللغوي التحليلية لتكتمل الصورة بها ،لأنها العنصر الأبرز الذي يجب الاهتمام به .

وجاء الفصل الأول موسوما بـ :السمات المشتركة بين الخبر والحال والصفة

وهو دراسة وصفية للوظيفة في المعاني الثلاثة ، بإبراز أهم سماتها التي تشترك فيها ، و قد راعيت أن تكون اغلب تلك السمات في جانب المعنى و ما جاء منها لصالح الشكل ،فلدخله من قريب أو بعيد بالمعنى الوظيفي. واشتمل على خمسة مباحث هي:

المبحث الأول:الاشتقاق وعلاقته بتلك المعاني ، وأن هناك رؤية للعلاقة بين الاشتقاق وهذه المعاني تختلف عما درسه النحاة قديما وقد أشار إليه الدارسون في أكثر من صعيد.

والمبحث الثاني :و درست فيه الجملة و شبه الجملة وعلاقتها بالمعاني . وهل تكون هذه العلاقة على نحو الأصالة أو بالتبعية للمفرد؟.

والمبحث الثالث: و درست فيه الترتيب الذي يضفي على المعنى النحوي حرية في الحركة داخل النص لأنه يتناول التقديم والتأخير عند البلاغيين ،

والمبحث الرابع :وتناولت فيه التعدد على موضوع واحد فيها: ذاك أنّ هذه الإمكانية في التعدد جاءت لخروج هذه المعاني عن الاسمية وابتعادها عنها إلى معنى الوصفية مما يعطيها قدرة في الحركة داخل النص في التعدد وغيره

أما المبحث الخامس: فقد درست فيه بعض أوجه التشابه في التراكيب اللغوية التي أعطت التقارب الأكبر لهذه المعاني الثلاثة فيما بينها . هذا التشابه نابع من أنّ أصل هذه المعاني واحد في أكثر من وجه.

وقد بدا أنّ هناك قوانين جديدة تختلف عن قوانين الإعراب حاكمها المعنى الوظيفي.

وفي الفصل الثاني:تناولت دراسة العلاقات اللفظية والمعنوية بين الخبر والحال و الصفة

وهي دراسته تطبيقية من خلال الشواهد القرآنية و الشعرية ، لهذه العلاقات الوظيفية ، بين المعنى الوظيفي و ما هو له ، و اقتفيت اثر الدارسين في دراسة هذه العلاقات من حيث العدد و النوع والتعيّن في بيان حقيقة العلاقة و ما دور هذه العلاقات الثلاث و رابعتها الإعراب في هذه الحقيقة ؟.فجاءت بأربعة مباحث

أماالمبحث الأول : فهو العلاقة من حيث النوع (التذكير و التأنيث):و حصول التطابق بين المعنى و ما هو له ، فان كانت العلاقة حقيقية طابق ما قبله و إن كانت سببية طابق ما بعده لكونه الموصوف حقيقة .

وفي المبحث الثاني :وهو العلاقة من حيث العدد (الإفراد و التثنية و الجمع):

وكيفية حصول التطابق بينها وبين المبتدأ و الموصوف و صاحب الحال .في هذه الحيثية كما في العلاقة السابقة

وفي المبحث الثالث،الذي اشتمل علىالعلاقة من حيث التعين (التنكير والتعريف) إذ يكون البحث فيأنّ العلاقة هي علاقة لفظية و أنّ التطابق يكون بالشكل دون المعنى

في المعاني الثلاثة ، و ما يبدو من صور التطابق في الصفة والموصوف فهو للشكل فقط .

أما المبحث الرابع : فتناول العلاقة من حيث العلامة الإعرابية : و هي علاقة شكلية لا تتعلق بالمعاني ،إذ تنطبق أحيانا و تتخلف أحيانا أخر و لا يمكن الاعتماد عليها في دراسة المعاني الثلاثة سويا .

وقد تبينأنّ صورة التطابق الحقيقي تجري في النوع والعدد لكونها علاقة بالمعنى .

أما الفصل الثالث: فقد تناول أنواع العلاقات و الروابط في الخبر و الحال والصفة :وكانت الدراسة فيه لطبيعة تلك العلاقات و الروابط فيما بين المعاني الثلاثة ، وجاء مشتملا على المباحث الآتية :

المبحث الأول : و يتحدث عن :

١. **العلاقة الحقيقية** و طبيعتها : و هي علاقة إسناد بالمعنى بين المعنى الوظيفي و ما هو له . فهو يجري في الكلام لحصوله بين المعاني و ما هي له في أصل اللغة، لكونها أوصافا لها، و يعود ذلك لاشتراكها بسمات خاصة و اشتراكها بالبنية و أنها في حقل دلالي واحد تدخل تحته المفردات الثلاث .

٢. **العلاقة السببية** : و هي علاقة مجازية تحصل لارتباط المعنى بما قبله بضمير الموصوف حقيقة و لكونها تجري في التنكير و التعريف و العلامة الإعرابية على ما قبلها وقد سميت علاقة مجازية و هو ما يثبت كون هذه الحيثيات حيثيات شكلية و تطرق البحث إلى إثبات العلاقة السببية في الخبر والحال كما هي موجودة في الصفة .

المبحث الثاني : و يدرس الروابط بين المعاني و ما هي له : و يتعلق البحث بالواو لان الضمير ثابت في الحال و الخبر و الصفة . أما الواو فيحتاج إثباته إلى دليل و ناقش البحث الواو من حيث وجودها بين المعاني الثلاثة و ما هي لها ، ومن حيث

قيمة هذه الواو واعتبارها عند النحويين و أخيرا ناقش معنى هذه الواو بين المعاني الثلاثة .

و **ختمت** البحث بذكر الهدف الرئيس الذي من اجله بحثت المعاني الثلاثة مجتمعة و ما توصل إليه البحث من اضاءات ألمح إليها النحاة و الدارسون ، وأظهرها سياق البحث الذي درس المعاني الثلاثة مجتمعة.

ثم ذكرت أهم النتائج التي تنسجم مع هذا البحث .

و قبل الختام أحببت أن أشير إلى أنني كنت قد طالعت رسالة ماجستير مقدمة في فلسطين المحتلة تحمل عنوان : العلاقة النحوية بين الخبر و الحال و الصفة ، ولكنها كانت دراسة لكل معنى من هذه المعاني على حدة وجاءت تطبيقاتها على سورة يوسف(ع) ، فهي تختلف عن الدراسة الوظيفية و النقدية التي ألّفت مادة هذا البحث. و استفدت كثيرا من رسائل و بحوث لأساتذة تتعلق بالخبر أو الحال أو الصفة وقد أشرت إلى العديد منها في طيات البحث .

إنّ فصول الرسالة لم تخل من الدراسة النقدية في كل مباحثها بما لها من عامل مهم في إبراز الوظيفة النحوية و تمييزها عن دراسة الإعراب الشكلية .فكانت كتب المتأخرين من النحاة من أهم المصادر التي اعتمدتها لكونها تحمل العلم بصورته المبوبة والمنهجية ،ولم اغفل كتب القدماء والبلاغيين لأهميتها في البحث

على أن هذه المقدمة لا يمكن أن تتم إلا بعد أن اشكر لأستاذي الفاضل الدكتور عباس عبادي الذي صبر عليَّ كثيرا ، و قومّ مسار البحث بحسن النظر إلى شكله ، فكان كما نرى ، و كانت رعايته و إشرافه على هذه الرسالة فضلا لاينسى ، جعله الله في ميزان حسناته ،و أتقدم بالشكر الجزيل لأستاذي الفاضل ، الأستاذ الدكتور عدنان عبد الكريم رئيس قسم اللغة العربية الذي لم يبخل علي من فضله في المسائل الإدارية و العلمية في طريق إكمال هذه الرسالة ، كما اشكر أساتذتي الأفاضل الذين درسوني، و هم كل من : الأستاذ الدكتور عبد الحسين مبارك ، و الأستاذ الدكتور

عبد الواحد زيارة ، و الأستاذ المساعد الدكتور نوري الحساني ، و الأستاذ المساعد الدكتور فالح اسكندر ، و الأستاذ المساعد الدكتور محمد عبد ، و الشكر موصول إلى جميع أساتذتي في قسم اللغة العربية/كلية الآداب/ جامعة البصرة ، و اشكر العاملين في مكتبة قسم اللغة العربية و مكتبة كلية الآداب و المكتبة المركزية و مكتبة نازك الملائكة في كلية التربية جامعة البصرة ، و مكتبة الروضة الحيدرية و مكتبة الإمام الحكيم في النجف الاشرف ومكتبة جامعة الكوفة ، و مكتبة جامعة القادسية ، و بعض المكتبات الأهلية في البصرة و النجف ، و كذا شكري إلى أصدقائي و زملائي الذين ساعدوني ، و إلى أهلي و زوجي التي صبرت عليّ كثيرا ، و إلى كل من مد لي يد العون والمساعدة في طريق إكمال هذه الرسالة .

و في الختام، فإن قصر جهدي عن إدراك القصد ، فإن لي الأجر أن سعيت له ، و إن أخطأت فإنه مضان العلم . و إلى الله قصد السبيل .

و الحمد والشكر والفضل لله وحده، والصلاة على رسوله و آله الكرام الميامين .

منذر الموسوي

٢٠١٢

التمهيد

الوظيفة النحوية

ودورها في النحو العربي

الوظيفة النحوية ودورها في النحو العربي:

أصبحت الدراسات الحديثة للغة العربية في زماننا هذا مهتمة في إعادة تقييم الدرس النحوي في ضوء النظريات الحديثة التي ظهرت في أوربا وأميركا بغية الوصول إلى نظرية لغوية متكاملة تفسر هذا العلم – علم النحو– تفسيراً موضوعياً ينطلق من اللغة ويعود إليها مبتعداً عن العوامل الخارجية المؤثرة في اللغة كعلم المعقول وعلم النفس وعلم الاجتماع ، فلا تقيم اعتباراً للآراء الفلسفية والمنطقية في هذا المجال من الدراسة ، لذا كانت هذه النظريات تعد الشغل الشاغل للباحثين والدارسين .

إنَّ هذه الدراسات تتعامل مع اللغة بوصفها نظاماً شكلياً يؤدي وظيفةً معينةً هدفها الإفهام[١] ضمن قوالب معينة تؤدى بعلاقات تسمى الكلام[٢] فلا يمكن أبداً تجاوز المبنى – الشكل اللغوي –إلى ما يوقع في اللحن ويفسد اللغة بما يغاير ما ورد عن العرب ولا يمكن تجاوز المعنى – الوظيفة –إلى ما يوقع في الإبهام ويفسد المعنى الذي سيق الكلام من أجله. فالوظيفة هدف الكلام والشكل أسلوبه الذي يؤدى به والنحو مطويٌّ بين هذا وذاك ليس غير.

والعلاقات التي تنشأ بين الأبواب النحوية هي علاقات وظيفية ،يحملها الشكل اللغوي وتودي غرض الكلام ،وأن تكون علاقات صحيحة نحوياً ودلالياً . وما إن تختل هذه العلاقات حتى يفسد المعنى [٣]ولمعرفة ذلك ينبغي المرور بهذه الاصطلاحات:

---

١ ينظر اللغة العربية معناها ومبناها لتمام حسان: ١٨٠.

٢ ينظر السابق :٨٢.

٣ينظر المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي "الأصول والامتدادات الدكتور احمد المتوكل :٩.

الشكل والوظيفة:

الشكل:((هو الصورة اللفظية المنطوقة أو المكتوبة على مستوى كل جزء من الأجزاء التحليلية للتعبير الكلامي أو على مستوى التركيب الكلامي ككل))[١].

الوظيفة: ((هي المعنى المحصل من استخدام الألفاظ أو الصور الكلامية في الجملة المكتوبة أو المنطوقة على المستوى التحليلي أو التركيبي))[٢].

العلاقة الوظيفية: وهي العلاقة بين "الوظائف النحوية" أو "المعاني النحوية" لما بينها من جامع يجمعها ((ونجمع الظواهر المتفرقة المترابطة التي لم يعنِ القدماء بجمعها في نظام واحد))[٣].

الوظائف النحوية: هي التي سماها الجرجاني معاني النحو[٤]وهي تنقسم على قسمين:

الوظائف النحوية العامة[٥]: وهي المعاني العامة المستفادة من الجمل والأساليب بشكل عام، وتتمثل هذه الوظائف في دلالة الجملة أو الأساليب على الخبر والإنشاء ،والإثبات والنفي ، والتأكيد . وفي دلالتها على الطلب بأنواعه كالاستفهام والأمر والنهي والعرض والتحضيض ، والتمني ...الخ.

---

١ أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة :١٨٢.

٢ السابق : ٢٠٣.

٣ اللغة العربية معناها ومبناها : ٩.

٤ينظر دلائل الإعجاز :٤١٩.

٥ أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة:٢٠٩.

الوظائف النحوية الخاصة[١]: وهي معاني الأبواب النحوية ، وتتضح الصلة بين الوظيفة النحوية الخاصة وبين الباب النحوي ،إذا عرفنا أنّ الكلمة التي تقع فيباب من أبواب النحو تقوم بوظيفة ذلك الباب، ويتمثل هذا في وظيفة الفاعلية التي يؤديها الفاعل ،والمفعولية التي يؤديها المفعول، والحالية التي يؤديها الحال ،ووظيفة التفسير التي يؤديها التمييز وهلم جرا.

ويعبر عن هذه الوظائف بالقرائن التي هي قرائن لفظية ومعنوية وقد اسماها الدكتور تمام حسان(قرائن التعليق) وأنَّ في تضافرها بيانا لمعاني تلك الأبواب النحوية ، ثم راح يعدد تلك القرائن لكل باب[٢].

فمعاني النحو هي معاني الفاعلية والمفعولية والابتداء والخبرية والحالية والوصفية والمعية والسببية والنسبة وغيرها من معاني المفردات[٣] ، وكذا معاني الجمل كالخبرية والإنشائية والشرطية والاستفهامية وغير ذلك[٤]، وكان يمكن لتلك المعاني " معاني الجمل "– لو قُدِّر لها البقاء في إطارها الصحيح– أنْ تحظى بقواعد ومعايير[٥] غير تلك التي اختصت بالإعراب وعلاماته .

فنظام النحو العربي يبنى على الأسس الآتية[٦]:

١. طائفة من المعاني النحوية العامة التي يسمونها معاني الجمل والأساليب.
٢. مجموعة من المعاني النحوية الخاصة أو معاني الأبواب المفردة.

---

١ أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة: ٢١٢.

٢ ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها : ١٩١ – ٢٣١.

٣ ينظر : السابق : ٣٧ .

٤ ينظر : السابق ٣٦.

٥ ينظر : معاني النحو : ١ / ٨.

٦ اللغة العربية معناها ومبناها:١٧٨.

٣.مجموعة من العلاقات التي تربط بين المعاني الخاصة حتى تكون صالحة عند تركيبها لبيان المراد ، وهذه العلاقات في الحقيقة قرائن معنوية على معاني الأبواب الخاصة .

٤.ما يقدمه علما الصوتيات والصرف لعلم النحو من قرائن صوتية وصرفية.

٥.القيم الخلافية أو المقابلات بين أحد أفراد كل عنصر مما سبق وبين بقية الأفراد.

إنَّ تلك المعاني مجتمعة – معاني المفردات ومعاني الجمل – لها أنْ تكوّن منهجاً متكاملاً في الدرس النحوي يقف جنباً إلى جنب مع إطاره الشكلي ليعطي بذلك ثماره الحقيقية للنصوص الفنية ويظهر الأسلوب البياني في دراسة اللغة العربية الفصيحة التي يصعب فهمها لولا هذه العلاقات الوظيفية و ((تزداد الصعوبة إذا انتقلنا إلى مجال الأدب والشعر))[١].

وتكون هذه المعاني صحيحة في الشكل والمعنى الوظيفي وصحيحة دلاليا بأربعة شروط يبرز في ضوئها أهمية الوظيفة النحوية [٢]:

١. وظائف نحوية بينها علاقات أساسية تمد المنطوق بالمعنى الأساس.
٢. مفردات يتم الاختيار منها لشغل الوظائف النحوية السابقة .
٣. علاقات دلالية متفاعلة مع الوظائف النحوية والمفردات المختارة .
٤. السياق الذي ترد فيه الجملة سواء أكان سياقا لغويا أم غير ذلك .

ويختل المعنى بإحدى هذه الحالات الثلاث[٣]:

١. انتهاك التصنيف المعجمي .
٢. التصادم مع الخصائص الاختيارية .
٣. التصادم مع خصائص التصنيف الدقيق.

---

١ نظرية عبد القاهر في النظم :٥.

٢ النحو والدلالة :٥٢

٣السابق :٤٩

السياق النحوي :((هو السياق الذي يدرس البنية النحوية التي ترد فيها الكلمة بوصفها وحدة نحوية في كل متسق))[١].

ولا يكون هذا التناسق اعتباطا بل على أساسان بين هذه الوظائف النحوية علاقة سياقية ((والكشف عن العلاقات السياقية "أو التعليق كما يسميها عبد القاهر" هو غاية الإعراب))[٢]،فيقول ((أنْ لا نظم في الكلم ولا ترتيب حتى يعلّق بعضها ببعض ويبنى بعضها على بعض وتجعل هذه بسبب من تلك ، وهذا ما لا يجهله عاقل ولا يخفى على احد من الناس ، وإذا كان كذلك أنْ ننظر الى التعليق فيها والبناء ، وجعل الواحدة منها بسبب صاحبتها ما معناه وما محصوله ، وإذا نظرنا في ذلك علمنا انْ لا محصول لها غير أنْ تعمد الى اسم فتجعله فاعلاً أو تعمد الى اسمين فتجعل احدهما خبراً عن الآخر أو تتبع الاسم اسماً على ان يكون الثاني صفة للأول أو توكيداً له أو بدلاً منه وتجيء باسم بعد تمام كلامك على ان يكون الثاني صفةً أو حالاً أو تمييزاً أنْ تتوخى في كلام هو لإثبات معنىً أو يصير نفياً أو استفهاماً أو تمنياً فتدخل عليه الحروف الموضوعة لذلك أو في فعلين أنْ تجعل احدهما شرطاً في الآخر فتجيء بهما بعد الحرف الموضوع لهذا المعنى أو بعد اسم من الأسماء التي ضمّنت معنى ذلك الحرف ، وعلى هذا القياس)) [٣].

واختلف مفهوم النحو عما كان يراه المتأخرون من النحاة فهو لا يشمل التغير في آخر الكلمة فحسب، بل يدرس المفردة اللغوية مع المفردة اللغوية الأخرى ،ووضع كل منهما في الجملة أو السياق النحوي وقد يختلف وضعها من مكان لآخر.

ويعبر الدارسون عن هذا المعنى بأنه عودة إلى ما نادى به النحاة الاوائل. يقول الدكتور المخزومي: ((لعل الرجوع إلى أقدم الكتب التي أُلفت في هذه الدراسة ، اعني كتاب سيبويه وكتاب معاني القرآن للفراء ، يوضح لنا الفرق بين نهج النحاة

---

١ الدلالة السياقية عند اللغويين الدكتورة عواطف كنوش: ٦٠.

٢اللغة العربية معناها ومبناها: ١٨١.

٣دلائل الإعجاز ٤٤ – ٤٥

الأوائل ونهج النحاة المناطقة الذين ابعدوا في تجميد هذه الدراسة الحية وإثقالها بالقيود))[١]. ويقول أيضاً: ((ومن تلك الفروق بين نحو القدماء ونحو المتأخرين أنّ القارئ لا يحس إلاّ أثراً خفيفاً جداً لنظرية العامل في كتب القدماء ، أما المتأخرون فقد فُتنوا بتلك النظرية وطبّقوها في جميع أبواب النحو ، بل اخترعوا أبواباً لم يأبه لها أكثر النحاة القدماء ، اقتضاها الإلحاح في تطبيق نظرية العامل كباب التنازع والاشتغال اللذين لا يخلوا منهما كتاب من كتب المتأخرين ، وفيهما من صور التعبير الفاسد ما لم تعرفه العربية على لسان أي عربي فصيح أو غير فصيح))[٢].فهو يرى ان العلامة الإعرابية سمة للعربية وليست أثراً يجلبه العامل ، فيقول: ((للعربية سمة تميزها عن غيرها من اللغات الأخرى تلك هي إنَّ الكلمة في أثناء الجملة تحمل معها ما يدل على صفتها الإعرابية))[٣].

وتعتمد هذه الوظائف على المفردة مبنى ومعنى ووضعها في الجملة العربية يقول الدكتور إبراهيم السامرائي:((المفردة اللغوية في حقيقتها ودلالتها لِما وضعت إليه شيء اصطلاحي ، أو قل شيء اعتباطي ، وما القيمة اللغوية إلا مسببة عما أَلِفَ الناسُ أنْ يعطوها من دلالة ، وعلى هذا فإنَّ ما يقال عن الصلة الوثيقة بين اللفظ والمعنى وإنَّ الأول هو حكاية يتأدى فيها ذلك المعنى غير مقبول على الدوام ، لأنَّ حكاية الصوت حد واسع المعنى لم يقيده ضابط يصدق في جميع الأحوال))[٤].

ويقول الدكتور فاضل الساقي:((إنَّ كل دراسة لغوية لا بد أنْ يكون موضوعها الأول والأخير هو المعنى وكيفية ارتباطه بأشكال التعبير المختلفة ، فالارتباط بين الشكل والوظيفة – في نظر هذا المنهج [الوصفي]– هو اللغة وهو العرف وهو صلة المبنى بالمعنى والذين يؤمنون بأفكار المنهج الوصفي يرون أنَّ دراسة النحو كانت تحليلية لا تركيبية أي أنَّها تعنى بمكونات التركيب أكثر من عنايتها بالتركيب

١ في النحو العربي نقد وتوجيه : ٣٥.

٢السابق : ٨.

٣ في النحو العربي قواعد وتطبيق : ٨٧.

٤ دراسات في اللغة :١٥٩.

نفسه ، اقصد أنَّهم لم يعطوا عناية كافية للجانب الآخر من دراسة النحو وهو الجانب الذي يشتمل على طائفة من المعاني التركيبية والمباني التي تدل عليها فمن ذلك معنى الإسناد باعتباره وظيفة ثم باعتباره علاقة))[١].

ويُعبر الجرجاني بنظمه عن هذه الحقيقة، إذ يقول: ((اعلم أن ليس النظم إلا أنْ تضع الكلام الوضع الذي يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه وأصوله ، وتَعرف مناهجه التي نُهجت فلا تزيغ عنها وتَحفظ الرسوم التي رُسمت لك فلا تخل بشيء منها ، وذلك إنَّا لا نعلم شيئاً يبتغيه الناظم بنظمه غير أنْ ينظر في وجوه كل باب وفروقه ، فينظر في الخبر إلى الوجوه التي تراها في قولك: زيدٌ منطلقٌ ، وينطلقُ زيدٌ ، ومنطلقٌ زيدٌ ، وزيدٌ المنطلقُ ، والمنطلقُ زيدٌ ، وزيدٌ هو المنطلقُ ، وزيدٌ هو منطلقٌ))[٢].

ويقول أيضا((الألفاظ خدام المعاني والمعرفة في حكمها ، وكانت المعاني هي المالكة سياستها ،والمستحقة طاعتها ،فمن نصر اللفظ على المعنى كان كمن أزال الشيء عن جهته وأحاله عن طبيعته))[٣].

ويشير بعض الدارسين إلى أنّ هذا المذهب هو لأسلافهم ((ولقد آن لمذهب عبد القاهر الجرجاني أن يحيا وأن يكون هو سبيل البحث النحوي فإنَّ من العقول ما أفاق لحظة من التفكير والتحرر وأن الحس اللغوي أخذ ينتعش ويتذوق الأساليب ويزنها بقدرتها على رسم المعاني والتأثر بها بعدما عاف الصناعات اللفظية وسئم زخارفها))[٤].

---

١ أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة : ١٧٧ – ١٧٨.

٢ دلائل الإعجاز : ٦٤ – ٦٥.

٣ أسرار البلاغة في علم البيان :١٣.

٤ إحياء النحو : ٢١.

الوظيفة و الجملة العربية:

من أهم النتائج التي يمكن قراءتها في المنهج الوظيفي الحديث هي إعادة تقييم الجملة العربية كوحدة بنائية أساسية في اللغة ، فنرى جمعاً من الدارسين المحدثين يعطونها كثيراً من الأهمية ، يقول الدكتور المخزومي: ((تأليف الجمل:[هو] موضوع الدرس النحوي لأنَّ النحو لا يعنى بالصوت وما يتعلق به من ظواهر لغوية ، ولا بالكلمة المفردة وما يتعلق بها ، وإنما يعنى بالكلمة المؤلفة مع غيرها في عبارة أو جملة ، وليست الكلمات المؤلفة في عبارة أو جملة إلاّ صورة لفظية لما يتم في الذهن))[١] وأغلب الدراسات الحديثة تعطي الأهمية للجملة ودلالتها على المعنى الوظيفي العام[٢] الذي هو مراد المتكلم وغايته من إخبار أو استفهام أو نفي أو شرط أو غير ذلك ، أي أنَّها دراسة المفردات المنتقاة بصورة صحيحة[٣] من المتكلم فيما بينها لتربط المعاني الوظيفية الخاصة فيها. فتكون الجملة هي أصغر وحدة مدروسة في الدرس اللغوي الحديث[٤].فالجملة((يعتبرها بعض اللغويين من أهم وحدات المعنى بل ويعتبرها بعضهم أهم من الكلمة نفسها ، وعند هؤلاء لا يوجد معنى منفصل للكلمة ، وإنَّ معناها في الجملة التي ترد فيها فإذا قلت كلمة أو عبارة تحمل معنى فهذا يعني أنّ هناك جُملاً تقع في الكلمة أو العبارة وهذه الجمل تحمل المعنى))[٥].لذا((لابد أن تؤدي الجملة معنى))[٦]. كما يقول الدكتور فاضل السامرائي فلا عبارة أو جملة من دون معنى عام وانَّ من خلال تلك الجملة توجد عدة حيثيات لفهم الكلام العربي منها ما يرجع إلى المعنى ومنها ما يرجع إلى المبنى ومنها ما يرجع إلى

١في النحو العربي قواعد وتطبيق : ٨٢

٢ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها: ١٧٨ .

٣ينظر : النحو والدلالة : ٥٢.

٤ ينظر : في النحو العربي نقد وتوجيه : ٣٣ – ٣٦.

٥ علم الدلالة : ٣٤.

٦ الجملة العربية والمعنى : ٧ .

الأمرين معا[١]. ومعنى هذا أنّ الكلمة خارج الجملة لا تحمل المعنى الكامل فهي تؤدي في هذه الجملة معنى وتؤدي في جملة أخرى معنى آخر حتى قالوا: إن الكلمة خارج التركيب لا معنى لها[٢]. وعليه فالجملة هي موضوع الدراسة النحوية الجديدة ،

ولكنّ نظام هذه الجملة التي تسير على وفق العلاقات بين المعاني الوظيفية، هو الذي يعطي المعنى الصحيح للجملة كما يقول إبراهيم أنيس:((يحتم نظام الجملة العربية أو هندستها ترتيباً خاصاً لو اختل أصبح من العسير أن يفهم المراد منها))[٣]. وينبغي أن تكون هذه العلاقات علاقات صحيحة لتكون الجملة مستقيمة نحوياً وصحيحة دلالياً ويفهم المراد منها بالمعنى الأول " المعنى الوظيفي " والمعنى الثاني " المعنى الدلالي "[٤].

وقد عبر ابن الأثير عن مكانة الجملة العربية وجماليتها بما لا يستطيع أحد تجاوزه ، فهو يقول: ((وأما إذا صارت الكلمة مركبة فإنَّ لتركيبها حكماً آخر، وذاك أنه يحدث عنه من فوائد التأليفات والامتزاجات ما يُخيَّل للسامع أنَّ هذه الألفاظ ليست تلك التي كانت مفردة ، ومثال ذلك كمن أخذ لآليء ليست من ذوات القيم الغالية فألّفها، وأحسن الوضع في تأليفها ، فخيّل للناظر بحسن تأليفه وإتقان صنعته إنها ليست تلك التي كانت منثورةً مبددةً ، وفي عكس ذلك من يأخذ لآليء من ذوات القيم الغالية فيفسد تأليفها فإنه يضَعُ من حسنها ، وكذلك يجري حكم الألفاظ العالية مع فساد التأليف ، وهذا موضع شريف ينبغي الالتفات إليه ،والعناية به))[٥].

وهنا يبرز دور الوظيفة النحوية في تأدية تلك المعاني جنبا إلى جنب المباني التي تشكلت منها الجمل. ومن أهم تلك القوانين التي يراها اللغويون[٦] في تشكيل

---

١ ينظر :الجملة العربية والمعنى: ٧ – ١١ .

٢ ينظر : النحو والدلالة :٥٨.

٣دلالة الألفاظ : ٣٦.

٤ينظر : النحو والدلالة:٥٩ .

٥المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر لابن الأثير :١٩٤/١.

٦ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: ١٦٣

المعنى هي تعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد ، أي أنَّ صورة الجملة قد تختلف من قارئ إلى آخر بحسب استعداده وثقافته وخلفيته اللغوية وهذا الاختلاف له مقوماته اللغوية في ضوء تعدد المعنى الوظيفي لكل مبنى.

ويبرز أيضا دور الوظيفة النحوية في بيان المعاني العامة للجمل ، فالوظيفة تقتضي النظر في نفس الجملة قبل النظر إلى علاقاتها النحوية بما قبلها ، ونقول عنها بأنها جملة لا محل لها من الإعراب لعدم الارتباط بما قبلها فنقول: إنَّ لها محلاً من الإعراب لوجود الربط بما قبلها. و أنَّ لهذه الجمل معانٍ وظيفية تؤدى بمجرد ذكرها فضلاً عن معانيها الدلالية التي سيقت من أجلها. فجملة الخبر والحال مثلاً جمل لها محل من الإعراب لارتباطها بما قبلها تختلف عن الجمل الاعتراضية والتفسيرية التي لا محل لها من الإعراب لعدم ارتباطها وهذا أفضل مما ذكره النحاة عنها.

اختيار المعاني الثلاثة:

يعد كل من الخبر والحال والصفة من الأبواب المهمة في النحو العربي ، لأن لكل منها علاقات واسعة في النص. وهذه الأبواب ، أو ما يعرف في الدراسات الحديثة بالمعاني النحوية الخاصة[١] ، تشكل أحد أهم أعمدة النحو ،فلا يخلو كتاب نحوي منها. ومنها ومن غيرها كانت اللغة العربية نظاما لغويا واضح المعالم[٢]. ففي ضوء العلاقات التي تكونها هذه المعاني تنشأ معاني الجمل ، وهي المعاني العامة[٣]. وفي ضوء العلاقة فيما بينها تعرف صلاحية التركيب من عدمه كعلاقة الإسناد أو التخصيص أو النسبة أو التبعية . وفي ضوء حسن اختيار المتكلم لألفاظ

١ ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها: ١٧٨.

٢ ينظر : السابق:٣٤.

٣ ينظر :السابق: ١٧٨.

هذه المعاني ، أو ما يعرف بالعلامات ، تعرف صحة الكلام دلاليا من عدمه[١].
وهذا هو النحو كما يراه العلماء من المتقدمين بأبسط صورة ممكنة[٢].

ولقد كانت المشابهة الكبيرة التي رآها النحويون واللغويون بين هذه المعاني المدروسة أكبر من أن تمر من دون أن يسجلوا فيها ما تواتر عندنا من كلامهم ومصنفاتهم ،فالجرجاني مثلاً يقول: ((وهل عرفتم الفرق بين الصفة والخبر وبين كل واحد منهما وبين الحال وهل عرفتم أن هذه الثلاثة تتفق في أنها كافتها لثبوت المعنى للشيء ، ثم تختلف في كيفية ذلك الثبوت))[٣]. فكانت العلاقة بين هذه الأبواب تعطي العون دوما للنحويين في فهم الكلام العربي من خلال قولهم المعروف:((إن الشيء إن أشبه الشيء أعطي حكمه))[٤]، فكان ثمة علاقة بين هذه الأبواب تجعل من السهل أن يحكم عليها بحكم واحد.

وهذه العلاقة ليست قرينة مقالية – لفظية كانت أم معنوية –، فهذه القرينة تعطي الباب حقه وهو موضوع درس في كتب النحو القديمة بما يعرف بعلم الإعراب ، وتناوله الدارسون المحدثون بما يعرف بالقرائن[٥]– التي جعلوها مقام الإعراب أو قباله – فهي تأخذ الباب "المعنى النحوي الخاص "منفردا لكي تمايزه عن غيره بها[٦]. وليست قرينة مقامية يكون فيها التأثير للمحيط الخارجي وحال المتكلم والسامع.

إنّ العلاقة المقصودة في هذا البحث وهي أوجه المشابهة والمطابقة بين تلك المعاني ذاتيا من دون أن يكون لوجودها داخل الكلام علاقة بذلك التشابه الذاتي وان كان الكلام منظورا في ذلك ،لأنه ميدان الألفاظ.

---

١ ينظر : النحو والدلالة :٤٩ .
٢ ينظر : دلائل الإعجاز : ٢٨٢.
٣ دلائل الإعجاز : ٢٦.
٤ مغني اللبيب :٨٨٤ .
٥ ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها : ١٩٣.
٦ ينظر : السابق: ١٠٧ .

والنحوي بحاجة إلى ذلك فهو قبل أن يدرس أوجه الاختلاف بين هذا الباب – المعنى النحوي الخاص – وبين غيره لا يستطيع إعطاءه حقه الإعرابي .فانّ به حاجة إلى جمع المتشابهات في ذهنه أولا بقواعد وقوانين يحددها هو ثم يدخل ميدان النص ليعطي الحكم على هذا المعنى أو ذاك.

ولعل سعة انتشار هذه المعاني في الكلام العربي – كما قدمنا – وحاجة النحاة إلى جمع تلك القوانين عنها تعطي الرغبة الأكيدة في:

١. دراسة السمات المشتركة لتلك المعاني لما لها من بالغ الصلة في تيسير الدرس النحوي وصحة أحكامه ومعرفة ماهية هذه العلاقة التشابهية ، فكل من الخبرية والحالية والوصفية معان وظيفة خاصة تؤدى بمبان خاصة[١]. وهذا ما ستكون علية مباحث الفصل الأول من هذا البحث.
٢. إنّ المتتبع لمعاني النحو العربي يجد أنّ ما يجمع الثلاثة أكثر مما يجمع غيرها[٢]، حتى إنّ كثيرا من علماء النحو يعطيها أحكاما واحدةً. في علاقاتها اللفظية والمعنوية مع ما هي لها في المعنى ،أي المعاني التي تسبقها في الجملة وهذا ما ستكون علية مباحث الفصل الثاني.
٣. معرفة ماهية هذه المعاني وطبيعة العلاقة التي تربطها بما هي لها وما هو ذلك الرابط وهذا ما ستكون علية مباحث الفصل الثالث.

وهل يكون الأصل الذي تؤدّى بها هو "الوصف"[٣] ؟، وهو ما دفع المحدثين أن يجعلوها عنوانا بارزا لأحد أقسام الكلام سموه " الصفة "[٤]، ويأتي منها الخبر أو الحال أو الصفة النحوية "النعت"[٥]، وأنّ ما جاء من تلك المعاني الثلاثة جامدا، فإنما

---

١ ينظر :اللغةالعربيةمعناهاومبناها:١٧٨.

٢ ينظر : الحال في الجملة العربية ٤٢٩ و ٤٣٧.

٣ ينظر: شرح : الألفية لابن الناظم :٣٣٧.

٤ ينظر : أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة :٢٢١ .

٥ ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها : ١٠٣.

فإنما وقع من باب ما تحول من باقي أقسام الكلم إلى الصفة ، كأن يتحول الاسم إلى الصفة استعمالا[١] في قاعدة عامة هي من أهم قواعد النحو العربي عند المحدثين وهي تعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد[٢].

الغاية من دراسة المعاني الثلاثة:

الغاية من ذكر تلك المعاني هي الإحاطة الكاملة بها بدراسة وصفية وظيفية هدفها الأول هو بيان تلك المعاني بجلاء في ضوء المنهج الوصفي ليعطيها حرية في الحركة داخل النص وتفاعلا كبيرا داخل أركانه[٣] وليكون للمعنى الوظيفي دوره الحقيقي بما يساعد المبنى الشكلي على إبرازه بجلاء اكبر[٤]. وكذا الابتعاد عن قيود ساقها النحويون تحد من تلك القدرة والفاعلية ، فلا التزام بقاعدة فندها الدليل ولا إهمال لقول ذكره القران الكريم أو الشعر العربي ضعفه النحويون أو حكموا بشذوذه أو ندرته أو قلته. بل كان انطلاق المعاني الكامنة في النص اللغوي في ضوء علاماتها – الشكل اللغوي – والعلاقات فيها، أساسا في تأدية المعنى من أصوات هو صيغه" المبنى". و من أهم الأهداف لدراسة السمات فيها أنها تضع أسسا تسهم في اختيار المفردات لأبواب النحو العربي .

١ ينظر : الدلالة الوظيفية لأقسام الكلام المحولة :٤٨ .

٢ ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها : ١٦٣ .

٣ ينظر : النحو والدلالة:١٥٦.

٤ ينظر : دلالة الألفاظ ٣٤.

الفصل الأول

السمات المشتركة بين الخبر والحال والصفة

مَدخل

تتطلب دراسة المعاني الثلاثة – الخبر والحال والصفة – المرور بمعانيها المعجمية والاصطلاحية، كيما يتحدد الاصطلاح المدروس من غيره من الاصطلاحات الأخرى ويتميز عنه ، وكذلك تتطلب الدراسةُ المرورَ بالطريقة التي اعتمدت في جمع هذه المعاني الثلاثة معاً في دراسة واحدة .

وقد تقدم في التمهيد أنَّ انعكاس الوظيفة النحوية على تأدية المعاني العامة والخاصة للجمل والأبواب، يساعد كثيرا في دراستها مجتمعةً ، وأنّ له فائدةً كبيرةً إذا ما ثبُت أنها تتبع من منبع واحد، في ضوء دراسة وصفية للنحو العربي، تبتعد عن الخلافات التي لا طائل منها ، وان هذا المنهج المعتمد ،يهدف إلى جمع المشتركات في حقل واحد ، ويمكن في ضوئه بيان فائدة الوظيفة النحوية في خدمة النحو العربي.

وبعد ذلك لا بد من دراسة السمات المشتركة بين هذه المعاني، في ضوء اخذ المشتركات الذاتية ومناقشتها في منهج جديد – المنهج الوصفي[١]– وترك التعليلات والاستحسانات والترجيحات التي يراها النحويون، إلاّ ما كان نافعا لروح البحث منسجما مع منهجه، إذ ليس كل تحليل ينسجم وروح اللغة بإطاريها الشكلي والوظيفي[٢]. وهذا هو لب الدراسة التي يتوخاها البحث، فهي دراسة العلاقة بين المعاني الوظيفية التي تعتمد الوصف للمعنى والضبط للشكل. وقد اعتمدتُ الأبواب الثلاثة – الخبر والحال والصفة – لشدة التقارب بينها، وانتشارها الواسع في اللغة ، وأنها تدخل في المعاني الخاصة" المفردة " والمعاني العامة " الجمل " ، كما سيأتي.

---

١ ينظر أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة :١٧٧ .

٢ينظر العربية والوظائف النحوية :١٣ .

ولكمال الفائدة سندخل في توضيح هذه الأبواب الثلاثة ، في الإطار اللغوي" المعجمي " ثم الاصطلاحي ، الذي يتميز به ما هو المطلوب في علم النحو واستخداماته في علم المعاني، ودراسة المعنى في هذه العلوم الثلاثة مفيدةٌ جدا في الدراسة الوصفية لما سيأتي من تداخل الاستعمالات بينها بسبب اشتراكها في أصل واحد في غير واحد من هذه العلوم – المعجم و النحو و المعاني – فكان لا بد من الإشارة إلى ذلك.

الخبر لغة :

الخَبَرُ" بالتحريك" واحد الإخبار والخبر ما أتاك من نبأ عمن تستخبر. والخبر النبأ الجمع أخبار وأخابير جمع الجمع[١].

ورجُلٌ خابِرٌ وخَبيرٌ وخَبِرٌ، ككَتِفٍ وجُحْرٍ عالمٌ به. وأَخْبَرَهُ خُبورَهُ أنبأهُ ما عِندَهُ. والخِبْرُ والخِبْرَةُ، بكسرهما ويضمانِ، والمَخْبَرَةُ والمَخْبُرَةُ العِلْمُ بالشيءِ، كالاخْتِبارِ والتَّخَبُّرِ. وقد خَبُرَ، كَكَرُمَ. والخَبْرُ المَزادَةُ العظيمَةُ، كالخَبْراءِ، والناقَةُ الغَزيرَةُ اللَّبَنِ،[٢].

الخبر اصطلاحا :

والخبر:«لفظ مجرد من العوامل اللفظية ، مسند إلى ما تقدمه، لفظا نحو: زيد قائم ، وتقديرا نحو: أ قائم زيد ، وخبر إنَّ وأخواتها هو المسند بعد دخول إنَّ وأخواتها»[٣].وعند أهل المعاني: هو الكلام المحتمل للصدق والكذب[٤].والخبر«ما له نسبة في الخارج تطابقه»[٥]

ولم يكن هذا الاصطلاح ملحوظاً عند سيبويه"١٨٠هـ" ، فهو يقول في باب المبتدأ والخبر: « هذا باب المسند والمسند إليه»[٦] ونعته تارة أخرى بأنه « المبني على المبتدأ »[٧]،وما نفهمه من الاصطلاح في تلك المرحلة – مرحلة القدماء –أنه لم يكن واضحاً مبوباً محدوداً بحده المنطقي ، بل يؤخذ من العرف اللغوي لهذه المعاني، ولم يثبت الاصطلاح إلاّ بعد سيبويه .

---

١ لسان العرب لابن منظور : مادة خبر.

٢ القاموس المحيط للفيروزآبادي: مادة خبر.

٣ التعريفات للشريف الجرجاني: ٣١.

٤الإيضاح في علوم البلاغة لجلال الدين بن عمر القزويني / ١٨.

٥الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة لزكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري :٨٥ .

٦الكتاب لسيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر:١ / ٢٣.

٧ الكتاب :١٢٦/٢.

وقد عرف النحويون الخبر بأنه "الجزء المتم الفائدة "[١] كما جاء في الألفية[٢]:

والخَبَرُ ٱلجزْءُ المُتِمُّ الفَائِدَهْ كَاللهُ بَرٌّ وَالأَيَادِيْ شَاهِدَهْ

وأوضحه ابن الناظم"٦٨٦هـ"،بقوله ((ما به تحصل الفائدة مع المبتدأ))[٣] وقد رد بعض النحاة هذا التعريف على ابن مالك"٦٧٢هـ"،وقالوا بأنه يشمل الفاعل ، فهو جزء متمم للفائدة ، ونقل ابن عقيل "٧٦٩هـ" عن بعضهم أنهم عرَّفوا الخبر بأنه ((ما انتظمت منه مع المبتدأ جملة))[٤]. وربما يكون هذا التعريف الأخير متماشيا مع الدراسات الحديثة التي تدرس النحو العربي في الجملة لا مفرداتها وحدها. فـ"عباس حسن" يعرف الخبر بأنه ((اللفظ الذي يكمل الجملة مع المبتدأ ويتم معناها الأساس))[٥]. إلاّ أنه حين يدخل في تفاصيل التعريف، يرجع إلى الالتزام بقواعد النحويين . فيدخل في حد الخبر العامل وأثره، فيقول ((بشرط أنْ يكون المبتدأ غير وصف))[٦].فخرج من حده الزيدان في " أقائمان الزيدان " وهو باتفاق النحويين خبر[٧]. وسبب خروجه من حده هو اشتراطه أنْ يكون المبتدأ غير وصف ، ولم يوضح ما هو الخبر إذا كان المبتدأ وصفاًفي نحو "أقائمان الزيدان".

إنّ الملاحظات التي نخرج بها من هذه التعاريف هي:

- أنها أخذت الخبر من لفظه اللغوي وصولاً إلى معناه الاصطلاحي. أي أنَّ الخبر في الحقيقة هو المعنى الذي تكتمل فيه الفائدة مع المبتدأ.

---

١ ينظر تفاصيله في حاشية الصبان : ١ / ٣٠٩.

٢ ألفية ابن مالك: ١٦.

٣ شرح الألفية لابن الناظم ١٠٨.

٤ شرح ابن عقيل ١ / ١٨٩ .

٥ النحو الوافي ١ / ٤٤٢ .

٦السابق : ١ / ٤٤٣.

٧ ينظر معاني النحو :١/١٥٠

- أنَّها أخذت الخبر من الجملة ،لا من المفردات لتصل به إلى المعنى التركيبي.
- كل الاصطلاحات التي مرَّت تفتقر إلى الدقة، فمن الأخبار ما لا تتم به الفائدة إلاّ مع الصفة أو غيرها من الملحقات التي تلحق بالجملة ، كقوله تعالى ﴿ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ عَادُونَ ﴾[١]

الصفة لغة :

وَصَفَ الشيء وعليه وصفاً وصفةً : حلاَّه ، وقيل الوصف المصدر والصفة الحليةُ ، وتواصفوا الشيء من الوصف ... واتصف من الوصف ، واتصف الشيء أي صار متواصفاً[٢]. وجاء في اللسان أيضا : النعت وصفك الشيء[٣]. وجاء في أساس البلاغة: انتعتت المرأة بالجمال ، كما تقول اتصفت[٤]. ويلخِّصه صاحب القاموس المحيط بقوله: وصفه يصفه وصفاً وصفة نعته[٥].

وما ذكره اللغويون ، قد يساعدنا ذلك في دراسة المعنى للصفة أو النعت أو دراستهما باصطلاح واحد . وكلمة النعت والصفة مترادفتان[٦].وعلينا إثبات ذلك في الاصطلاح أيضا إنْ كان هذا الأمر موجودا.

الصفة اصطلاحا:

لا يوجد حدٌّ أو اصطلاحٌ للنعت في الكتاب حاله حال بعض الأبواب التي لم يضع لها سيبويه حداً فهو((لم يضع حداً أو تعريفاً للنعت مستقلاً ومميزاً عن غيره

---

١ سورة الشعراء: ١٦٦.

٢ القاموس المحيط : مادة وصف.

٣ لسان العرب : مادة نعت.

٤ أساس البلاغة للزمخشري : مادة نعت.

٥ القاموس المحيط : مادة وصف.

٦ النعت في التركيب القرآني: ٣٤/١.

))[1]. بل اكتفى بذكر بعض الأمثلة فيها. كجعله النعت بغير المشتق قبيحا وانتصابه على الحالية أولى من جعله نعتا[2].

وقد عرّف القدماء الصفة ومنهم الرمَّاني "٣٨٤هـ"بأنه ((قولٌ له بيان زائد على بيان الاسم الجاري عليه مختص به))[3]. ومنه نلاحظ أنّ التعريف عند القدماء يراعي جانبه اللغوي ومشتقٌ منه ، فلا تدخل في التعريف الاصطلاحاتِ العرضيةَ التي عرفها المتأخرون من حكم الإعراب والفضلة والتبعية التي اصطلحها المتأخرون ووضعوها في حدودهم.

والصفة اصطلاح طرحه البصريون ، أما الكوفيون فقد استعملوا اصطلاح النعت[4] ، والمعنى في كلتا المدرستين واحد فلم يتغير بتغيير الاصطلاح.

ويعرف ابن مالك "٦٧٢هـ" النعت أنه: ((التابع المقصود بالاشتقاق وضعا أو تأويلا))[5]. فالأصل في النعت أنْ يكون مشتقا ،وهو ما يدل على حدث وصاحبه ، كاسم الفاعل واسم المفعول ، تابعا لما قبله، في تذكيره وتأنيثه ، وإفراده وتثنيته وجمعه ،وتعريفه وتنكيره، ورفعه ونصبه وجره، وما جاء على خلاف الأصل ، رده النحويون بالتأويل إليه[6].

وعرّف ابن الناظم الصفة بأنها: ((التابع الموضح متبوعه والمخصِّص له بكونه دالاً على معنىً في المتبوع))[7]. فأدخلا–الناظم وابنه _في تعريف الصفة لفظ " تابع " وهذا حكم إعرابي وذاك((أنَّ منطوق التبعية في التعريف لا يكون مختصاً بالمعرَّف -

---

١النعت في التركيب القرآني: ١ / ٤٠.

٢ ينظر : الكتاب : ٢ /١١٧.

٣ الحدود في النحو لعلي بن عيسى الرماني : ٣٩.

٤ ينظر : المدارس النحوية لشوقي ضيف : ٢٠٢.

٥تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك: ١٦٧.

٦ ينظر : شرح ابن عقيل: ١ / ١٢٢.

٧شرح الألفية لابن الناظم: ٤٩٠.

النعت–، وإنَّما فكرة التبعية تمثل حكماً لفظياً ، أي إعرابياً مطلقاً يستوي بين أنماط عديدة من التعبير))[1]. وقد جرى ذلك في اصطلاحات المتأخرين، مما يشعر بضعف معناه في التركيب[2]، وهو ليس كذلك. فكانت الاصطلاحات للشكل أكثر مما هي للمعنى الوظيفي كما سيتضح أكثر في طيات هذا البحث.

ويلاحظ على التعاريف المتقدمة ما يلي:

- أنها تتعرض إلى الجانب اللفظي للنعت ، فتورد كلمة الاشتقاق في بعضها أو ما يعرف عندهم بالحدث وصاحبه كاسم الفاعل واسم المفعول، والنعت ابعد من ذلك من حيث اتساعه وشموله المشتق وغير المشتق.
- أنها تناولت النعت المفرد وحملت عليه الجملة وشبه الجملة. فقد راعت الاصطلاحات وحدودها النعتَ من حيث كونه مفردا ،كما راعت كونه مشتقاً ، فأهملت بذلك جزءا كبيرا من الكلام والمعاني الوظيفية للنعت في الاصطلاح ،وكان دخولها بالإلحاق بالمفرد ، واعتباره أصلا لها.
- وكباقي الاصطلاحات ،أورد النحويون وغيرهم ألفاظا تتعارض مع كثير من الصفات ، كقولهم:" الاسم ، المشتق" ، وهذه الألفاظ تتعارض مع كون بعض الصفات، جملا أو أشباه جمل أو ألفاظاً جامدة.
- ابتعاد النحويين عن الصفة أو النعت بمعناه اللغوي في حدهم الاصطلاحي ، ادخل التعريف " الاصطلاح " في بعض الثغرات، التي راح النحويون يدافعون عنها فيما بعد بـ "التأويل أو الإلحاق ".

---

١ النعت في التركيب القرآني : ١ / ٤١.

٢ ينظر السابق: ١ / ٤٨.

الحال لغة :

الحَوْلُ: الحيلةُ والقُوَّةُ أيضاً. والحَوْلُ: السنةُ. وحالَ عليه الحَوْلُ، أي مرّ. وحالَتِ الدارُ، وحالَ الغُلامُ، أي أتى عليه حَوْلٌ. وحالَ الشيءُ بيني وبينك، أي حجز. وحالَ إلى مكانٍ آخرَ، أي تحوّلَ. وحالَ الشخص، أي تحرَّك.(١)

وجاء في أساس البلاغة:((حال عليه الحول. وحالت الدار وأحالت وأحولت، وحال الشيء واستحال: تغير، وحال لونه، وعظم حائل. ويقولون: والله لا يحور ولا يحول. وتقول: هو قوي المحال، شديد المحال، كثير المحال. وامرأة محول: معقاب تحمل مرة ذكراً ومرة أنثى. ومن المجاز: لقحت الحرب عن حيال قال:

قَرّبوا مَربطَ النعامةِ منيْ لقحت حربُ وائلَ عن حيالِ)).(٢)

والحال نهاية الماضي وبداية المستقبل(٣)،

الحال اصطلاحا:

لم يوضع للحال حد اصطلاحي عند سيبويه أو من كان قبله من النحويين القدماء بل اكتفوا بتعريفه بالمثال كالمعتاد في كثير من المعاني النحوية(٤). ((فإذا وقفنا عند العلماء الأوائل أمثال: أبي الأسود الدؤلي....، أو تلاميذه كنصر بن عاصم الذي يروى انه عرَّف التنوين ،ويحيى بن يعمر ....، فلا نجد ذكراً لمصطلح الحال عندهم ، أو بتعبير أدق انّ هؤلاء العلماء لم يُروَ عنهم إنَّهم ذكروا مصطلح الحال مع المصطلحات التي نقلت عنهم))(٥) وكذا الأمر عن سيبويه ((انَّه لم يبوب له تبويباً

---

١ صحاح الجوهري :مادة حول.

٢ أساس البلاغة :مادة حول.

٣ التعريفات :٢٧.

٤ ينظر : الحال في الجملة العربية :١٠-١٧.

٥ الحال في الجملة العربية : ١٠.

منطقياً موحداً على وفق تبويب الكتب النحوية..... بل يمكن الاطلاع على بعض المواطن التي ذكر فيها سيبويه الحال من خلال كتابه))[١].

عرف ابن السراج "٣١٦ هـ" الحال أنه ((هيئة الفاعل أو المفعول أو صفته في وقت ذلك الفعل المخبر عنه))[٢].أما عند المتأخرين فقد وضعوا له بعض التعاريف الاصطلاحية منها ما عرفه السكاكي "٦٢٦هـ"أنه ((بيان كيفية وقوع الفعل نحو جاء زيد راكبا))[٣]، وعرفه ابن مالك بقوله[٤]:

الحال وصف فضلة منتصب مفهم في حال كفردا اذهب

والحال عند ابن هشام"٧٦١هـ"[٥]((وصف فضلة مسوق لبيان هيئة صاحبه أو تأكيده ، نحو قوله تعالى ﴿ **فَخَرَجَ مِنْهَا خَائِفًا**﴾[٦] وقوله تعالى ﴿**لَآمَنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا**﴾[٧] أو تأكيد عامله نحو قوله تعالى ﴿ **فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا**﴾[٨] أو تأكيدا لمضمون جملة نحو قوله تعالى ﴿**وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا**﴾[٩].))لذا فهم يرون إن الأصل في الحال أن تكون وصفا منتقلا ، نكرة ، فضلة[١٠].

ويلاحظ على هذه الاصطلاحات:

---

١ السابق: ١٦ – ١٧ .

٢ الأصول في النحو لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي: ١ / ٢٥٨.

٣ مفتاح العلوم للسكاكي: ٤٥.

٤ ألفية ابن مالك : ٢٨.

٥ شرح شذور الذهب :٢٤٤.

٦ سورة القصص :٢١.

٧ سورة يونس :٩٩.

٨ سورة النمل :١٩.

٩ سورة النساء: ٧٩.

١٠شرح الألفية لابن الناظم : ٣١١–٣١٥.

- إدخال الأحكام الإعرابية في حد الحال ، وهي أحكام لفظية لا يمكن تصورها في الحدود.
- تناول النحويون تعريف الحال في المفرد، دون أن يكون لهم تعليق على الحال الجملة وروابطها، ولا على شبه الجملة.
- كل هذه التعاريف تخرج الحال[١] في نحو قولنا : جاء زيد والشمس طالعة طالعة ، " وهو ما كان الرابط فيه بالواو فقط ". وسيأتي الكلام عن هذه الحالة في الفصل الثالث من هذا البحث.
- يخرج من هذه الاصطلاحات الحال السببية[٢] أيضا ، كما في نحو قولنا: اشتريت الكتاب جميلةً ألوانه.

وستكون مباحث الفصل الأول عن أهم السمات التي تشترك فيها المعاني الثلاثة وهي:

- المبحث الأول:الاشتقاق .
- المبحث الثاني :الجملة و شبه الجملة.
- المبحث الثالث : الترتيب ،(التقديم والتأخير).
- المبحث الرابع :التعدد.
- المبحث الخامس: بعض أوجه التشابه في التراكيب اللغوية.

١ينظر شرح الرضي للكافية:٢/٨.

٢ النحو الوافي ٢/٤٠٠.

المبحث الأول

الاشـتقـاق

لقد عرّف علماء اللغة والنحو الاشتقاق بتعاريف كثيرة ارتضى بعض الدارسين شيئاً منها ، ومنها: أنه صلة رحم بين الكلمات يجمعها جامع واحد[١]. والاشتقاق مبحث لفظي – شكلي – يتصرف بالمفردة ضمن قواعد شكلية ، وقد حصر بعض الدارسين قسما من هذه المشتقات بعنوان الصفة ، وجعلوه قسما من أقسام الكلم[٢]،إذ كان اللحاظ لهذه القسمة للمعنى المبنى[٣]. والنحو مبني على ما يقدم الصرف من مبانٍ فإن المعاني الثلاثة " الخبر والحال والصفة " تكون في أصلها مشتقة[٤] فهم يأخذون من الصفة – وهو قسم من أقسام الكلم – صيغاً مشتقة تكون مباني لهذه المعاني.

ولقد زاد النحويون في ذلك ، فيرى سيبويه أنّ الصفة "مثلا" لا تقع إلا مشتقة[٥]،إذ فسر بعض الدارسين القبح عند سيبويه بالمنع[٦] .و الحال يقع مشتقاً غالباً[٧] ، وعد بعضهم بأن ما وقع من الحال غير مشتق فإنه مؤول بالمشتق[٨]. في حين فصل آخرون في الخبر ، فقالوا: إنه يقع مشتقا وغير مشتق[٩]، وان المشتق حاملٌ

---

١ ينظر : اللغة العربية معناه ومبناها ١٦٦.

٢ ينظر : أقسام الكلام العربي بين الشكل والوظيفة :٢٢١.

٣ ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها:٩٠.

٤ ينظر : السابق:٩٨.

٥ ينظر : الكتاب : ١ /١١٧.

٦ ينظر النعت في التركيب القرآني :٣٠٦/١.

٧ينظر : شرح الألفية لابن الناظم:٣١٣.

٨ ينظر أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك :٢٩٧/٢.

٩ شرح ابن عقيل: ١٩٣/١.

للضمير[١] ، وعد الكوفيون ما كان مؤولا بالمشتق حاملا للضمير أيضا[٢]. وتفاصيل وتفاصيل هذه المسائل موجودة فيكتب النحو [٣] ، لا نحتاج إلى ذكرها في هذه الدراسة الوصفية القصيرة للمعاني الثلاثة إلا فيما دعت الحاجة إليه .

فالأمر عندهم متعلق بالألفاظ التي ألبسوها صفة التأويل ، والملاحظ أنّ ارتباط الوصف بالاشتقاق كبيرٌ جداً على الرغم من أنه مختلف عنهفالوصف ((المعنى القائم بذات الموصوف))[٤].والتأويل متعلق بالمعاني لا بالألفاظ "، والمشتق وهو اصطلاح صرفي[٥] "مبنى شكلي "، أما الوصف فإنه يلاحظ المعنى من الشكل اللغوي فمثلا أسم الفاعل ((و هو ما دل على الحدث وصاحبه))[٦].لفظ مشتق ويسمى وصفا لمعناه ،ويمكن أن يكون ذلك مدخلا في جعل المعنى والمبنى أساسين في البحث اللغوي ، فالتمييز الذي يحصل للمشتق في علم الصرف يكون في الكلام دالا على الوصف. يقول الدكتور تمام حسان : ((أما الصفات فتقبل أن تكون مسندا فتؤدي وظيفة شبيهة بوظيفة الفعل في التعليق ، حيث تطلب مسندا إليه))[٧]. ولولا دور الجملة لما عرف أنّ الصفات تأتي لهذا النوع من التعليق. وهناك صيغ معينة جُعلت في مبنى المشتق ومفهوم الوصف. لأنها ذات مميزات مشتركة[٨]. فقد فسر ابن مالك مالك المشتق الذي يقع نعتا أو حالا أو خبرا في أربعة مواضع[٩]، هي اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وافعل التفضيل ، وأشار إلى وقوعه في هذه المعاني.

١شرح ابن عقيل:١/١٩٥.

٢ ينظر : شرح المفصل : ١ / ٨٨.

٣ينظر شرح المفصل :١/٨٨-٩٠، شرح ابن عقيل :١/١٩٣ – ١٩٤.

٤ الحدود الأنيقة:٧٢

٥ ينظر : شذا العرف في فن الصرف: ٦٨.

٦ شذا العرف في فن الصرف :٧٤.

٧ اللغة العربية معناها ومبناها : ١٠٣.

٨ ينظر : أقسام الكلام العربي بين الشكل والوظيفة :٢٢٣.

٩ ينظر : شرح ابن عقيل ١ / ١٩٣.

يقول ابن مالك: ((الخبر مفرد وجملة والمفرد مشتق وغيره))[١]. ويقول ابن الناظم: ((فلما كان مجيء الوصف مشتقا أكثر من مجيئه جامداً، كان مجيء الحال مشتقة أكثر من مجيئها جامدة))[٢].

ولقد عبروا عند مجيء هذه المعاني غير مشتقة بقولهم غالبا[٣]، أو قولهم ((الأصل في الخبر أو الصفة أو الحال أن تكون مشتقة))[٤]، وذلك لورودها جامدة. وفي الكلام العربي الفصيح شواهد كثيرة ، منها ، قوله تعالى:﴿وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾[٥]وقوله تعالى:﴿هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةً ﴾[٦]، وقوله تعالى:﴿قَالَ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا﴾[٧]. وقد جاء في في تأويل هذه الآيات المباركة ،على أنها أوصاف مؤولة بالمشتق ، فكانت نظرة المفسرين في المعنى ،الذي يحاول وضع لفظ مكان لفظ آخر يجمعها معنى واحد ، فالتأويل تقدير للمعنى. يقول الزمخشري في الكشاف في قوله تعالى:﴿هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةً ﴾((إنها نصب على الحال، والعامل فيها ما دل عليه اسم الإشارة من معنى الفعل ، كأنه قيل " أُشير إليها آية"))[٨]. في حين ترى الدراسات الحديثة أنّ استعمال لفظ غير مشتق مكان لفظ مشتق، إنما هو تحول استعمالي في المفردات[٩] ينطلق من تبويب جديد للألفاظ تضع الصفات في حقل واحد . وما جاء من استعمال غيرها في مقامها ، كاستعمال أسماء المصادر وأسماء الإشارة وغيرها، بدل الصفات فيكون من

---

١ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : ٤٧.

٢ شرح الألفية لابن الناظم :٣١٣.

٣ ينظر : حاشية الصبان : ٢٥٢/٢.

٤ينظر أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك :٢٩٧/٢.

٥ سورة يوسف ١٤.

٦ سورة الأعراف ٧٣ و سورة هود ٦٤.

٧ سورة الأنبياء ٦٣.

٨ الكشاف : ٣٦٩ .

٩ ينظر : أقسام العربي من حيث الشكل والوظيفة:٢٧٥.

باب تحول استعمال اللفظ في غير ما استعمل فيه، على قاعدة تعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد[١].

ولكن هل يجوز أن يكون النقل والتحول الاستعمالي، في كل أقسام الكلم؟، بحيث يصح أن يتحول أي اسم إلى ما يشاء من باقي أقسام الكلم وكذا في الصفات والأفعال دون أن يكون هناك ضابط لهذا الانتقال والتحول؟ بمعنى آخر ،ما هو المصحح لهذا التحول والانتقال الاستعمالي ليتحول قسم من أقسام الكلم إلى الصفة؟.

وجواب ذلك: إنّ الخبرية والوصفية والحالية معان وظيفية تؤدى بالصفة[٢]، وهي – أي الصفة الصرفية – مبنى شكلي وتؤدى بغيرها على النقل والتحول، متى كان المعنى موجودا في ذهن المتكلم وله قابلية الوصف على موضوعه ، يصح الاتصاف به. أو لنقل :إنه دائرة إسناد خاصة بين الوصف ومن هو له، خارج الجملة، كإسناد معنوي ينطلق من الوصف وقابلية الانطباق على ذلك الموضوع ، ولا يتحقق ذلك بالاسم مع بقائه على أسميته، ولا بالضمير ولا بالخالفة ولا بغيرها من أقسام الكلم، مع بقائه على حالته تلك ، بل يتحقق الوصف معنى أولا. ثم ما كان من تلك المباني حاملا للوصف أو قادرا على الانطباق على الموضوع، جاز له أن يؤدي دور الوصف ، فمن خصه بقسم برأسه ، كما فعل المحدثون ، وجعلوا الصفة له[٣]،كانت تأدية الدور بالأصالة لهذا القسم ، وما كان من باقي أقسام الكلام، كان تأدية ذلك الدور بالنقل والتحول الاستعمالي.

وأما من لا يجعل الصفة قسما برأسه ، كالتقسيم الثلاثي الشائع ، فإن ما يجري في المعنى من امتيازات تؤهله للوصف والانطباق، تجعله قادرا على الحلول في المعاني الثلاثة ، أصالة كما في المشتق، أو بالنيابة كما في المصدر أو غيره.

---

١ ينظر : الدلالة الوظيفية لأقسام الكلام المحول:٢٠.

٢ ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها:٩٨.

٣ ينظر السابق:٨٦.

تفسيرات النحويين:

إنّ النحويين عند مرورهم بما جاء في المعاني الثلاثة من ألفاظ ،يفسرون ذلك بأمور اتفقوا عليها أحيانا، واختلفوا فيها كثيرا ، وكان ذلك الاختلاف مدعاة لإعادة قراءة الحجج والبراهين التي ساقوها. ولعل سياق البحث يتطلب التوقف عند أهم ما يشير إليه النحويون.

يقول سيبويه في الوصف بالجامد: ((قبيح اجري على غير وجهه))[١]و رأى المبرد"٢٨٥هـ" الرأي ذاته ((وقد أجاز قوم كثير أن ينعت به[الجامد] فيقال :هذا راقودٌ خلٌ، وهذا خاتمٌ حديدٌ. وسنشرح ما ذهبوا إليه ونبيّن فساده على النعت))[٢] ويفهم من ذلك بأنها عند النحاة تأتي مشتقة وقد تأتي غير مشتقة[٣].قال ابن الحاجب: ((ولا فرق بين أن يكون [النعت]مشتقا وغيره، إذا كان وضعه لغرض المعنى، عموما، مثل: تميمي، وذي مال.[وقال الرضي في شرحه]معنى النعت: أن يكون تابعا يدل على معين في متبوعه، فإذا كانت دلالته كذلك، صح وقوعه نعتا، ولا فرق بين أن يكون مشتقا أو غيره،. لكن، لما كان الأكثر في الدلالة على المعنى في المتبوع هو المشتق، توهم كثير من النحويين أن الاشتقاق شرط حتى تأولوا غير المشتق بالمشتق))[٤].

وفي الحال: ((الأكثر فيها أن تكون مشتقة))[٥]. والاتفاق حاصل عند النحاة بأن الحال تأتي مشتقة وهو الأكثر وتأتي جامدة[٦].

---

١ الكتاب :١١٨/٢.

٢ المقتضب :٢٥٩/٣.

٣ النحو الوافي :٤٦٤/٣.

٤ شرح الرضي على الكافية ٢٩٨/٢.

٥ حاشية الصبان :٢٥٢/٢ ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك :٢٩٧/٢.

٦ ينظر شرح الألفية لابن الناظم :٣١٣.

وفي الخبر يكون الحديث عن الإخبار بالمفرد المشتق والجامد على حد سواء[١]، فإن كان مشتقا كان هو نفس المبتدأ في الانطباق عليه إن جرى لما هو له، دون أن يرفع ظاهرا أو يكون سببا .

وللنحويين مذاهب في تفسير الإخبار بالجامد ، فهو إما أن يكون مؤولا بالمشتق أو غير مؤول ، وان المؤول بالمشتق وحده من يتحمّل ضميرا يربطه بالمبتدأ ، يقول ابن مالك في التسهيل: ((ولا يتحمل غير المشتق ضميرا ما لم يؤول بمشتق))[٢]، وهو رأي اغلب البصريين ، وخالف الكوفيون ذلك فقالوا: ((إنّ الجامد يتحمل الضمير مطلقا))[٣]، سواء أكان مؤولا بمشتق أم غير مؤول.

ولقد التزم النحويون قبلا بوجود رابط بين المبتدأ والخبر ، وذلك الرابط موجود في المفرد ، كما هو موجود في الجملة ، يقول ابن يعيش: ((خبر المبتدأ على ضربين مفرد وجملة ، فإذا كان مفردا كان هو المبتدأ في المعنى أو منزّلاً منزلته))[٤] ثم ذكر ذكر في موضع آخر ((وقد ذهب الكوفيون وعلي بن عيسى الرماني والمتأخرون من البصريين إلى أنه يتحمل الضمير قالوا: لأنه وإن كان جامدا غير صفة فإنه في معنى ما هو صفة ألا ترى أنك إذا قلت: زيد أخوك وجعفر غلامك لم تُرد الإخبار عن الشخص بأنه مسمى بهذه الأسماء إنما المراد إسناد معنى الإخوة وهي القرابة ومعنى الغلامية وهي الخدمة إليه وهذه المعاني معاني أفعال))[٥]. ونقل ابن يعيش أيضا في معرض حديثه دفاعَ من رفض الضمير في قولهم:((إنّ تحمل الضمير إنما كان من جهة اللفظ لا من جهة المعنى وذلك لما فيه من معنى الاشتقاق ولفظ الفعل وهو معدوم ها هنا))[٦].

---

١ ينظرشرح الألفية لابن الناظم:١١٠.

٢تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : ٤٧ .

٣الإنصاف في مسائل الخلاف ١:/٥٥ م٧ ،و شرح ابن عقيل : ١ / ١٩٤ .

٤ شرح المفصل : ١ / ٨٧ .

٥السابق: ١ / ٨٨ .

٦السابق: ١/ ٨٩.

ويمكن الإفادة من أقوال النحويين هذه:

إنّ من قال بوجود الضمير فإنه قاله ظنا منه أنّ الربط لا يتحقق إلا به لذا جعله في الجامد المحض والمشتق والمؤول بالمشتق وفاته أنّ الربط متحقق بالإسناد وصحة الوصف وانطباقه ، فلا حاجة إلى الضمير . وأما البصريون ومن تابعهم فهم أكثر بعدا عن المراد ، فما نقله شارح المفصل، عن دفاعهم وحجية صلاحية الضمير، وإنها من جهة اللفظ، فإنها ترد عليهم ، إذ يصح قبول كلامهم في المشتق، ولا يصح في ما هو مؤول بالمشتق إذ لا لفظ فيه. وقد قالوا بأن المؤول بالمشتق حامل للضمير ، فأيهم حمل الضمير ؟ هل هو اللفظ الجامد ؟ والجامد لا يتحمل الضمير ، أو هو المعنى المشتق ؟ ولا اشتقاق في المعاني ، فأين وقع الضمير إذن ؟ إذ لا حجة لفظية تحمله كما هي دعواهم.

ولعل التناقض حاصل في أقوال النحويين، في مسألة تحمل الضمير. فهم عند تقسيم المشتق إلى ما هو جار مجرى الفعل وما هو غير جار مجرى الفعل ، تراهم يصرحون بأن ما كان جاريا مجرى الفعل – وهو أربعة اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأفعل التفضيل – هو ما يتحمل الضمير ، وما كان غير جار مجرى الفعل ، كاسم الزمان واسم المكان واسم الآلة ، لا يتحمل الضمير[1]. وجلُّ النحويين على هذا الرأي. فكيف لا يتحمل الضمير ما كان مشتقا في أصل وضعه – وهو القسم الثاني – ويتحمله الجامد ؟ بدعوى إنه مؤول بذلك المشتق ، وفاتهم أنّ التأويل بالمشتق –لو صحَّ– ليس مدعاة لتحمل الضمير الذي لا يحتمله المشتق نفسه. وكان حري بهم أن يقولوا إنّ الجامد، إذا كان مؤولا بما يجري مجرى الفعل ، حمل ضميراً كما يحمله الجاري مجرى الفعل. على أنّ ذلك تكلف لا داعي له ! لما سيأتي من أنّ التأويل حكم وظيفي لا دخل للشكل فيه . وكذا يرد عليهم بأن المشتق

---

١ شرح ابن عقيل: ١/١٩٣.

غير الجاري مجرى الفعل يصح الإخبار به من دون أن يتحمل ضميرا كما هي دعواهم في " هذا مفتاح "[١]، فما الداعي لأن يحمل الجامد ضميرا؟.

وقد اعتمدت الدراسات الحديثة نظريةَ التحول والنقل الاستعمالي بين أقسام الكلم[٢] وهي نظرية وظيفية ترى المعنى حاكما ومصححا للنقل دون أن يكون لحمل الضمير أو التأويل علاقة في صحة الوصف والإسناد. ويمكن القول: إنَّ النحويين لم يصرحوا بأن الرابط بين المبتدأ والخبر هو الضمير، وإن كان ذلك يفهم من كلامهم، إذ يقولون : لابد من الربط بين المبتدأ والخبر. وكذا ذكر الخلاف بين البصريين والكوفيين ،حول الضمير دليل على عدم الوثوق بذلك الرابط ، ولو دققنا في أقوالهم وخلافهم، يمكن الوصول إلى أنّ الرابط هو وصف الثاني للأول والانطباق عليه، بعيدا عن الاشتقاق والضمير العائد اليه، وأن الخلط الحاصل بين المبنى اللفظي للمشتق والمبنى المعنوي للوصف ،هو من أوصل النحويين إلى ذلك الاختلاف.

التأويل والاشتقاق:

ذكر العلماء جملة من الألفاظ الجامدة القابلة للتأويل بالمشتق وجملة أخرى من الألفاظ ادعوا فيها أنها جامدة محضة . فمن الجامد المؤول بالمشتق[٣]:

- ❖ المصدر: نحو قولهم : رجلٌ عدلٌ ، بمعنى ، رجلٌ عادلٌ.
- ❖ اسم الإشارة : نحو قولهم : محمدٌ هذا ،بمعنى، المشار إليه .
- ❖ ذو : نحو قولهم ، محمدٌ ذو علم ، بمعنى، محمدٌ عالم. ذو بمعنى صاحب اجتلبت لوصل المصادر بالأسماء[٤].
- ❖ الاسم المنسوب : نحو قولهم ، هذا عراقيٌ وذاك دمشقيٌ.

---

١ ينظر :شرح ابن عقيل: ١٩٣/١.

٢ينظر : أقسام العربي من حيث الشكل والوظيفة:٢٦٩.

٣ ينظر :النحو الوافي :١ /٤٤٩ ، سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى١/ ٤٠١.

٤شرح ابن عقيل :٤٨/١، وينظر النعت في التركيب القرآني:٣٧٥/١.

❖ الجملة الخبرية : فقد فسرها العلماء بأنها بمنزلة المفرد النكرة المشتق[١] ،

فتقول ، محمدٌ قامَ ، والتقدير عندهم ، محمدٌ قائمٌ

وتقول ، محمدٌ هو عالمٌ ، والتقدير عندهم ، محمدٌ عالمٌ.

ومن الجامد غير المؤول بالمشتق[٢]:

- العلم : نحو قولهم : هذا محمد.
- الضمير : نحو قولهم : العالم هو.
- المعرف بأل : نحو قولهم : محمدٌ الرجلُ.

وثمة فائدة أخرى يمكن الإحاطة بها في ضوء كلامهم، وهي أنّ لا حجة في تقسيم الجامد ،إلى ما هو مؤول بالمشتق وما هو ليس بمؤول بمشتق، فإن كل لفظ جامد في حد ذاته غير قابل للتأويل بالمشتق ، وأما إذا احتاج اليه السياق في كلام ما، فإن معناه يتأول بالوصف– الذي غالبا ما يُعبر عنه بالمشتق – لما بين الكلام من تضام وربط يحتاج فيه إلى معانٍ موصوفة ومعانٍ وصفية كما تقدم من أمثلة.

والألفاظ المشتقة غير الجارية مجرى الفعل هي أسماء الزمان والمكان والآلة.

كقولنا : هذا مفتاح . وأنت تقصد الآلة المعروفة.

وقولنا : هنا مصرعُ زيدٍ ، وأنت تريد مكان مصرعه .

ونحو : اليوم مصرعُ زيدٍ ، وأنت تريد زمان مصرعه.

فتبيّن من ذلك أنّ لدينا أربعة أنواع من المفرد ، مشتق جار مجرى الفعل ، ومشتق غير جار مجرى الفعل ، وجامد مؤول بالمشتق ، وجامد محض غير مؤول بالمشتق. وأن هذه الأربعة قد وقعت موقع الخبر والصفة والحال.

---

١ شرح الألفية لابن الناظم :٤٩٣.

٢ ينظر: حاشية الصبان :١/٣١٤,٣١٥

ويمكن القول: إنّ التأويل حكم وظيفي لا علاقة له باللفظ " الشكل "، وإنما دعت الحاجة لفهمه إلى تقديره بألفاظ مشتقة ، فالعبرة في كل ما تقدم هي قابلية المفرد بأنواعه الأربعة على الوصف والإسناد ، وهي أحكام وظيفية محضة لا علاقة لها بحكم إعرابي–علامة أو ضمير–، أو صيغة شكلية– مشتق أو جامد– ، فالجامد المحض أولى بالحكم والإسناد من الجامد المؤول بالمشتق، إذا اقتضى السياق ذلك. مثلا في المبالغة نقول : زيدٌ الرجلُ ، وذلك باستخدام الاسم الجامد المعرف بال ، ولا يفي غيره من باقي الأنواع الأربعة، في الإحاطة بالرجولة التي يحملها اللفظ المتقدم.

ويمكن القول أيضا: بأن وصف الجامد بـ "المؤول بالمشتق" هو كلام للنحو التعليمي الذي يساعد طالب العربية على فهم المعنى ، فالجامد باق على جموده أتى به السياق لغاية المتكلم ومقاصده وله معنى صالح على الانطباق وهذا المعنى قد يؤدى بلفظ مشتق يوضح معناه.

ولعل ما تقدم من مثال شارح المفصل[١] ومناقشة كلٍّ من البصريين والكوفيين له خير دليل على ذلك ، فزيد أخوك وجعفر خادمك ، إنما قصد بها معاني الإخوة والخدمة ، وهي معان وظيفية لا علاقة لها باللفظ فلا تحتاج إلى أن تكون مشتقة في اللفظ ،وإنما العبرة في المعنى وقدرته على الوصف.

وقد استخدم النحويون اصطلاحات شتى مثل : مؤول و حامل للضمير و جار مجرى المشتق وما شابهها من الاصطلاحات[٢]. وهي لا تعدو كونها محاولات للوصول إلى قاعدة مصححة للإخبار، وهي صحة الإسناد والتطابق بين المبتدأ والخبر وجعلهما كالشيء الواحد. وهذه القاعدة قاعدة معنوية عقلية " قرينة معنوية"[٣]

---

١ ينظر : شرح المفصل: ٨٨/١.

٢ ينظر : الكتاب لسيبويه ١ / ١٧١ ، ٣١١ ، ٣٤٠.

٣ ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها :١٩١.

حددت الخبر ، وقد جعلها المحدثون إحدى أهم القرائن، التي يمكن أن يفهم المعنى في ضوئها[١].

إنّ منبع هذه المعاني في الخبر مع المبتدأ وهي "الخبرية" والحال مع صاحبه وهي" الحالية " والصفة مع موصوفها وهي" الوصفية " هو منبعٌ واحد وهو الوصف، بمعناه النابع من مبناه الاشتقاقي وغير الاشتقاقي ، أي أنّ ما جاء منها في غير المشتق اللفظي فهو وصف في المعنى أياً كان مبناه وتفسيره بالطريقة التي تروق لأيٍ من النحويين تفسيرها ، وإلا ما كان لها أن تكون في مقام الخبرية أو الحالية أو الوصفية. فالاسم مع بقائه على إسميته وعدم لحاظ الوصف فيه لا يصح الإخبار به. واختلاف التعبير اللفظي لا ينفي كون المراد هو الوصف المعنوي وبه صح الانطباق التام على المبتدأ ، وكذا الأمر في الحال الجامدة مع صاحبها فمع بقائها على جمودها لفظا فإنها في قوة الوصف معنى ، فقولنا: جاء زيد وحده ، وقولهم: جاءوا الجماء الغفير، أوصاف في المعنى وصح انطباقها التام على صاحب الحال بهذا الاعتبار.

وقد ذكر العلماء مواضع لهذه الحال الجامدة ، منها[٢]:

- أن تكون دالة على سعر : مثل ، اشتريت العسل حقة بعشرة دراهم.
- أن تكون دالة على تقسيط : مثل ، وضعت كتبي كتابا عند كل احد.
- الحال الدالة على تفاعل : مثل ، بعته يدا بيد.
- الحال الدالة على تشبه : مثل ، بدت قمرا.
- الحال الموطئة : نحو قوله تعالى:﴿وَكَذَلِكَ أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾[٣] وقوله تعالى: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا ﴾[٤]

---

١ ينظر المصدر السابق :٢٣١.

٢ينظر معاني النحو : ٢ / ٢٤٤.

٣ سورة طه ١١٣.

٤سورة مريم ١٧.

- الحال الدالة على ترتيب : مثل ، ادخلوا رجلا رجلا، ومنه قوله تعالى:﴿كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ﴾[١].

وينطبق هذا الكلام على ما ورد من الصفات جامدا. فلفظة الأسد في قولنا : "قدم محمد الأسد" ، لا تقبل أن تكون صفة إلا إذا صح انطباقها على موصوفها. لذلك لجأ بعض النحويين إلى تأويلها ، لكن النمط الكلامي الذي سوغ هذه الجملة لم يلحظ الوصف فيها فقط، بل راعى المعاني الدلالية الإضافية لهذه العبارة من تشبيه أو استعارة، مع عدم معارضته الصياغات العربية المألوفة ، فكان الوصف وظيفة المعنى النحوي الذي سوغ الكلام بعد صحتها دلالياً.

علاقة الجملة بالاشتقاق:

قال النحويون: إنّ الجملة في العربية مؤولة بالمفرد النكرة المشتق[٢] ، وهذا الكلام يقع في الجمل التي لها محل من الإعراب[٣]، فهي علاقة مصححة لوقوع الجملة مكان المفرد إعرابيا. تقول: محمد يشكر أخاه ، بتقدير محمد شاكر أخاه. وتقول :محمد هو الشاكر أخاه ، بتقدير محمد شاكر أخاه.

وما ألجأهم إلى هذا التأويل هو ربط الجمل فيما بينها. وسيأتي في المبحث الثاني أنّ أكثر الجمل التي لها محل من الإعراب تقع في موقع الخبر والحال والصفة ، فتكون جملة خبرية أو جملة حالية أو جملة وصفية . ومن جهة أخرى فإن النحويين وضعوا ضوابط لربط الجملة الخبرية والحالية والوصفية بالمبتدأ وصاحب الحال والموصوف ، منها: أن تشتمل جملة الخبر على ضمير يعود على المبتدأ ، نحو، زيدٌ أبوه قائم. او على اسم إشارة ، نحو قوله تعالى:﴿ وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ

---

١ سورة الفجر .٢١.

٢ينظر :معاني النحو : ١٦٦/٣.

٣ينظر :مغني اللبيب :٥٠٥.

خَيْرٌ﴾[1].أن يكون الخبر عاما يدخل فيه المبتدأ وغيره ، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾[2].

إنّ العلاقة المصححة عند النحويين لربط الخبر الجملة بالمبتدأ ،هي إحدى المسائل المتقدمة ،ولا علاقة لتأويلها بالمشتق .ومثل هذا القول يتصور في الجملة الحالية والجملة الوصفية، فلا حاجة إلى تأويل هذه الجملة بالمفرد النكرة المشتق.

فالتأويل إما أن يكون عاما لجميع الجمل فيلزم أن يكون لكل جملة محل إعرابي – معنى وظيفي خاص في الكلام – وهو غير حاصل في جميع الجمل. فالجمل الابتدائية والمستأنفة والاعتراضية لا محل لها من الإعراب . وإما أن يكون هذا الحكم – التأويل بالمفرد والمشتق بالنكرة – خاصا ببعض الجمل ، وهي التي لها محل من الإعراب، ولا دليل عليه لأنه تفريق بين الجمل بلا دليل. فالعلاقة المصححة للجمل مع ما قبلها من كلام تبتعدا كثيرا عن الاشتقاق كما ابتعدت علاقة المفرد – خبرا كان أو حالا أو صفة – بما قبله عن الاشتقاق وأنها راجعة إلى المعاني لا إلى الألفاظ.

أما المسائل المتقدمة من أوجه الربط بين جملة الخبر مثلا وبين ما هي له كالضمير والإشارة والعموم وغيرها ، ما كان لها أن تكون علاقة مصححة لولا قابلية المعنى على الوصف والانطباق على ما قبله من كلام.

فالاشتقاق مبحث لفظي ساعد في تقسيم المعاني الصرفية إلى أبوابها وأنشأ عند المحدثين قسما بذاته أسموه" الصفة " يمكن أن يكون مبنى لقسم من المعاني الوصفية القابلة للانطباق على غيرها. إلا أن التراكيب اللفظية للمعاني الثلاثة أظهرت أنها تأتي من هذا المنبع " الصفة " ،وتأتي من غيره. وقد تأول القدماء والمتأخرون والمحدثون ما جاء من خارج " الصفة " بالتأويل تارة والتحول والنقل الاستعمالي تارة أخرى.

١سورة الأعراف: ٢٦.

٢سورة الكهف: ٣٠.

المبحث الثاني

الجملة وشبه الجملة

يأتي كلٌ من الخبر والحال والصفة، جملة وشبه جملة ،كما يأتي مفرداً ، ولعل علاقة الحال والصفة شهيرة جدا بالجملة لقول النحويين الشهير:((الجمل بعد المعارف أحوال وبعد النكرات صفات))[١]، وكذا في شبه الجملة ، يقول ابن هشام :((حكمهما [الظرف والجار والمجرور] بعدهما [المعارف والنكرات] حكم الجمل فهما صفتان في نحو: رأيت طائرا فوق غصن ،أو على غصن لأنهما بعد نكرة محضة وحالان في نحو: رأيت الهلال بين السحاب أو في الأفق لأنهما بعد معرفة محضة ، ومحتملان لهما في نحو يعجبني الزهر في أكمامه ، والثمر على أغصانه لأن المعرف الجنسي كالنكرة ، وفي نحو هذا ثمر يافع على أغصانه لأن النكرة الموصوفة كالمعرفة))[٢]، وهذا يساعد كثيرا في إثبات العلاقة بين الحال والصفة ، لان الوصف من دون تغير في مدلوله، قابل لأن يكون صفة أو حالا ، فالوصفية والحالية كمعنى وظيفي ليست عائدة إلى ذوات الوصف فقط، بل إلى علاقتها بما قبلها في الجملة. ومنه قول النحويين بأن الجملة – فعلية كانت أم اسمية – هي بمنزلة المفرد النكرة[٣]. فإن وقعت بعد معرفة كانت حالا، وإن وقعت بعد نكرة كانت صفة ،هذا إن جاءت الجملة بعد تمام المعنى الأساسي" معنى الإسناد " وينعكس ذلك على الخبر أيضا ، أي أنّ الجملة الواقعة بعد المبتدأ – بشروط يذكرها النحويون – هي خبر ذلك المبتدأ وكذا الحال في شبه الجملة.

---

١ مغني اللبيب : ٥٦٠ .

٢السابق: ٥٧٨.

٣ ينظر : معاني النحو : ٣ / ١٦٦ .

أولاً : الكلامُ في الجملةِ:

لا يرى النحويون فرقاً بين جملة " يسعى " في قوله تعالى :﴿ **وَجَاءَ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَى**﴾[١]، وجملة " يعمهون " في قوله تعالى:﴿**مَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ**﴾[٢] وجملة " لا نضيع " في قوله تعالى:﴿**إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا**﴾[٣] – لا يرون فرقاً–سوى موقعها في الجملة فإن تقدم الاسم " المسند إليه" تكون الجملة خبرا ، وإن جاءت بعد معرفة بعد تمام الإسناد فتكون حالا ، وإن جاءت بعد نكرة فتكون صفة مع تفصيل إعرابي لذلك.

و في الكلام شيء آخر وهو أنّ في الثلاثة إخبارا وكشفا عن مضامين في ما تقدم عليها ، وأن الوصف الحاصل بالجملة – الفعل المضارع مثلا – مجل لحقيقة أنّ قدرة الوصف على الانطباق على موضوعه أدت إلى صحة هذه الجملة دون الحاجة إلى تأويلها وأن هذه القدرة على الانطباق قبل أن تأتي الحيثيات اللفظية والمعنوية ، وهي المعاني الخاصة وكونها بيان هيأة أو تخصيص أو اسناد وأن المعنى حاصل بالجملة لا بغيرها. و دور الوظيفة التي تؤديها الجملة هو الذي حدد كون هذه المعاني تصاغ بالجملة لا بغيرها. وهذا ما فصله أهل المعاني ،في أنها تأتي للتقوّي أو السببية[٤]. ولم يكترث له النحويون إلا فيما خالف قاعدة لهم أو خرج عن عامل فإنهم يبحثون في المعنى ليصوبوا به تلك القاعدة أو ذلك العامل.

فالجملة سمة من سمات المعاني الثلاثة يمكن ملاحظتها من عدة جهات مع تحليل موقع الجملة عند النحويين والبلاغيين. وهذه الجهات هي :

---

١ سورة يس : ٢٠.

٢ سورة الأعراف : ١٨٦.

٣ سورة الكهف : ٣٠.

٤ ينظر: الإيضاح :١٠٢.

الجهة الأولى: قابلية الاتصاف والانطباق على الموضوع:

إنّ السمة البارزة في هذه الأوصاف جميعا – الخبر والحال والصفة –في المفرد والجملةً، هي قابلية الاتصاف والانطباق على ذات الموضوع[١]. فإن كان المراد تخصيصه وتضييق الدائرة عليه كانت الجملة صفة ، وإن كان المراد بيان هيأته كانت الجملة حالا ، وإن كان المراد الحكم عليه كانت الجملة خبرا كما أشار إليه النحويون والبلاغيون ، يقول الجرجاني: ((وهل عرفتم الفرق بين الصفة والخبر وبين كل واحد منهما وبين الحال وهل عرفتم أنّ هذه الثلاثة تتفق في أنها كافتها لثبوت المعنى للشيء ، ثم تختلف في كيفية ذلك الثبوت))[٢]. ويقول ابن الناظم: ((وقد يكون [الخبر] جملة بشرط أن تكون مرتبطة بالمبتدأ وإلا لم تحصل الفائدة بالإخبار بها عنه))[٣]. ويقول الدكتور فاخر الياسري: ((إنّ الجملة في اللسان العربي على صورة من صور الانتقال وهي التي يبدأ بها الكلام او التي تستأنف بها بدايته))[٤] ويشير ذلك بوضوح إلى تقسيم الجمل و الارتباط الحاصل، بين جملة الحال والخبر والصفة بما قبله. وهذا ما يفعله علم الإعراب من تحديد لتلك المعاني الوظيفية الخاصة من خلاله – الإعراب – وأنى له ذلك!، ولا علامة في الجملة ترشده إلى بيانه. وإن استطاعوا ذلك فكيف لهم التفريق بين هذه الجمل والجمل الأخرى؟ كالجملة الاعتراضية والجملة الاستثنائية. لكنَّ معاني النحو التي جاءت لبيان صلتها بما قبلها من معاني ؛والتي كانت علاقتها المصححة قابلية الاتصاف والانطباق ؛ هي التي جعلت التفريق ظاهرا بينها وبين الجمل التي جاءت لمعان أخرى كالجملة الاعتراضية والجملة الاستفهامية[٥].

---

١ ينظر : دلائل الإعجاز : ٢٦.

٢السابق : ٢٦.

٣ شرح الألفية لابن الناظم : ١٠٨.

٤ النعت في التركيب القرآني : ٢ / ٥٠.

٥ ينظر : الحال في الجملة العربية: ١٥٤– ١٥٨ .

الجهة الثانية : تأديتها المعنى الوظيفي الخاص

يقول المحدثون :إن غير الوصف لا يصح أن يكون خبرا أو حالا أو صفة ،إلاّ إذا جرى التحول والانتقال استعمالا فيه–غير الوصف–إلى الوصف[١]. ويذكرون لذلك أمثلة نحو قولك :" زيد رجل " أي متصف بالرجولة. فرجل خبر واقع موقع الوصف حاملا دلالته ومؤديا دوره الوظيفي في التركيب الكلامي[٢].

أما في الإخبار بالجملة وشبه الجملة فإنهم يلجؤون إلى تأويل الجملة بالمفرد المشتق ، وشبه الجملة بمتعلق محذوف[٣]مفرداً كان أو جملة ، فإن كان مفرداً فهو مشتق وان كان جملة فهي مؤولة بالمفرد المشتق. وما أطول الطريق لذلك!.

ويمكن أن يكون التحول والانتقال الحاصل في المفردات لتأدية الدور الوظيفي حاصلا في الجمل ، فتكون الجملة التي تؤدي معنى وظيفيا خاصة ،فضلا عن معناها الوظيفي العام ،هي الجملة التي يسميها النحويون الجملة التي لها محل من الإعراب. والجملة التي لا تؤدي معنى وظيفيا خاصا ، هي الجملة التي لا محل لها من الإعراب. فالضابط في ذلك هو تأدية المعنى الوظيفي الخاص. يقول الدكتور ممدوح عبد الرحمن: ((كما ألمح النحاة العرب إلى تبادل الوظائف النحوية بين المفردات فقد ألمحوا أيضا إلى الوظائف التي يمكن أن تتبادلها المركبات والجمل في ما بينها على اعتبار أنّ الجملة أو المركب الذي يحل محل المفرد يأخذ وظيفته))[٤]. معنى ذلك أنّ للجملة دلالتين ، فدلالتها الوظيفية الأولى هي معنى عام تحققه في ضوء صلاحيتها في بيان معنى إسنادي في محتواها. ودلالتها الوظيفية الثانية هي معنى خاص وهو معنى الوصفية والحالية والخبرية بمعناها النحوي. فالوظيفة التي تحققها الجملة في كونها ذات معنى مستقل بالفهم تؤدي دورا كبيرا في المعاني العامة

---

١ ينظر : الدلالة الوظيفية لأقسام الكلام المحول: ٨ .

٢ ينظر السابق:٦٠.

٣ ينظر شرح ابن عقيل :١ / ١٩٨.

٤ العربية والوظائف النحوية: ٢٠٠.

من الإخبار والاستفهام والتعجب وغيرها. ثم عدلت بها إلى الوصف فأضافت معنى وظيفيا خاصا في دلالتها على المفرد مع المحافظة على إفادتها الثبوت واللزوم أو التجدد والحدوث. فالحديث عن دلالة وظيفية تحويلية في الجملة تعادل دلالتها الوظيفية العامة – معاني الجمل – ودلالتها الوظيفية الخاصة. وهو ما يعطي الكلام المنظوم بحسب قواعد النحو اتساعاً وتنوعاً وبعداً أكبر من معناه التعليمي ، فترى تراكب النظم وتداخل المعاني وتنوع الدلالات في التركيب الواحد.

الجهة الثالثة : الإتيان بها للتقوّي والسببية.

لم يذكر النحويون سببا لمجيء الخبر والحال والصفة جملة كما فعل أهل المعاني من التفريق بين مجيء المسند مفردا ومجيئه جملة ، وجل ما ذكروه إنّ الجملة تنوب عن المفرد في الخبر والحال والصفة. يقول شارح المفصل: ((اعلم أنّ الجملة تكون خبرا للمبتدأ كما يكون المفرد إلا أنها إذا وقعت خبرا كانت نائبة عن المفرد واقعة موقعه))[١]. ويرد عليهم أنه إذا كان السبب هو ما ذكره، فلماذا تقع الجملة موقع المفرد .ألا يستطيع المتكلم أن يأتي بالمفرد حتى يستتيب بالجملة؟. لكن أهل المعاني توسعوا في ذلك فجعلوا دواعي الإتيان بالجملة غير دواعي الإتيان بالمفرد ، وهي التقوّي والسببية[٢]، بل إنهم فصلوا بعد ذلك في أسباب كونها جملة اسمية أو فعلية فقالوا: ((إنّ المقتضي لكون المسند جملة مطلقا هو السببية والتقوّي على ما علمت والمقتضي لكون تلك الجملة اسمية إفادة الدوام والثبوت والمقتضي لكونها فعلية إفادة التجدد والحدوث والدلالة على أحد الأزمنة الثلاثة بأخصر وجه))[٣].

ولو فعل النحويون هذا الأمر لكان انفع لعملهم واقرب إلى الفهم عند دارسيهم وأكثر قبولا عند متلقيهم ، ولما فيها من ذوق عام في اللغة ومعناها يتناوله القريب والبعيد ولكان أفضل من تأويل الجملة بالمفرد.

---

١ شرح المفصل :١ / ٨٨.

٢ ينظر:الإيضاح:١٠٢.

٣ مختصر المعاني: ١٩٢.

و العلل التي ساقها النحاة لذلك كثيرة. يقول ابن يعيش"٦٤٣هـ": ((يحكم على موقعها [موقع الجملة الخبرية] بالرفع على معنى انه لو وقع المفرد الذي هو الأصل موقعها لكن مرفوعا))[١]، فكان المهم في جملة الخبر هو بيان حالتها الإعرابية ليس إلا. ثم يتطرف نحو المنطق أكثر لبيان الأدلة على أصالة المفرد وفرعية الجملة ، فيقول: ((والذي يدل على أنّ المفرد أصل والجملة فرع عليه أمران احدهما أنّ المفرد بسيط والجملة مركب والبسيط أول [أصل] والمركب ثان [فرع] فإذا استقل المعنى بالاسم المفرد ثم وقعت الجملة موقعه فالاسم المفرد هو الأصل والجملة فرع عليه والأمر الثاني إن المبتدأ نظير الفاعل في الإخبار عنهما والخبر فيهما هو الجزء المستفاد فكما أنّ الفعل مفرد فكذلك خبر المبتدأ مفرد))[٢]. ومثله قول التفتزاني "٧٩١هـ":((لأن الأصل في الحال هي الحال المفردة لعراقة المفردة في الإعراب وتطفّل الجملة على المفردة بوقوعها موقعها))[٣]. وقد علمنا قبلا ما هو تقدير معاني النحو للكلام من أنّ كل مقتض في الكلام يقتضي ما يناسبه ويناسب معناه دون الحاجة إلى تلك التأويلات التي لا طائل منها.

الجهة الرابعة :إنها جملة ثانوية توليدية تحتاج إلى رابط:

إنّ جملة الخبر والحال والصفة هي جملة ثانوية توليدية[٤]، وليست جملة ابتدائية أو مستأنفة مستقلة بالفهم ، والجملة الثانوية تحتاج إلى رابط يربطها بالكلام الذي قبلها لتكون منسجمة معه ليست غريبة عنه ، وهذا الرابط جعله النحويون في الخبر احد أربعة أمور هي[٥] :

---

١ شرح المفصل : ١ / ٨٨.

٢السابق: ٨٩/١.

٣ مختصر المعاني : ٣١٥.

٤ ينظر : النعت في التركيب القرآني : ٢ / ٦٤ .

٥ينظر أوضح المسالك:١٩٧/١-١٩٩.

١- أن تكون هي المبتدأ في المعنى : نحو قوله تعالى:﴿هوَ اللهُ أحدٌ﴾[١].

٢- أن يكون فيها ضمير يعود على المبتدأ : نحو ، محمد أبوه قائم .

٣- أن يكون فيها إشارة إليه :نحو قوله تعالى:﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ﴾[٢].

٤- أن يكون الخبر مما يدخل فيه المبتدأ وغيره: نحو قوله تعالى:﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ﴾[٣].

أما في الحال فقد جعلوا الرابط الضمير أو الواو أو كليهما. فمن الربط بالضمير قوله تعالى :﴿ وَجَاءُوا أَبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ ﴾[٤]، والربط بالواو والضمير معا نحو قوله تعالى :﴿ إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ ﴾[٥]أما الربط بالواو وحده فنحو قوله تعالى:﴿ قَالُوا لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ ﴾[٦].

وفي جملة الصفة كان الرابط الضمير وحده[٧]وقد يقوم مقامه الألف واللام[٨]. فمن الضمير قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ﴾[٩]وعدّ مما ناب عن الضمير قوله تعالى :﴿مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ﴾[١٠] فقد قالوا في تفسير ((ومحلُّ الجملةِ الأُولى الرَّفعُ على أنَّها صفةٌ لمصباحٌ ،ومحلُّ الثَّانيةِ الجرُّ على أنَّها صفةٌ لزجاجةٍ واللاَّمُ مغنيةٌ عن الرَّابط كأنَّه

١سورة التوحيد:١.

٢ سورة الأعراف: ٢٦.

٣ سورة الكهف:٣٠.

٤سورة يوسف :١٦.

٥ سورة المائدة :٥٥.

٦سورة يوسف: ١٤.

٧ينظر : شرح الرضي للكافية :٣٠١/٢ ،النعت في التركيب القرآني:٥٨/٢.

٨ ينظر مغني اللبيب : ٦٥٢.

٩ سورة غافر: ٢٨.

١٠ سورة النور ٣٥.

قيل فيها مصباحٌ هو في زُجاجةٍ هي كأنَّها كوكبٌ دُرِّيٌّ))[1]. و يحذف الربط كما في قوله تعالى:﴿ وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرِيحُونَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ ﴾[2].

هذا ما عده النحويون رابطا بين المعاني الثلاثة وما هي لها. وهنا كما هو ابعد من هذا الرابط ،وهو صلاحية الجملة في المعنى لأن ترتبط بما قبلها ، أو لنقل: إنّ في الجملة معنى صالحا لأن يصف ما قبله بصورة من الصور – كما مر في الجهة الأولى من هذا المبحث –أما الصور التي أوردها النحويون فهي صور لفظية تشير إلى حقيقة الربط ، فالرابط اللفظي مجردا عن المعنى لا يكون ربطا ، كما يقولون في عدم صلاحية الجملة الإنشائية للوصفية والحالية[3].حتى مع ربطها بالضمير أو الواو الواو أو بكليهما معا.

وكذا فإن هناك جملا توليدية موجودة بالكلام لا ربط فيها ، وهي مع ذلك تحتاج إلى مسوغ لوجودها في وسط الكلام ، أي مصحح معنوي لذلك. فلا يعقل أن تأتي دون أن يكون لمعناها دور في الجملة ،حتى مع صحة المعنى الأساس عند حذفها ، كما يقول النحويون[4]، ومن هذه الجمل ، الجملة الاعتراضية والجملة التفسيرية وجملة الاختصاص وغيرها. فمثال الجملة الاعتراضية: قال الإمام – مدَّ الله في عمره –الحمد لله، ومثال جملة الاختصاص: نحن – العربَ – أمةُ القرآن، ومثال التفسيرية: قوله سبحانه:﴿ فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعِ الْفُلْكَ ﴾[5].

---

١ تفسير أبي السعود :٤/٦٠

٢ سورة النحل ٦.

٣ينظر : شرح الرضي للكافية :٢/٤٠.

٤ينظر مغني اللبيب:٥٠٨

٥ سورة المؤمنون : ٢٧ .

ثانياً: الكلامُ في شبهِ الجملةِ :

جعل معظم النحويين شبه الجملة راجعة إلى المفرد أو الجملة ، إذ قالوا في "زيد عندك "إنّ الخبر محذوف قام معموله مقامه[١]، وهذا المحذوف مقدر بكون عام تقديره في المفرد " كائن أو مستقر " وتقديره في الجملة " يكون أو استقر ". مع خلاف بين النحويين فيمن أوجب التقدير بالمفرد وزعم أنه الأصل ، أو رجح الجملة ، او قائل بجوازها وهو الأعم الأغلب ، ولكن الراجح المفرد[٢].ويجري هذا الكلام في الحال والصفة أيضا.

ويرى بعض النحويين أنّ الظرف والجار والمجرور هو الخبر ، فقد ذهب أبو بكر بن السراج "٣١٦هـ" إلى أنّ كلا من الظرف والجار والمجرور خبر بنفسه وليس من قبيل المفرد ولا من قبيل الجملة[٣]. وأنّه لا حاجة إلى التقدير ، وأنّ الإخبار حاصل بهما– الظرف والجار والمجرور – وكانت حجة عدم المجوزين للإخبار بالظرف والجار والمجرور أو الوصف بهما أو كونهما حالا أنّ الوصف لا يقع بهما، إنما يقع بما هو مشتق ، ولا يكون إلا باسم الفاعل أو بالجملة. ويرد على هذا الكلام ما ورد على الجملة وعلى الجامد في مبحث الاشتقاق المتقدم من أنّ الوصف إنما حاصل بالوظيفة لا باللفظ ، وأنّ الموارد التي أتى بها الخبر مثلا جملة تختلف عن الموارد التي أتى بها الخبر مفردا وكذا الموارد التي أتى به شبه جملة – ظرفا أو جارا ومجرورا – وان مورد عدم التقدير أولى من مورد التقدير في الكلام ، ويلاحظ ذلك في عدة أمور هي:

---

١ ينظر : شرح الألفية لابن الناظم : ١١١.

٢ ينظر : السابق :١١٢.

٣ نقل عنه هذا الرأي تلميذه أبو علي الفارسي في الشيرازيات . ينظر : شرح ابن عقيل ١ / ١٩٨،الخلاف النحوي في باب المبتدأ والخبر وما كان أصله المبتدأ والخبر رسالة ماجستير، هناء عيدان:٣٧.

الأمرُ الأولُ : المعنى حاصل بالظرف :

إنّ ما ذكره أهل المعاني من الموارد التي يأتي فيها الخبر والحال والصفة مفردا تختلف عن الموارد التي يأتي بها ظرفا أو جارا ومجرورا ، إذ إنّ اللفظ الذي ينطق به المتكلم هو مراده بالذات وهو ما قصد الوصف به. فقوله مثلا: "محمد في الدار " قصد به المتكلم الإخبار عن محمد أنه في الدار ، وقوله: "محمد عندك " قصد الإخبار به عن محمد أنه عندك. يقول صاحب مختصر المعاني:((ومجيء المسند ظرفا لاختصار الفعلية))[١]. فإن الوصف حاصل بالظرف والجار والمجرور فلا حاجة للفعل ، وعليه تكون المعاني التي يسوقها المتكلم في كل صنف من أصناف الكلام ،ذات معنى يختلف عن الآخر وهو ما يحكم به الوجدان إذ لا فعل مذكور كي يخصصه الظرف أو الجار والمجرور فيكونا من تكملة الجملة. وكذا تقدير الوصف المحذوف أو الفعل المحذوف على عمومه لا فائدة منه ، فالمراد هو الظرف والجار والمجرور لا الكون العام المحذوف المقدر بفعل أو اسم. واعتمدت الدراسات الحديثة[٢] هذا الأمر. وإنّ له أصلا في تراث النحو العربي[٣]، وحجة بيانيه وجيهة فضلا عما فيه من التيسير للنحو العربي وعدم الدخول في تعقيدات لا يستسيغها[٤] من يريد أن يتعلم لغة قومه.

الأمر الثاني: التقدير العام لا فائدة فيه:

يقدر النحويون متعلق الظرف والجار والمجرور بفعل أو اسم ، لضرورة تقدير المعنى النحوي عندهم– الخبر والحال والصفة – وهو كون عام ، وهذا التقدير هو: "كائن ، مستقر ،حاصل أو استقرَ، كانَ، حصلَ" وكان هَمُّ النحويين في ذلك أن

---

١ مختصر المعاني : ١٩٢

٢ ينظر : النحو الوافي : ١ / ٤٧٩

٣ ينظر : شرح المفصل ١ / ٩٠

٤ ينظر : النحو الوافي : ١ / ٤٧٦

يجعلوا في هذا الخبر المحذوف القابلية على أن يصف ما قبله. يقول ابن الناظم: ((والمصحح للإخبار بهذين تضمنهما معنى صادقا على المبتدأ))[١]. والقاعدة العقلية تقول" الأصل عدم التقدير وهو أولى من التقدير"[٢] فلماذا يلجأ إلى التقدير وفي الكلام ما يزيل الإبهام. ولو حصل ذلك التقدير، فإن الكون العام لا فائدة فيه لعمومه. وما فائدة التقدير بشيء عام ؟.

ويمكن أن نرى هذا التقدير في الخبر المفرد كما في قولنا: " محمد أخوك " بتقدير محمد يكون أخوك ، وذلك التقدير لتصحيح المعنى والربط بين المبتدأ والخبر ، ومع ذلك لم يقل احد من النحويين في المقدر هل هو اسم أو فعل؟.

ومناط ذلك التقدير القياسَ ليس إلا. فمن قال بالفعل قاس على شيء[٣] ومن قال بالاسم قاس على شيء آخر[٤]، وقد رفضه جملة من النحويين منهم شارح المفصل إذ يقول:((واعلم انك إذا قلت زيد عندك فعندك ظرف منصوب بالاستقرار المحذوف ،سواء أكان اسما أو فعلا وفيه ضمير مرفوع ،والظرف وذلك الضمير في موضع رفع خبر المبتدأ وإذا قلت زيد في الدار أو من الكرام فالجار والمجرور في موضع نصب بالاستقرار على حد انتصاب عندك إذا قلت زيد عندك ،ثم الجار والمجرور والضمير المنتقل إليه في موضع رفع خبر المبتدأ))[٥].

ومن هذه المسائل الثلاث، أعني: عدم التقدير أولى من التقدير ، ولا فائدة من التقدير إذا كان عاما ، وعدم تحديد النحاة ذلك المقدر وجنسه ، يمكننا القول: إنّ هذه الأقوال صنعها النحاة أنفسهم، للفهم والتعليم. والأولى أن يترك الكلام على حاله وان يعطى بيانا وإعراباكما هو موجود ، لوضوح المعنى بهما.

١شرح الألفية لابن الناظم : ١١١ .

٢ ينظر مغني اللبيب : ٢٢٩

٣ينظر : شرح ابن عقيل ١ / ١٩٨.

٤ ينظر شرح الاشموني ١ / ٣٢٠.

٥ شرح المفصل: ١/٩٠-٩١.

الأمر الثالث: صحة الإخبار بالظرف :

إنّ للظرف والجار والمجرور دلالة خاصة في المعنى ، و ما يفعله الدارسون المحدثون من تطبيق قاعدة التحول والانتقال الاستعمالي[١]،يجري فيه أيضا ، فمؤدى الظرف والجار والمجرور هو الوصف ، والمصحح لذلك الاستعمال هو النقل استعمالا فيهما كما حصل في الجامد من قولنا " محمد رجل " أي فيه الرجولة[٢]، دون الحاجة إلى تقديرٍ أو حذفٍ. والدلالة الوظيفية للظرف والجار والمجرور هنا هي مؤدى الوصف وهي أولى عند النحويين من تقدير محذوف. والاختلاف في تقدير ذلك المحذوف . وتقدم أنّ من النحويين العرب من قالبه. أي أنّ النقل والتحول الاستعمالي كما يجري في المفرد فانه يجري في شبه الجملة كي تؤدي دور المعنى الوظيفي الخاص في الخبر والحال والصفة ، فهي – شبه الجملة – وإن كانت قيدا في بعض جوانب الكلم وأنها لا تعطي معنى وظيفيا عاما. لكنها قد تؤدي المعنى الوظيفي الخاص بالنقل استعمالا إلى هذا المعنى النحوي "الخبر والحال والصفة" كما يحصل ذلك في بعض الجمل التي تحمل المعنى الوظيفي العام فتؤدي دور الجملة وتحمل المعنى الوظيفي الخاص فتؤدي دور المفرد[٣].

الأمر الرابع: ما يرد على القائلين بالتقدير:

يرد على قول النحويين القائلين بالتقدير " لا يصح الإخبار بظرف الزمان عن الجثة. فلا تقول " الهلال الليلة "[٤]إلا إذا أولت الجثة بحدث فتقول: طلوع الهلال الليلة. وهذا كلام غاية في الدقة . فلازمه هو كون نفس الظرف بمادته اللغوية ومعناه الوظيفي قادر على الإخبار وامتنع بظرف الزمان لا غير. فلو كان كما يقولون :إنّ الإخبار هو بـ "كون

١ينظر : أقسام الكلام العربي من حيث الوظيفة والشكل :٢٦٩.

٢ ينظر : الدلالة الوظيفية لأقسام الكلام المحولة :٤٨.

٣ ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها : ١٦٥.

٤ينظر : شرح الألفية لابن الناظم : ١١٢.

عام" لصح وقوع ظرف الزمان هنا دونما حاجة إلى تأويل الجثة بالحدث لأن الإخبار ليس به. والتقدير "الهلال مستقر الليلة أو كائن الليلة". لأن الاستقرار والكينونة تحصل للجثة كما تحصل للمعنى .فلماذا منعوه في ظرف الزمان عن الجثة؟ وقد اقروا قبلا بعدم صحة الإخبار به انطلاقا من مفاهيم الإعراب. وما مثلوا به ليس دقيقا، فالهلال ليس بجثة بل هو حدث ووصف للقمر ،فالقمر– وهو الجثة – يكون هلالا وبدرا وغير ذلك من صفاته المعروفة.

ويدل ذلك على أنّ الخبر هو الظرف سواء أقام مقام الفعل أم الوصف المحذوفين على نحو الأصل المفروض لهما[١]أو كان الظرف هو الخبر والحال والصفة في أصل وضعه. وما سيق من دليل عدم صحة الإخبار بظرف الزمان عن الجثة هو دليل على أنّ الإخبار بالظرف ليس إلا. دونما الحاجة إلى التأويل الذي يراه النحاة .

فتبين أنّ الظرف والجار والمجرور يكون خبرا وحالا وصفة . وما ذكر من استدلال أهل المعاني وعدم صحة التقديرات وقاعدة الدارسين المحدثين من النقل والتحول الاستدلالي وما تبين في ظرف الزمان والإخبار به .هي دلائل على ذلك ، وإقرار بحقيقة الظرف والجار والمجرور وصلاحيته لذلك بصورة من الصور. فكان ذلك – الإخبار بشبه الجملة وكونها حالا ووقوعها صفة – هو من العلامات والسمات التي كانت في المعاني الثلاثة .

١ينظر : شرح المفصل : ١/ ٩٠.

المبحث الثالث

الترتيب

الرتبة : ملاحظة موقع الكلمة في التركيب الكلامي[١]. وتنقسم الرتبة إلى: رتبة محفوظة ورتبة غير محفوظة[٢].وهي من القرائن اللفظية[٣]،ويقصد بغير المحفوظة التقديم والتأخير، وهو ما سيكون الحديث عنه لعلاقته بالمعاني الثلاثة ،وهو المقصود بالترتيب عند البلاغيين.

يذكر النحويون في موضوع الخبر: إنّ الخبر متأخر عن المبتدأ في الرتبة ويقصد بالرتبة[٤] هنا ما قصده النحويون " بالترتيب " وما قصده البلاغيون " بالتقديم والتأخير"[٥] ، و قد يتقدم الخبر عليه في اللفظ ، وهذا التقدم إما أن يكون واجبا أو جائزا[٦]. وفي موضوع الحال قالوا : إنّ (الأصل تأخر الحال عن صاحبه)[٧]. فهو متأخر رتبة لكنه يجوز أن يتقدم على صاحبه ، أما الصفة فإنها متأخرة عن موصوفها رتبة ولفظا[٨]. وزاد بعض النحويين على ذلك ، إذ جعلوا المتقدم عاملا في المتأخر ، فيرى أغلبهم أنّ المبتدأ عامل في الخبر[٩].فالخبر والحال والصفة تشترك جميعها في ذلك التأخّر رتبة عما هي له . فكانت سمة من سمات تلك المعاني

١ينظر : أقسام الكلام العربي من حيث الوظيفة والشكل:١٨٦

٢ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها :٢٠٧

٣ينظر : أقسام الكلام العربي من حيث الوظيفة والشكل:١٨٩

٤ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها :٢٠٧.

٥ ينظر : دلائل الإعجاز: ٨٣.

٦ ينظر : شرح الألفية لابن الناظم : ١١٤.

٧السابق: ٣٢٢.

٨ ينظر : الخصائص : ١ / ٢١٣.

٩ ينظر: الكتاب :٢٧٨/١ ، شرح المفصل :١/ ٨٥.

النحوية ذكرها المتقدمون والمتأخرون من النحويين وكثير من البلاغيين والدارسين المحدثين .

وما يريد النحويون بيانه من ذكر التأخر في الرتبة[١]، هو : حق الخبر والحال التأخر عن صاحبه لو تقدما في اللفظ فإنه متأخر في الرتبة ، و يطلق البلاغيون على هذا البحث "التقديم والتأخير"[٢]. ويجري هذا الكلام في الخبر والحال دون أن يجري في الصفة فهي متأخرة عن الموصوف في الرتبة واللفظ معا ولا يجوز أن تتقدم على موصوفها بأي حال ولا أية صورة من الصور اللغوية الفصيحة.

ولقد ناقش الدارسون المحدثون هذه المسألة "الرتبة[٣]"انطلاقا من الوظائف النحوية ، إذ يقولون بأن الخبر مترتب على المبتدأ ، والحال مترتبة على صاحبها ، والصفة مترتبة على موصوفها . يعني أنّ الخبرية والحالية والوصفية معان متأخرة عما هي لها[٤]. وهي سمة وصفية تنسجم مع المعاني الوظيفية الثلاثة ، وليس هذا بالشيء الجديد عند الدارسين المحدثين ، بل هي حقيقة اقرها النحويون والبلاغيون . فمبحث التقديم والتأخير من علوم المعاني والترتيب موجود في كلام الجرجاني في كتابه دلائل الإعجاز إذ يقول :((لأنك تقتفي آثار المعاني وترتبها على حسب ترتيب المعاني في النفس ،فهو إذن يعتبر فيه حال المنظوم بعضه مع بعض، وليس هو النظم الذي معناه ضم الشيء إلى الشيء كيف جاء واتفق))[٥].

وعلى الرغم من أنّ بعض النحويين كان يطلق اسم الرتبة على هذا بحث الترتيب[٦]،وأن بعضهم الآخر كان مرادهم في التأخير رتبة هو الترتيب[٧]،فإنّ

---

١ ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٢ / ٣١.

٢ ينظر : دلائل الإعجاز : ٨٣.

٣ ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها :٢٠٧

٤ ينظر: السابق:٢٠٨

٥دلائل الإعجاز : ٤٠

٦ ينظر : حاشية الصبان : ١ / ٢٠٩ ، ٢١٠

٧ ينظر : معاني النحو : ١ / ١٥٥

المقصود لهم غير المقصود للبلاغيين ولا الدارسين المحدثين . فالنحويون يعتنون بالإعراب أكثر من غيره فالتقديم يدرس في ضوء تلك الألفاظ و أحيانا يجعلون المتقدم في الأصل عاملا[١] لما بعده ، يقول سيبويه :((فأما الذي يبنى على شيء هو هو فإن المعنى يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء وذلك كقولك عبد الله منطلق))[٢]. ويفهم من كلام سيبويه إنّما ترتب على شيء كان معموله. وكان المتقدم عاملا فيه ، وكأنه أراد أن يقصر غاية التقديم في المبتدأ وغاية التأخير في الخبر على العامل والمعمول[٣].أو أنه أراد أن تكون هذه السمة اللغوية في خدمة نظرية العامل التي قد قد تصطدم مع كون الخبر مقدما وجوبا وفي بعض الموارد لا يجوز أن يتأخر فيها ، ولو أنهم قالوا إنّ الترتيب هو العامل لكان أفضل.

لكن الترتيب ليس عاملا ولا يدعو إلى العمل ، بل هو نمط لغوي يضع المعاني النحوية كلاً في معناه مراعيا الشكل الذي تأخذه الجملة العربية من ألفاظ في تقديمها وتأخيرها . فليس المتقدم عاملا في المتأخر دائما، نعم يكون المبتدأ عاملا في الخبر إلا أنّ العامل في الصفة هو العامل في الموصوف. و في الحال وخبر النواسخ ، يكون الفعل وشبهه أو ما ناب عنه هو العامل.

والعلاقة الوثيقة في هذا النمط الكلامي – وهي قوة الربط المعنوي " الوظيفي " – بين هذين الشيئين الوجوديين في الجملة العربية ، تؤدي دور العامل والإعراب. وان الثاني مترتب على الأول معنى ، ولولاه – الأول – لما كان للثاني أن يؤدي دوره الوظيفي ، ولأصبح وجوده عبثا ولغوا في الكلام ، ولا حاجة إلى اللجوء لجعل المتقدم عاملا والمتأخر معمولا ، ولقوة هذه العلاقة بين هذه المعاني الثلاثة – الخبر والحال والصفة – وما يتقدمها من مبتدأ وصاحب حال وموصوف يستطيع كل ناظر في اللغة أن يحكم بضرورة وجود احدهما لوجود الآخر في كل الموارد الثلاثة. دون أن

---

١ ينظر : الكتاب : ١ / ٢٧٨

٢السابق:٢/٨٦

٣ ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها : ٢٠٧

يكون لإحكام العمدة والفضلة والتبعية دور في وجود هذا لأنه عمدة. أو عدم وجود ذلك لأنه فضلة ، أو عدم الحاجة إلى النعت لأنه تابع. فلا يحذف الحال والسياق والمعنى يطلبانه حتى مع كونه فضلة ، ولا يجوز أن تحذف الصفة – فقط لأنها من التوابع – متى كان المتقدم موصوفا وهو بحاجة إلى وصف . فالحكم في الثلاثة واحد وهو سمة امتازت بها المعاني الثلاثة مجتمعة.

ويلاحظ على النحويين أنهم كثيرا ما يذكرون التقديم والتأخير في اللفظ ويجعلوه أصلا يقيسون عليه فإذا ما خالف الأصل شيء من الكلام بأن جاء متقدما في اللفظ وأصله أن يتأخر قالوا إنه متأخر في الرتبة وإن كان متقدما في اللفظ ، بل نراهم يقدمون اللفظ على الرتبة ويجعلون الأصالة للفظ ، وما خالفه فهو فرع عنه . وهذا ما يشير إلى ابتعادهم عن مراد اللغة الوظيفي وعنايتهم بالألفاظ "الشكل" .أما الجانب الوظيفي فيرى أن الرتبة قرينة لفظية تحدد معنى الأبواب النحوية أو تساعد في ذلك في ضوء معناها ومدى ارتباطها بالمترتب عليه ((معنى أنّ الرتبة قرينة من قرائن المعنى أنّ موقع الكلمة من الكلمة قد يدل على وظيفتها النحوية))[١].

فإذا لم يظهر المعنى بقرينة أو بسياق الحالكان للشكل دوره في إيضاح المعنى المراد .وهنا يكون الترتيب اللفظي حاكما على المعنى . ومن الصور التي يتجلى فيها الترتيب اللفظي بين المعاني هي تلك الصورة بين المبتدأ والخبر إن كانا معرفتين[٢] فالعلاقة اللفظية تحكم أن يكون المتقدم مبتدأ والمتأخر خبر ، كقولنا: " زيد المنطلق ، و المنطلق زيد ".

وللبلاغيين نفس اللحاظ في جعل أيهما المبتدأ وأيهما الخبر ، وهو ينطلق من التقديم والتأخير حسب العناية والاهتمام وكونه أسبق في ذهن المتكلم وبذلك تتجلى صورة الرتبة بين هذه الألفاظ. فإذا لم يظهر المعنى كان اللفظ حاكما. يقول الجرجاني : ((اعلم أنّ التقديم على وجهين تقديم يقال انه على نية التأخير . كخبر المبتدأ إذا قدمته على المبتدأ

---

١ البيان في روائع القرآن : ٩١

٢ينظر : دلائل الإعجاز:١٤٥-١٤٦

والمفعول إذا قدمته على الفاعل وتقديم لا على نية التأخير ولكن أن تنقل الشيء من حكم إلى حكم وتجعله بابا غير بابه وإعرابا غير إعرابه ، وذلك أن تجيء إلى اسمين يحتمل كل واحد منهما أن يكون مبتدأ ويكون الآخر خبرا له فتقدم تارة هذا على ذلك وأخرى ذلك على هذا ومثاله ما نصنع بزيد والمنطلق تقول مرة " زيد المنطلق " وأخرى " المنطلق زيد " فأنت في هذا لم تقدم المنطلق على أن يكون متروكا على حكمه الذي كان عليه من التأخير فيكون خبر المبتدأ كما كان بل على أن تنقله عن كونه خبر إلى كونه مبتدأ))[١]. ، ويمكن القول :إنّ مثل هذه التفسيرات موجودة عند المتقدمين من النحويين والبلاغيين في جعل الترتيب صورة من صور التقديم والتأخير ، وما فعله المتأخرون من النحويين هو تقنين ذلك الترتيب بقواعد شكلية.

وأما الترتيب في حد ذاته فهو سبق المعاني إلى الذهن وتحديدها في ضوء وظائفها النحوية في كون المعنى الأسبق الذي يتطلب وصفا أو حكما هو مبتدأ أو موصوف أو صاحب حال ، والمعنى التالي الذي يصف هو خبر أو وصف أو حال ، وإن جرت سياقات الألفاظ في تقديم أحدهما دون الآخر[٢]. أو كان هذا التقديم واجبا أو جائزا ، فالوجوب والجواز أحكام للإعراب لا للمعاني النحوية – معاني الأبواب – وكذا ما أورده النحويون والبلاغيون من معاني التقديم هو أيضا خارجٌ عن دائرة الوجوب والجواز بل هي معان دلالية. فالعلاقة بين الثلاثة والمتقدم عليها علاقة سياقية بحتة تحتاج إلى المعنى الوظيفي ليحدد موقعها من الجملة ، وتحتاج إلى المعنى المعجمي ليصحح تلك العلاقة دلاليا((المبتدآت والموصوفات وأصحاب الأحوال طوائف يتوارد كل منها مع كلمات دون أخرى لتكون خبراً عنها أو نعتا لها أو حالا منها))[٣]. ونظام اللغة هذا يعطي المعنى النحوي حرية الحركة داخل النص ليدل على معناه من أقرب الطرق وأبسط الصور . فالنظام الحاصل بين هذه المعاني وما يتقدمها بأن يدل أحد الوجودين على الوجود الآخر أينما وقع ،لأنهما مترتبان بهذه الكيفية الوظيفية وبعلاقة لا تقبل الانفكاك .

---

١ دلائل الإعجاز : ٨٣ ، ٨٤

٢ ينظر : المثل السائر : ٢ / ٣٨.

٣ البيان في روائع القرآن : ١٥٦.

المبحث الرابع

التعدد

من السمات التي تتصف بها "الخبر والحال والصفة" هي قابليتها على التعدد على موضوع واحد[١].لما لها من صلاحية انطباق أكثر من صفة واحدة على ذات الموضوع ، فالشيء الواحد يوصف بأكثر من صفة[٢] . والخبر والحال والصفة أوصاف تخصصت بعد ذلك بحسب مواقعها في الكلم.

ففي الخبر تقول : " محمد فقيه شاعر " ومنه قوله تعالى :﴿ **وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ﴿﴾ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ** ﴾[٣]. وفي الصفة تقول : " جاء محمد العالم الشاعر " ومنه قوله تعالى :﴿ **وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَهِينٍ﴿﴾هَمَّازٍ مَشَّاءٍ بِنَمِيمٍ﴿﴾مَنَّاعٍ لِلْخَيْرِ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ﴿﴾عُتُلٍّ بَعْدَ ذَلِكَ زَنِيمٍ**﴾[٤]. وفي الحال تقول :جاء محمد ماشيا ضاحكا.

إلا أنّ النحويين نقلوا صورا من الكلام العربي أوسع– كماً – من هذه الأمثلة المتقدمة في التعدد نذكرها ونبين الصورة الوظيفية المقصودة في البحث. وما جرت عليه أقلام النحويين في ذلك التعدد وتفسير ذلك .

قال الاشموني "٩٠٠هـ"((وأخبروا باثنين أو بأكثر عن مبتدأ واحد لأن الخبر حكم ويجوز أن يحكم على الشيء الواحد بحكمين فأكثر))[٥].ومثله قول عباس حسن عن تعدد الخبر : ((لأن الخبر حكم على المبتدأ ولا مانع أن يحكم على الشيء الواحد

---

١ ينظر شرح المفصل :١/٩٩.

٢ ينظر شرح الاشموني :١/٣٥٠.

٣ سورة البروج ١٤ – ١٥.

٤سورة القلم ١٠ – ١٣.

٥شرح الاشموني :١/٣٥٠.

بحكم أو حكمين أو أكثر))[١]، وهذه علاقة ترجع إلى المعنى أكثر من اللفظ إلا أنّ أغلب النحويين يستمر في بيان صور التعدد ليجعلها ثلاثا[٢]:

الصورة الأولى : تعدد الخبر لفظا ومعنى والمبتدأ واحد:

أن يتعدد الخبر لفظا ومعنى والمبتدأ واحد في اللفظ والمعنى[٣]، ويكون حكم الخبر بجواز العطف وتركه . فمن العطف قوله تعالى ﴿**هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ**﴾[٤]. ومن الثاني قوله تعالى﴿ **وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ**﴾﴿**ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ** ﴾[٥]. وسيأتي الكلام على تفسير هذه الظاهرة بالمقارنة مع تعدد الصفة والحال لأنها الصورة الوحيدة في تحقق معنى التعدد الوظيفي على معنى واحد. دون الصورتين الأخريين. ويمكن أخذ السمة المشتركة "التعدد " للمعاني النحوية منها .

الصورة الثانية : تعدد الخبر في اللفظ دون المعنى:

أن يتعدد الخبر في اللفظ دون المعنى[٦] كقولهم :" الرمان حلو حامض " ومعنى ذلك أنّ الألفاظ جميعها تؤدي معنىً واحداً[٧] وهو المراد الإخبار به ((وضابطه أن لا يصدق الإخبار ببعضه عن المبتدأ))[٨].وتركيبته كون الألفاظ المختلفة جميعها معا يعطي الخبر ، أو" جمع معانيها معا" فكلمتا" حلو حامض " تعطي معنى جديدا يختلف عن معنى " حلو " ويختلف عن معنى "حامض" بل إنه طعم جديد أراد المتكلم " المتذوق "الإخبار به بعد أن أدركه بحواسه ولم يجد له اسما .

---

١ النحو الوافي : ١ / ٥٢٨.

٢ ينظر : معاني النحو : ١ / ١٨٤ ، ١٨٥.

٣ ينظر : شرح الألفية لابن الناظم : ١٢٦،١٢٧.

٤ سورة الحديد ٣.

٥ سورة البروج ١٤ – ١٥.

٦ ينظر : شرح الرضي على الكافية : ١ / ٢٦٤.

٧ ينظر : النحو الوافي : ١ / ٥٢٩.

٨ معاني النحو : ١ / ١٨٥.

وحقيقة هذه الصورة أن لا تعدد فيها إذ المعنى واحد في الكلمتين ، فلا تدل الأولى وحدها على المعنى المراد ولا تدل الثانية عليه ، فالخبر هو مؤدى الكلمتين معا ، ونجد النحويين يعربون الأولى خبراً أول والثانية خبرا ثانيا ، والسبب في ذلك الألفاظ وحدها فهم وجدوهما مرفوعتين بعد المبتدأ.

فهل تكفي العلامة الإعرابية" القرينة " للدلالة على كون هذا خبرا ؟.

يدافع النحويون عن ذلك بأنّ تسمية كل منهما خبر " وذلك من باب المجاز "[١]،فدخل المجاز في الاصطلاح . لم يقل النحويون ذلك صراحة في كتبهم . وكثيرا ما نراهم يستخدمونه – المجاز والتجوز في الاصطلاح – فإن كانت تلك القواعد قد وضعت من قبل النحويين لبيان مقاصد الكلم فلماذا لا توضع على نحو الحقيقة ؟ وإن كان ذلك مجازا – اصطلاح الخبر على الجزء الأول من الخبر – فما حقيقته قبل ذلك ؟ ولماذا عدل النحويون عنه ؟ وهل يفتقر الاصطلاح إلى أسماء كي يلجأوا إلى المجاز ؟ ولماذا لم يسمه النحويون مثلا " جزء الخبر المرفوع " أو اسما آخر قريبا من ذلك ؟ هذا ما يحتاج إلى إعمال النظر في التقريب بين دراسة الإعراب ودراسة المعنى للأبواب النحوية كي تشترك اصطلاحاتها وتعطي الثمرة الكبرى في هذا العلم . ومن ذلك قولنا: " استشر رجلا عاقلا ناصحا " فإن المراد من الرجل المستشار أن يكون فيه جمع الصفتين العقل والنصح .

الصورة الثالثة : تعدد الخبر لفظا ومعنى المبتدأ متعدد:

أن يتعدد الخبر لفظا ومعنى ويكون المبتدأ متعددا أيضا[٢]. تقول: " النقدان الذهب والفضة " و" القمران الشمس والقمر " و" الحسنان الحسن والحسين "عليهما السلام " ويكون التعدد في الخبر في الحقيقة تابعا للتعدد الحقيقي أو المعنوي في

---

١ النحو الوافي: ٥٢٩/١.

٢ ينظر :شرح الألفية لابن الناظم : ١٥٤.

المبتدأ[١]. وإن كان لفظا واحدا كأن يكون مثنى – كما مثلنا – أو جمعا كما في قولنا " الأطباء علي ومحمد وخالد " أو أن يكون اسم جنس قابلا للتعدد نحو " التمر " أو أن يكون مفردا يراد الإشارة إلى أجزائه بالخبر كما في قولنا " الجسم رأس وجذع وساق ... " ويطلق على الأول – وهو ما يشار إليه بالمثنى والجمع واسم الجنس – متعدد حقيقة ، ويطلق على الثاني – وهو ما يشار إليه بالمفرد المطلوب ذكر أجزائه – بأنه متعدد حكما ،أي أنّ لحاظ الحكم فيه ومراد المتكلم هو ذكر الأجزاء.

تلك هي الصورة الثالثة من الصور التي ذكرها النحويون في تعدد الخبر . ولا تختلف صور تعدد الصفة مع الموصوف والحال مع صاحبه عن تلك الصور.

يقول ابن الناظم : ((الحال شبيه بالخبر فيجوز أن تتعدد وصاحبها مفرد ، وإن تتعدد وصاحبها متعدد))[٢]، ونقل ابن الناظم المنع الذي ساقه ابن عصفور في تعدد الحال وصاحبه مفردا وعبر عنه بأنه ليس بشيء[٣].ذكر أحد الباحثين:((وقد ترد الحال متعددة قياسا مطردا على تعدد الخبر لمبتدئه والنعت لمنعوته وهذا رأي أغلب النحويين))[٤].

وأما في تعدد الصفة فيقول الدكتور فاخر الياسري: ((يمكن أن تتعدد النعوت في التركيب لاختلاف معانيها أو دلالاتها ، لأن حقيقة النعت أو الصفة عند تقصي المعاني خبر من الموصوف ، فيجوز في المنعوت أو الموصوف أن يوصف بأوصاف كثيرة ومختلفة))[٥]. فثبوت التعدد في المعاني الثلاثة أمرٌ متحقق . وسنناقش ذلك التعدد من وجهة النظر النحوية في المعاني الوظيفية. لا من جهة الدلالية المعجمية .

---

١ ينظر : النحو الوافي : ١ / ٥٣٠.

٢ شرح الألفية لابن الناظم : ٣٣٢.

٣ ينظر : السابق:٣٣٣.

٤ الحال في الجملة العربية ٣٧٤.

٥النعت في التركيب القرآني : ٢ / ٢٨٣.

مناقشة الصور الثلاث :

من حيث النظر الإعرابي ، فأن التعدد حاصل في الصور الثلاث، فإذا دُرِست في واحدة من هذه المعاني أغنت عن دراستها في الأُخَر وكانت الأحكام الوظيفية في إحداهما شاملة لها جميعا. إلا أنّ التعدد على موضوع واحد حقيقة في الصورة الأولى فقط .وهي الصورة التي يكون فيها الخبر أو النعت أو الحال متعددا لفظا ومعنى وما هو له واحد حقيقة وحكما – أي لا يراد الإخبار عن أفراده ولا أجزائه – وهذه الصورة من التعدد تصلح أن تكون من سمات المعاني الثلاثة الخاصة ، وما ذاك إلا لأن التعدد حاصل بالوصف على موضوعه. وقدرة الوصف في أصله على التعدد على موضوع واحد في آن واحد على أن لا يكون بين تلك الصفات تضاد أو تناقض .

وفي بيان الصورة الأولى وإعرابها تفسيران:

التفسير الأول: تكرار الوصف مع تكرار المبتدأ:

إنّ هذا التكرار في الوصف(الخبر مثلا) إنما هو على نحو تكرار المبتدأ فلكل خبر مبتدأ يخصه. وان كان المبتدأ واحدا في اللفظ والمعنى ففي قوله تعالى:﴿ هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ ﴾[1] يكون التقدير "هو الأول وهو الظاهر وهو الباطن .." وكذا تقدير الآية الثانية[2] " هو الغفور هو الودود هو ذو العرش المجيد " فصحح النحويون العلاقة اللفظية بأن جعلوا لكل خبر مبتدأه الخاص به ثم جعلوه محذوفا فأعربوا الخبر الثاني خبر المبتدأ محذوف[3]. ثم يلجؤون إلى تقدير إعراب للجملة في الآية الأولى فهي معطوفة بالواو أما الآية الثانية فقد يكون التكرار.

---

١ سورة الحديد ٣.

٢سورة البروج ١٤ و١٥ .

٣ ينظر : شرح الألفية لابن الناظم:١٢٦.

التفسير الثاني :تكرار الوصف والمبتدأ واحد:

إنها أخبار متعددة لمبتدأ واحد ، فيكون الأول خبرا أولا والثاني خبرا ثانيا والثالث خبرا ثالثا. إن كان التعدد بغير الواو ،وإن كان التعدد بالواو فالأخبار متعاطفة تعاطف المفرد لا الجملة ، والمعطوف في عرفهم يأخذ حكم المعطوف عليه فيكون خبرا مثله . ولعل هذا التفسير هو الأقرب إلى المنهج الوظيفي لقلة التكلف فيه دون تقديرات زائدة ولمراعاته المعنى الذي سيق الكلام لأجله في صورة من الإيجاز البلاغي الذي يحمل الكثير من المعاني بأقل الألفاظ.

ومعنى الواو هنا للاهتمام والتحقيق .فقد توجد وقد لا توجد ومعنى ذلك أنها جاءت زيادة في الكمال والتحقيق[1].

١ ينظر معاني النحو :١ / ١٨٦.

المبحث الخامس

التشابه في التركيب اللغوي

لقد امتازت المعاني الثلاثة " الخبر والحال والصفة " بصفات شكلية تركيبية مشتركة في الموقع والشكل اللغوي والصيغة الإعرابية ويمكن الإفادة من هذه الصفات في إثبات الصلة الوشيجة بينها في الشكل والتركيب .و لها صلة في المعنى وبعبارة أخرى ، إنّ القرب بالمعنى بين هذه المعاني انعكس على الشبه الكبير في الشكل اللغوي. فكان ما يعطيه الشكل اللغوي من تصور وانطباع في احدها يمكن تصوره في الآخرين ، وما ذاك إلا لعظم الصلة بينها.

ومن ذلك التشابه ما هو عام كأن تأتي جملة أو شبه جملة أو مفردا أو أن تأتي مشتقة أو أن تتعدد على موضوع واحد ومنها ما هو خاص يتجلى في تراكيب معينة:

منها: وجوب تكرار هذه المعاني

إنّ هذه المعاني الثلاثة يجب تكرارها إذا جاءت منفية بـ" لا " التي لا تفيد الجنس " النافية غير العاملة كما يسميها النحويون[1]" وتتكرر معها "لا" أيضا وذلك لتوكيد نفي المسند عن المسند إليه ،أو ما أصله المسند عن المسند إليه فيحصل هذا المعنى في الخبر والحال والصفة ،نقول:

في الخبر : زيد لا شاعر ولا كاتب.

وفي الصفة : هذه قصة لا طويلة ولا قصيرة.

وفي الحال : جاء الرجل لا مبطئا ولا مسرعا

---

[1] ينظر : مغني اللبيب :٣١٣.

فإن هذا النفي معنى وظيفي يؤدى بلا النافية[١]، وإن ما يدخل عليه هذا المعنى هو معاني هذه التراكيب الوظيفية ، فيكون النفي موجها إلى الخبرية أو الحالية أو الوصفية. وعليه فإن هذه الصيغة التركيبية تنفي الخبرية كمعنى وصفي عن المبتدأ بعلاقة وظيفية سياقية مشابهة لنفي الحال عن صاحب الحال ومشابهة أيضا لنفي ثبوت الصفة عن موصوفها. وقد وردت هذه المشابهة في القران الكريم والكلام العربي الفصيح. قال تعالى:﴿ **إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ فَافْعَلُوا مَا تُؤْمَرُونَ**﴾[٢]، وقوله تعالى:﴿**يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ**﴾[٣]، وقوله تعالى:﴿**وَفَاكِهَةٍ كَثِيرَةٍ ﴾﴿لَا مَقْطُوعَةٍ وَلَا مَمْنُوعَةٍ**﴾[٤].

فالمراد بتلك الصيغة أكثر من النفي. ((وإذا دخلت على الخبر أو النعت أو الحال وجب تكرارها ،لأنه يراد عند ذاك إشراك أكثر من حالة في النفي ،فيراد نفي أكثر من خبر أو نعت أو حال .ولا يصح نفي خبر واحد بها أو نعت واحد أو حال واحدة))[٥].

إلا أنّ النحويين لم ينظروا إلى هذه المشابهة سوى أنها من الصفات التي تمتاز بها لا النافية غير العاملة إذا دخلت على نكرة[٦]. ولكن ما يرى أنّ هذه المشابهة القريبة والحصرية بين المعاني الثلاثة جلية لا لبس فيها. وكأن الثلاثة تركيب واحد أو ينبع من منبع واحد. فهذا التركيب في الكلام العربي هو تركيب واحد تعدد بحيثيات وتخصصات للوصف وسياقاته في الكلام ، فهو نفي للوصف قبل أن يتخصص معناه الوظيفي خبرا كان أو حالا أو صفة في الجملة.

---

١ ينظر : النعت في التركيب القرآني ٢ / ٢٣٠.

٢ سورة البقرة ٦٨.

٣ سورة النور ٣٥.

٤ سورة الواقعة ٣٣.

٥ معاني النحو ٤ / ١٧٦.

٦ ينظر : مغني اللبيب ٣٢١.

ومما يساعد على ذلك القول وهذا الاعتقاد أنّ الإسناد في الخبر والهيأة في الحال والتخصيص في الصفة لم يتم نفيه في الكلام. ((ولهذا قيل في ﴿وَمَارَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ﴾[1] إن فعالا ليس للمبالغة بل للنسب كقوله [امرؤ القيس][2]:

[وليسَ بذيْ رمحٍ فَيطْعَنُنِى بهِ] * وليسَ بذيْ سيفٍ وليسَ بنبالِ

أي وما ربك بذي ظلم، لأن الله لا يظلم الناس شيئا))[3].إذ إنّ النفي لنفي ثبوت الشيء للشيء، لا نفي الإسناد عن المبتدأ والموصوف وصاحب الحال ، فكان هذا النفي معنى واحدا في الثلاثة هو نفي الوصف. وصح مجازا تسميته بأنه خبر منفي أو حال منفية أو صفة منفية. ، وكأنه جذر كلامي للمعاني الوظيفية المتشابهة ترجع إليه ، يشابه الجذر اللغوي للألفاظ المشتركة في المباني الصرفية للكلام ، وهذا الجذر الكلامي هو الوصف .

ومنها : وقوع كيف الاستفهامية والشرطية خبرا أو حالاً:

" كيف " مبنى لفظي له سماته الخاصة[4] ، ولا يكون لهذا المبنى دلالة وظيفية خاصة سوى الحالية والخبرية ، ودلالة التركيب التي تقع فيه هو الاستفهام أو الشرط وهو معنى وظيفي عام للجملة. والنحويون يحبون أن يطرحوا الموضوع بصورته الإعرابية البحتة. فهم يرون أنّ الأصل في " كيف " أن تقع حالا[5] كما في قوله تعالى:﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾[6]، لكنها تخرج عن أصلها إلى الخبر في موارد معينة ، كأن تقع بعد مفرد

---

١ سورة فصلت : ٤٦.

٢ ديوانه :٦٣.

٣ مغني اللبيب :١٥٠.

٤السابق:٢٧٠

٥ ينظر : النحو الوافي : ١ / ٤٦٢ و ٢/ ٣٨٤.

٦ سورة البقرة ٢٨.

مفرد كما في " كيف أنت ؟ " ، أو أن تقع بعد فعل ناسخ كما في " كيف كان زيد ؟ " فتكون خبرا وعليه قول ابن مالك ((يجب تقديم الخبر إذا كان أداة استفهام))[١] ، ويفسر النحاة ذلك إذ يذهب ابن هشام إلى أنّ "كيف": ((تقع خبرا قبل ما يستغنى عنه نحو كيف أنت ، كيف كنت ومنه كيف ظننت زيدا وكيف أعلمته فرسك ، لأن ثاني مفعولي ظن وثالث مفعولي أعلم وأرى خبران في الأصل ، وحالا قبل ما يستغنى عنه نحو كيف جاء زيد))[٢]، فلم يتطرق إلى أصالة أو فرعية في الكلام بين الخبرية والحالية ، فدخولها قبل الفعل التام يسير بها باتجاه الحال ، و دخول الأفعال الناسخة أو وجودها مع المفرد يسير بها باتجاه الخبرية . وهذا جل ما قرروه في كتبهم.

ولو كان هناك أصل يلحظ في الكلام فهو طلب الوصف بـ " كيف " وهو معنى وظيفي تخصص باتجاهين لا الحكم الإعرابي اللفظي الفرعي الذي جلبه المعنى الوظيفي. و الكلام عن أصالة الحالية وفرعية الخبرية لا مبرر له ، لكون الموارد التي تأتي فيها خبرا تختلف عن الموارد التي تأتي فيها حالا من حيث الشكل اللغوي والسياق ، وتخصص بسياق معين لهذه أو تلك ، ولا دليل على الأصالة والفرعية بين كيف الحالية والخبرية. وإذا كان ثمةَ تصور بين الأصالة والفرعية في الإعراب، فإنما يقع بين كيف الخبرية وكيف مفعول ثان لظن وكيف مفعول ثالث لأرى ، لكون الأصل الشكلي والوظيفي واحدا والتعدد صار بمقتضيات الإعراب.

هذه مشابهة تركيبية لمبنى واحد في تأدية أكثر من معنى – حالا وخبرا –ولكن لماذا لا تقع كيف صفة ؟ ولم يقل أحد من النحويين بجواز أن تكون كيف صفة ، بمعنىً أصح لم يرد في الكلام العربي مبنى يحتمل ذلك على ما قدمناه من تشابه بين الثلاثة ، فلماذا ؟

---

١ تسهيل الفوائد : ٤٧.

٢ مغني اللبيب ٢٧٠.

جواب ذلك: إنّ المعاني الثلاثة ترد ضمن سياقات معينة وعلامات كلامية خاصة تسمى القرائن . تحدد المعنى الوظيفي الخاص . والصفة امتازت عن الخبر والحال بعدم صلاحيتها التقدم اللفظي على موصوفها ، إذ إنّ وظيفتها تأتي بعد ذكر الموصوف فلا يناسبها المباني التي لها صدر الكلام ومنها كيف. ولولا تلك القرينة لجرت الصفة وهي معنى وظيفي مجرى الخبرية والحالية في تلك المباني. ومعنى ذلك أنّ التأخر عن الموصوف قرينة مهمة . في تحديد معنى النعت الوظيفي ويعرف بـ "الرتبة المحفوظة "وبزوال تلك القرينة يخرج المبنى عن وظيفته ويفسد عملها التي جاءت من أجله.

ومنها: دخول الواو على جملها:

تدخل الواو على المعاني الثلاثة إذا كانت جملا وهي على أنواع عدة :

١) الواو الداخلة على جملة الحال "واو الحال" وهي مبوبة في هذا المعنى الخاص بأبواب ثابتة. وتعد إحدى الروابط لجملة الحال ، وهي موجودة على نحو الحقيقة اللغوية المقعدة بقواعدها ، فهي واجبة الذكر مع الجملة الاسمية. وجائزة مع الفعلية ذات الفعل الماضي والمنفية. ويمتنع المجيء بها مع الفعلية ذات الفعل المضارع[١].

٢) الواو الداخلة على جملة الصفة : وهي الموجودة مع جملة الصفة وجاءت في القران الكريم والكلام العربي الفصيح . فمنها قوله تعالى:﴿**وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ**﴾[٢] وقوله تعالى:﴿**أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا**﴾[٣] وقوله تعالى:﴿**وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ**﴾[٤]. وقد ذكر ابن هشام هذه الواو بقوله: ((الواو الداخلة على الجملة الموصوفة بها لصوقها بموصوفها وإفادتها أنّ

١ ينظر :دلائل الإعجاز ١٦٤ – ١٧٠، النحو الوافي ٢ / ٣٩٦ – ٤٠٠ .

٢سورة الكهف ٢٢.

٣ سورة البقرة ٢٥٩.

٤ سورة الحجر ٤.

اتصافه بها أمر ثابت ، وهذه الواو أثبتها الزمخشري ومن قلده))[١]، وقد أوّلها النحاة على أنها" واو الحال". وإنّ الحال جاءت من النكرة ((إذ الحال متى امتنع كونها صفة جاز مجيئها من النكرة))[٢].

٣) الواو الداخلة على جملة الخبر : قد منع النحاة مثل هذه الواو ولم ترد بين المبتدأ والخبر بل جاءت بين ما أصلها لمبتدأ والخبر، ذكرها ابن مالك في التسهيل وشرحه ومنها قول الشاعر:

ليس شيءٌ إلا وفيه إذا ما قابلته عينُ البصير اعتبار

وقول الآخر:

ما كان من بشر إلا وميتته محتومة لكن الآجال تختلف[٣]

ومع أنّ دخول هذه الواو ليس مقتصرا على المعاني الثلاثة كما في واو العطف و واو الاستئناف و واو المعية إلا أنّ المعنى الدلالي الوظيفي لهذه الواو يختلف في هذه المعاني عن غيرها ، وان المعنى الوظيفي فيها متشابه إلى درجة كبيرة في كونه يزيد لصوق هذه المعاني بما هي له . وسنناقش هذه الفكرة في مبحث دلالة الواو الوظيفية في المعاني الثلاثة في الفصل الثالث عند بحث طبيعة العلاقة بين المعنى الوظيفي وما هو له . وبالجملة فإن هذه الواو موجودة على نحو الحقيقة اللغوية في الحال لشدة انفصاله لفظيا عن صاحبه. ليقرب الصلة بينه وبين صاحبه، ويمتنع فيها إذا كان الحال فعلا مضارعا مثبتا لكون الفعل المضارع في مضارعته اسم الفاعل أدل في الوصف.

ويقل في الصفة لكونها اشد لصوقا بالموصوف ، فنجد – الواو – مع الصفة بعد إلا الايجابية أكثر. وأما في الخبر ، فإن الخبر حكم واجب للمبتدأ فلا انفصال فيه ، فلا يحتاج إلى رابط . وما جاء فيه الواو فهو على القلة ،تشبيها وإلحاقا للخبر

---

١ مغني اللبيب : ٤٧٧.

٢السابق :الصفحة نفسها.

٣ شرح التسهيل : ١/ ٣٥٩.

بغيره من المعاني الوظيفية، وسوغه انفصال الخبر عن المبتدأ ببعض العوامل اللفظية كالنواسخ مثلا .

ومنها : القطع في المعاني الثلاثة :

من السمات اللفظية التي تشترك فيها المعاني الثلاثة القطع عما هي له في الإعراب مع بقاء المعنى الذي جاءت من أجله . وقد بوّب النحويون لهذا القطع في إحدى هذه المعاني وهي الصفة ، فذكروا أنّ الموصوف إذا كان معرفة معلومة[١]جاز قطع الصفة فيه عن موصوفها في الإعراب للرفع في حالتي النصب والجر ، وللنصب في حالتي الرفع والجر ، يقول ابن مالك[٢]:

واقْطَعْ أو اتْبَعْ إنْ يَكُنْ مُعَيَّنا بِدونِها ، أو بَعْضَها اقْطَعْ مُعْلِنا

ثم فسروا هذا القطع في الإعراب فقالوا :((إن شئت قطعت وذلك على وجهين ، احدهما أن ترفع على إضمار مبتدأ . والثاني أن تنصب على إضمار فعل ولا يجوز إظهاره))[٣]. قال الشاعر[٤]:

ويأوي إلى نسوة عُطّلٍ وشُعثاً مرا ضيع ،مثل السعالي

وقد مثلوا به للقطع لموصوف نكرة لبعض الصفات دون غيرها .

وإما الحال فقد عبر عنه النحويون بأنه وصف على الانقطاع[٥]، فهو من أوضح مصاديق القطع في المعاني الثلاثة ، وهذه المعاني إنما ساغ فيها القطع اللفظي – الإعرابي – دون المعنى. لكونها شديدة الالتصاق بما هي له من حيث

١شرح ابن عقيل : ٢ / ١٨٩.

٢ألفية ابن مالك:٣٩.

٣ شرح الألفية لابن الناظم : ٤٩٧.

٤ البيت لأبي أمية الهذلي ينظر :خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي:٥/٤٠.

٥ ينظر : الحال في الجملة العربية:٤٣٩ .

أنها أحكام وأوصاف لها ونمط كلامي ينطلق من تلك الوظيفة التي يؤديها المعنى النحوي الوظيفي فيها .

وأما الخبر فقد عبر عنه بعض المحدثين بأنه أحد التوابع إذا كان وصفا وما قبله مفردا[١].فيكون مشاركا لما قبله في إعرابه .ويقطع الخبر عن المبتدأ باللفظ بدخول المعاني الزائدة كالفعل الناسخ والحروف المشبهة وغيرها.

تقول :محمدٌ عالمٌ ، بالإتباع لفظا في الرفع أو المطابقة.

وتقول: كان محمدٌ عالماً ، بالقطع إلى النصب أو المخالفة الإعرابية.

وتقول: إن محمداً عالمٌ ، بالقطع إلى الرفع أو المخالفة الإعرابية أيضاً.

ويشير أحد الباحثين إلى الحقيقة النحوية الواحدة – الوظيفية والشكلية – في المعاني الثلاثة بحصول القطع فيها . ففي نحو "جاء زيد راكباً" يقول: ((لا يمتنع في نظرنا إعراب الحال خبرا منصوبا ما دام الخبر يعطي معنى الوصفية أيضاً ، ولا مانع من إعرابها صفة مقطوعة عن موصوفها))[٢].

وبالجملة فإن المعاني الثلاثة لدرجة ثبوتها لموصوفها لا يضر فيها القطع اللفظي بل أصبح القطع صفة من صفاتها اللفظية امتازت فيه عن غيرها من المعاني لقوتها في الاتصال.

---

١ ينظر : إحياء النحو : ١٢٦ ، في النحو العربي قواعد وتوجيه:١٩٦.

٢ الحال في الجملة العربية : ٤٤١.

الفصل الثاني

العلاقات

اللفظية و المعنوية

توطئة

تقدم في الفصل الأول دراسة المعاني الثلاثة في اللغة و الاصطلاح ، و دراسة أهم سماتها المشتركة و بيان مدى التقارب الكبير بين هذه المعاني في جملة من الصفات الوظيفية والشكلية، وأصبح من الضروري لإتمام الدراسة في موضوع البحث ، الحديث عن علاقة هذه الصفات مع ما يترتب عليها من معنى سابق في سياق الكلام و حقيقة ارتباطها بموضوعاتها .

إنّ هذه المعاني ترتبط ارتباطا وثيقا بموضوعاتها لا يقبل الانفكاك ، فالخبر مرتبط بالمبتدأ ارتباط اللازم و التابع [١] ، ومعنى ذلك انه متى كان في الكلام اسم يقع موقع المبتدأ فالخبر لازم له إذ ((إنّ المبتدأ لم يكن مبتدأ لأنه منطوق به أولا ولا كان الخبر خبرا لأنه مذكور بعد المبتدأ ، بل كان المبتدأ مبتدأ لأنه مسند إليه ومثبت له المعنى ، والخبر خبرا لأنه مسند ومثبت به المعنى))[٢] . وقد عد النحاة المبتدأ والخبر من طرفي الإسناد[٣]، والصفة مرتبطة بالموصوف ارتباط التابع[٤]، و المكمل للمعنى المتمم له[٥] و معنى ذلك أن الصفة جزء من فهم معنى الجملة بصورتها التامة، فالاسم إذا كان موصوفا فلا بد له من صفة توضحه ((أما إطلاق تسمية التكملة عليه كما جاء على لسان ابن يعيش ، فلا يخلو مما في هذه التسمية أو المصطلح من حس و إشعار بأنه قوام المعنى في التركيب ، لا شيئا على حرف المعنى و هامشه))[٦] ، فقولنا :"قال الإمام الصادق" ... فيه أنّ القول صادر من الإمام و صادر من الصادق، أو أن الحكم الإعرابي يقتضي بأن الإمام ارتفع بالقول

---

١ ينظر إحياء النحو : ١٢٦ –١٢٧ ، وفي النحو العربي قواعد و تطبيق : ١٤٧.

٢دلائل الإعجاز : ١٤٦.

٣ينظر الكتاب ٢٣/١.

٤ ينظر شرح شذور الذهب : ٤٣٢.

٥ ينظر شرح المفصل: ٣٨/٣.

٦النعت في التركيب القرآني : ٤٨/١.

فاعلا كما ارتفعت صفته به إشعارا لأهمية هذا الوصف و إن كان خارج دائرة الإسناد[١] .

والحال مرتبط بصاحبه جار عليه جريان الصفة على الموصوف ، يقول سيبويه :((هذا باب إجراء الصفة فيه على الاسم في بعض المواضع أحسن و قد يستوي فيه إجراء الصفة على الاسم ، و أن تجعله خبرا فتنصبه ، فأما ما استويا فيه فقوله مررت برجل معه صقر صائد به ، إن جعلته وصفا و إن لم تحمله على الرجل وحملته على الاسم المضمر المعروف نصبته فقلت مررت برجل معه صقر صائدا به))[٢] ، و معنى ذلك أنه متى كان الكلام طالبا في المعنى للحال كان المتقدم " صاحب الحال ".أي أنه محتاج إلى خبر ثان يوضح تمام المعنى فهو مكمل له ،كما تتم الصفة المعنى في موصوفها ،و إن كان خارج الإسناد[٣]. فقولنا "جاء زيد" يختلف بمعناه و دلالته عن قولنا "جاء زيد مسرعا"، يقول الجرجاني:((لأن الحال خبر في الحقيقة من حيث إنك تثبت به المعنى لذي الحال كما تثبته بخبر المبتدأ للمبتدأ وبالفعل للفاعل ، ألا تراك أثبت الركوب في قولك "جاءني زيد راكبا " لزيد ، إلا أنّ الفرق أنك جئت به لتزيد معنى في إخبارك عنه بالمجيء))[٤] ، و حق الخبر الذي يفيد فائدة في المعنى أن يذكر في الكلام .

ولم يرتضِ الدارسون المحدثون عدَ الحال فضلة ،فمنهم من عده من المكملات وهو اصطلاح مترجم من اللغة الانجليزية والفرنسية للألفاظ الخارجة عن دائرة الإسناد[٥] . ومنهم من رأى أنه قد يكون عمدة في الكلام ((إن قال النحاة المناطقة

---

١ ينظر في النحو العربي نقد و توجيه : ٩٥.

٢ الكتاب : ٤٩/٢.

٣ ينظر الحال في الجملة العربية : ٦١.

٤دلائل الإعجاز : ١٣٣.

٥ ينظر الحال في الجملة العربية : ٦٧.

عنه انه فضلة يستقل الكلام دونه ، فليست الحال فضلة أبدا ، بل قد تكون عمدة في الكلام وأساسا تقوم عليه الفائدة المتوخاة من الخبر))[١].

فتبين أنّ هذه المعاني الوظيفية مرتبطة مع ما هي له _أي المعنى الوظيفي الذي يكون موضوعا لها_ بعلاقة التضام[٢] . وهو ((أن يستلزم احد العنصرين التحليليين النحويين عنصرا آخر))[٣] ، ويكون التضام هنا بمعنى التلازم . أيأنّ الخبرية والحالية والوصفية ، مرتبطة بالمبتدأ وصاحب الحال والموصوف ارتباط اللازم الذي يبين معناها الذي سيقت له ، و لكن هل إنّ كل علاقة من العلاقات الثلاث منعزلة عن الأخرى أم هناك جامع لها يكون جنسها الأعلى الذي تتفرع عنه ، وهل ترجع هذه العلاقة إلى الشكل اللغوي أو إلى المعنى الوظيفي، أو ترجع إلى الأمرين معا .

ولا شك في أنّ النحاة من المتقدمين و المتأخرين و المحدثين تناولوا هذه العلاقات بكثير من التفصيل في إطار كل علاقة على حدة ، ويتطلع البحث أن يجمع هذه العلاقات معا ، ليظهر التقارب بين هذه المعاني الثلاثة الذي أشارت إليه الدراسة في فصلها الأول . ومن أهم ما يمكن دراسته بين المعنى الوظيفي وما هو له ، هو التطابق بينها او عدمه .

إنّ دراسة هذا المبحث تعتمد على الاقتران بين هذه المعاني و ما هي له أيأنّ وجودها في الجملة العربية معا " المعنى وما هوله " لفظا أو تقديرا يستلزم أن تكون هذه المعاني على صورة من الصور[٤] ، و لما كان أصل هذه المعاني عند النحويين المفرد _ الاسم المفرد أو الصفة "عند المحدثين"[٥]_فإنه يتميز بحيثيات في الجملة العربية كالعلامة الإعرابية و النوع و العدد و التعين[٦] ، فاقتران اسم بآخر يلزمه أن

١النحو العربي نقد و توجيه : ٩٦ .

٢ ينظر اللغة العربية معناها و مبناها:٢١٧.

٣السابق : ٢١٧.

٤ ينظر دلائل الإعجاز : ٤٦.

٥ينظر اللغة العربية معناها و مبناها :٨١، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة : ١٤٩.

٦ اللغة العربية معناها و مبناها :٢١٢– ٢١٣.

يكون الاسمان بحيثية معينة متشابهة آو مختلفة ، فكانت دراسة هذه المعاني المتقارنة " المبتدأ و الخبر " ، " الصفة و الموصوف " ، " الحال و صاحبه " ، بتلك الحيثيات دراسة في المعنى الوظيفي و صورته الشكلية في الكلام و ما يتطلبه المعنى من إثبات المطابقة أو عدمه وإبراز الدليل على تلك المطابقة الشكلية بما يخدم المعنى أو نفيها عنه .و((لا شك أنّ المطابقة في أيٍ من هذه المجالات الخمسة تقوي الصلة بين المتطابقين فتكون هي نفسها قرينة على ما بينهما من ارتباط في المعنى ، و تكون قرينة لفظية على الباب الذي يقع فيه و يعبر عنه كل منهما ، فبالمطابقة تتوثق الصلة بين أجزاء التركيب التي تتطلبها وبدونها تتفكك عراه وتصبح الكلمات المتراصة منعزلا بعضها عن بعض ، ويصبح المعنى عسير المنال))[١] ، و تظهر من ذلك العلاقة السياقية التي تعتمد على المطابقة[٢] ، ويكون ذلك في المظهر الدلالي والنحوي في الشكل والوظيفة معا و((معظم الوحدات الدلالية تقع في مجاور وحدات أخرى ، وإنّ معاني هذه الوحدات لا يمكن وصفها أو تحديدها إلا بملاحظة الوحدات الأخرى التي تقع مجاورة لها))[٣]، ومعنى ذلك أنّ الدلالة قد تتخلف إذا لم تكن مجاورة الألفاظ لبعضها بالصورة المطلوبة وهو ما يعرف بالانكسار في الدلالة[٤] الدلالة[٤] ، أما المظهر النحوي فإن المطابقة في واحد من هذه المعاني في الأقل يعطي للكلام قوةً أو فيما يعرف بالتماسك السياقي[٥] بين المعاني. وأن تلك القوة تزداد تزداد " تماسكا " مع زيادة المطابقة في أكثر من واحدةٍ من هذه المجالات .

١المصدر السابق: ٢١٣.

٢ ينظر اللغة العربية معناها و مبناها : ٢١١.

٣علم الدلالة : ٦٨– ٦٩ ، ينقل رأيا عن أصحاب نظرية السياق من الغربيين .

٤النحو و الدلالة : ٥٠.

٥ مناهج البحث في اللغة : ٢١٥.

ولقد عد أغلب النحويين أنّ النوع و العدد والتعين راجعٌ إلى المعنى ، فهو يؤدي دوره الوظيفي في ضوء معناه و الانكسار فيه يكون انكسارا في المعنى لا في الشكل[1].

أما العلامة الإعرابية فلا شك في أنها راجعة إلى اللفظ ، وعدها النحاة دالاً على المعنى الوظيفي .وأنكر بعض المحدثين تصور العلاقة المعنوية ودورها الوظيفي من خلال العلامة وحدها لتخلفها عنها في أكثر من مورد من موارد الكلام حتى في صورة التابع مع متبوعه، كما في موارد المبني والممنوع من الصرف والجملة وشبه الجملة والقطع والحمل على المعنى وغيره من موارد الشكل.

١ أوضح المسالك :٣/٢٠٥.

المبحث الأول

التذكير و التأنيث

يراعي النحويون في علاقات الخبر و الحال و الصفة المطابقة مع ما هو له من حيث التذكير و التأنيث و سبب هذه المراعاة أنّ هذه الأبواب تتميز بكون المطابقة مظهرا نحويا لهذه المعاني و ضابطا نحويا فيها[١] ، ذلك ((أنّ" هذه المطابقة " لها دور في عملية التماسك السياقي))[٢].

والتماسك السياقي : هو الترابط الحاصل بين الكلمات من حيث الوظائف النحوية التي تؤديها كل واحدة منها بالنسبة للأخرى في الكلام ، كأن تؤدي الكلمة وظيفة الفاعلية عند اتصالها بالفعل أو وظيفة المبتدأ عند اتصاله بالخبر ... ووظيفة الوصفية عند اتصال النعت بمنعوته[٣] . و تتجلى هذه المطابقة في المعاني الوظيفية دائما ، وفي الأشكال اللغوية غالبا ، ومعنى ذلك أنّ المطابقة لازمة للمعنى ليصح انطباقه على ما هو له ووصفه به لأنهما كالشيء الواحد ، وغالبا ما يحمل الشكل اللغوي هذه المطابقة وتلزم في المعنى الوظيفي وهذا التطابق النوعي[٤] وهو "التذكير والتأنيث" في الصفة والموصوف ، يلحظ كثيرا في الخبر والحال أيضا.

إنّ هذا التطابق النوعي في الصفة ظاهر جلي((فهو يدل على تذكير اللفظ وتأنيثه عن طريق نعته))[٥]إذ جعلت الصفة من العلامات التي تميز الموصوف في كونه مذكرا أو مؤنثا . فتقول في "كتاب" مذكر لوصفه بمذكر كقولنا هذا كتاب جديد ،

---

١ ينظر شرح شذور الذهب : ٤٣٣.

٢مناهج البحث في اللغة : ٢٠٣ ، وينظر النعت في التركيب القرآني : ١/ ١٧٧.

٣ينظرالنعت في التركيب القرآني : ١/ ١٧٧.

٤ينظرالنحو الوافي : ١/ ٤٤٨ .

٥النعت في التركيب القرآني : ١/ ١٧٩.

ومنه قوله تعالى: ﴿اهدِنَـا الصِّرَاطَ المُستَقِيمَ ﴾[١] و تقول في "شمس" مؤنثا[٢] لوصفها بمؤنث كقولنا "شمس عالية" و منه قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ اللّهُ مَثَلاً كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ ﴾[٣] وتقول في " عقيم "ما يستوي فيه المذكر والمؤنث فتقول :رجل عقيم وامرأة عقيم ومنه قوله تعالى: ﴿ وَقَالَتْ عَجُوزٌ عَقِيمٌ ﴾[٤] لمؤنث وقوله تعالى: ﴿أَوْ يَأْتِيَهُمْ عَذَابُ يَوْمٍ عَقِيمٍ ﴾[٥] وهذا التطابق الحاصل في النوع ،أعم من كونه بين الصفة والموصوف بل هو حاصل في كل معاني الأفعال أو ما هو جار مجرى الفعل في وصف الأسماء والصفات والضمائر[٦] .((و أما النوع فإنه يكون أساسا للأسماء والصفات والضمائر بأنواعها وتتطابق الأفعال مع هذه الأقسام عند إسنادها أو إلى ضمائرها العائدة إليها كما تتطابق هذه الأقسام مع ذلك في مواضع التطابق))[٧].

معرفة المذكر والمؤنث:

ويمكن الاستدلال على المذكر و المؤنث بعدة علامات أغلبها في المؤنث لأن المذكر – أصل في العربية – لا يحتاج إلى علامة[٨] : و هذه العلامات هي :

- عود ضمير المؤنث عليه : هندٌ رأيتها
- الإشارة إليه بالمؤنث : هذه شمسٌ
- تأنيث الفعل عند الإسناد إليه : قامت هند

---

١ سورة الفاتحة : ٦.

٢ القاموس المحيط : مادة (شمس) : ٥١١.

٣ سورة إبراهيم : ٢٤.

٤ سورة الذاريات : ٢٩.

٥ سورة الحج : ٥٥.

٦ ينظر الحال في الجملة العربية : ٣٦٦.

٧ اللغة العربية معناها ومبناها : ٢١٢.

٨ ينظر شرح جمل الزجاجي : ٣٥٩.

- ظهور التاء في تصغيره : أُذنٌ – أُذينة
- حذفها من اسم عدده من ثلاثة إلى عشرة : ثلاث آبارِ

وينقسم المؤنث ((إلى ما هو لفظي وهو ما وضع لمذكر وفيه علامة التأنيث كظلمة وزكريا والكفرى، والى معنوي وهو ما كان علما لمؤنث وليس فيه علامة كمريم وهند وزينب ، وإلى لفظي ومعنوي وهو ما كان علما لمؤنث وفيه علامة كفاطمة وسلمى وعاشوراء مسمىً به مؤنث))[١] .

بعد أن عرفنا المؤنث في الشكل و الوظيفة و بما ينماز عن المذكر نستعرض هذه المباني في المعاني الثلاثة :

ففي الخبر : يتطابق الخبر مع المبتدأ في التذكير و التأنيث ، تقول في المذكر "محمد عالم" ومنه قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ غَالِبٌ عَلَى أَمْرِهِ ﴾[٢] ، وقوله تعالى: ﴿هَذَانِ خَصْمَانِ﴾[٣]، خَصْمَانِ﴾[٣]، وقوله تعالى: ﴿ وَأَنْتُمْ عَنْهُ غَافِلُونَ ﴾[٤] ، ومنه أيضا حمزة عالم وزكريا نبي . لأنه وإن كان مؤنثا في اللفظ إلا أن المعنى مذكر فالتطابق في المعنى[٥]أعطى السياق قوة التماسك المطلوبة للمظهر النحوي ولا عبرة في اللفظ – الشكل – وتقول في المؤنث "فاطمة سيدة نساء العالمين" ومنه قوله تعالى: ﴿نَارُ اللَّهِ

١شذا العرف في فن الصرف : ٨٥.

٢ سورة يوسف : ٢١.

٣ سورة الحج : ١٩.

٤ سورة يوسف : ١٣.

٥ ينظر شذا العرف في فن الصرف : ٨٥.

الْمُوقَدَةُ﴾[1] ، وقوله تعالى: ﴿وَوَجَدَ مِن دُونِهِمُ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ﴾[2]، و قوله تعالى: ﴿ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾[3].

هذه أمثلة من الصور التي يتطابق فيها الخبر مع المبتدأ في التذكير و التأنيث إذا كان الوصف – الخبر – جاريا على ما هو له وطابقه ليصح انطباقه عليه ووصفه به .

و في الصفة : تزداد أهمية التطابق بين الصفة والموصوف لأنهما كالشيء الواحد ، فتقول في التذكير جاء محمد العالم ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ أَئِنَّا لَتَارِكُوا آلِهَتِنَا لِشَاعِرٍ مَّجْنُونٍ﴾[4]، وقوله تعالى: ﴿وَأَمَّا الْجِدَارُ فَكَانَ لِغُلَامَيْنِ يَتِيمَيْنِ﴾[5] ، وقوله تعالى: ﴿ولا يُرَدُّ بَأْسُنَا عَنِ الْقَوْمِ الْمُجْرِمِينَ ﴾[6] . وتقول في الصفة المؤنثة : قالت زينب الكبرى ومنه قوله قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُّبَارَكَةٍ ﴾[7] ، وقوله تعالى: ﴿قَالَ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُنكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ﴾[8]،وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَنزَلْنَا إِلَيْكَ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ وَمَا يَكْفُرُ بِهَا إِلاَّ الْفَاسِقُونَ ﴾[9] .

وقد عقد بعض الباحثين فصلا[10]عن التذكير والتأنيث في الصفات ، بين فيه أشكال التطابق اللفظي وما يستثنى من ذلك التطابق لكونه على أوزان ما يستوي فيه التذكير

---

١ سورة الهمزة : ٦.

٢ سورة القصص : ٢٣.

٣ سورة الزمر :٦٧.

٤ سورة الصافات : ٣٦.

٥ سورة الكهف : ٨٢ .

٦ سورة يوسف : ١١٠.

٧ سورة الدخان : ٣.

٨ سورة القصص : ٢٧ .

٩سورة البقرة : ٩٩.

١٠ ينظر النعت في التركيب القرآني : ١٧٧– ٢٢٠.

والتأنيث[١] ، أو كان مصدرا يلزم حالة واحدة[٢]، ويلاحظ أنّ مرجع هذه النعوت هو المعنى الذي به يصح انطباق النعت فيه على المنعوت ووصفه به سواء أجرى التطابق في اللفظ أم المعنى الذي تحمله الصيغة المعينة أو المصدر العام للنوعين معا .

و في الحال : تتطابق الحال الحقيقية مع صاحبها في التذكير والتأنيث لكونها جارية مجرى الصفة[٣] ، وكون الحال خبرا في الحقيقة[٤]. يقول ابن هشام:((إنّ الحال مع صاحبها تجري جري الخبر للمبتدأ أو الصفة للموصوف))[٥] ، فتقول في الحال المذكرة : جاء زيد راكبا ، ومنه قوله تعالى:﴿وَبَشَّرْنَاهُ بِإِسْحَاقَ نَبِيّاً مِّنَ الصَّالِحِينَ ﴾[٦]، وقولنا : جاء الرجلان ماشيين ، وقوله تعالى:﴿وَعَدَ اللهُ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ وَالْكُفَّارَ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾[٧]، وتقول في الحال المؤنثة جاءت الطالبتان ماشيتين ومنه قوله تعالى:﴿ قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنثَى﴾[٨]، وقوله تعالى:﴿وَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ مُحْصَنَاتٍ مُحْصَنَاتٍ غَيْرَ مُسَافِحَاتٍ﴾[٩]، ولقد أعدَّ بعض الدارسين بحوثا ناقشوا فيها صور التطابق بين الحال وصاحبها وما يستثنى من ذلك في الشكل ، معللا ذلك بما عللوه في الصفة والموصوف[١٠].

---

١ ينظر السابق : ١٩٤.

٢ ينظر السابق : ٢٠٤.

٣ ينظر الكتاب : ٢/ ٤٩.

٤ ينظر الكتاب : ٢/ ٨٨ ، دلائل الإعجاز ١٥٦.

٥أوضح المسالك : ٢/ ٣٠٥.

٦سورة الصافات : ١١٢.

٧سورة التوبة : ٦٨.

٨ سورةآل عمران : ٣٦ .

٩سورة النساء : ٢٥.

١٠ ينظر الحال في الجملة العربية : ٣٦٦- ٣٧١.

ومن الأدلة على وجود التطابق في المعنى هي صورة المؤنث اللفظي وهو ما كان فيه علامة المؤنث ومعناه مذكر فهو يجري مجرى المذكر في جميع الصور ، تقول : قاتل حمزة فارسا و راجلا ، وحمزة الفارس البطل ، وحمزة بطل من أبطال المسلمين ،وإنّ ما يستعرضه النحاة والباحثون من الصور المخالفة الشكلية لا يضر بالصورة التطابقية المعنوية للوظيفة التي تؤديها الحال من صحة انطباقها ووصفها لصاحبها الذي يستلزم أن تكون المطابقة حاصلة في التذكير و التأنيث.

إنّ هذا التساوق – التطابق النوعي – للوصف وما هو له يحدد دلالة المعنى الوظيفي في الخبر والحال والصفة، وإنّ ما خرج عن هذا النسق من التطابق في النوع ، الذي يكون لطبيعة التركيب في العربية ، يكون في الشكل اللغوي وحده .وعليه فإن ما جاء عاما من الألفاظ في المعاني الثلاثة، كالمصادر والأوزان التي يستوي فيها المذكر والمؤنث فانه يُحمل على المعنى ،نحو رجل رضا وامرأة رضا[1]، رضا[1]،

١ ينظر شرح الألفية لابن الناظم : ٤٩٥.

المبحث الثاني

الإفراد و التثنية و الجمع

من الصور التي يكون فيها التماسك السياقي ثابتا في المعاني الثلاثة هي صورة العدد[١] ، وهو جار في الخبر والصفة والحال . وكان الاستشهاد والتمثيل في الصورة الأولى حاملا لصورة العدد ، فعند الحديث مثلا عن المؤنث في الصفة استشهدنا بقوله تعالى:﴿إِنَّا أَنزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُّبَارَكَةٍ ﴾[٢] ، وقوله تعالى:﴿قَالَ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُنكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ﴾[٣]، وقوله تعالى:﴿وَلَقَدْ أَنزَلْنَا إِلَيْكَ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ وَمَا يَكْفُرُ بِهَا إِلاَّ الْفَاسِقُونَ ﴾[٤]، فيكون التطابق في العدد موجودا في تلك الأمثلة وجرت باقي الأمثلة القرآنية في الخبر والحال والصفة على هذه الشاكلة.

يقول بعض الباحثين:((الأصل في الحال المسماة بالحقيقية عند النحاة أن تطابق صاحبها وجوبا في التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع وهذا غالب في الحال ، فهي بذلك توافق النعت المسمى بالحقيقي الذي يجري مجرى منعوته في حال جرى الحال على صاحبها))[٥] ، وفي الخبر يكون التطابق واجبا إذا كان مشتقا لا يستوي فيه المذكر والمؤنث جاريا على فعله[٦] ، وفي الصفة فـ((إنّ رفع ضميرا مستترا طابق المنعوت مطلقا .... فيطابق في : التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية و الجمع كما

١مناهج البحث في اللغة : ٢١٨.

٢سورة الدخان : ٣.

٣سورة القصص : ٢٧.

٤ سورة البقرة : ٩٩.

٥الحال في الجملة العربية : ٣٦٦.

٦ينظر النحو الوافي : ١/ ٤٥٧.

يطابق الفعل))[١] ، فالمشاكلة اللفظية روعيت في العدد كما روعيت جميع هذه الشروط[٢] في مسألة النوع : التذكير والتأنيث في الأبواب الثلاثة((إن من يتعمق في دراسة النحاة للأبواب النحوية يلحظ أنّ مظهر الإفراد والتثنية و الجمع يعد أساسا مهما تعتمد عليه كثير من الأبواب النحوية))[٣] ، ولعل في كتب النحاة ما يشير إلى عمق المباحث اللفظية في أبواب الخبر والحال والصفة في صورة التطابق وعدمه ، يقول سيبويه:((قولك هذان رجلان وعبد الله منطلقين [بصيغة الجمع] وإنما نصبت المنطلقين " على الحالية "لأنه لا سبيل إلى أن يكون صفة لعبد الله ولا أن يكون صفة للاثنين فلما كان محالا جعلته حالا صاروا فيها))[٤] ، فإنه استخدم الجمع حالا من الثلاثة لكونه وصفا عاما يصف صاحب المعنى بالنعت والحال ، فلما امتنع أن يقع صفة – لأنها لم تطابق منعوتها– انتصب حالا منها جميعا " رجلان وعبد الله ".

فالتطابق يقع في الخبر ، تقول : "زيد عالم والزيدان عالمان والزيدون عالمون" ، وتقول:" هند جميلة والهندان جميلتان والهندات جميلات " ويقع التطابق في الصفة فتقول :"جاء زيد العالم وجاء الزيدان العالمان وجاء الزيدون العالمون " وتقول: "جاءت هند الجميلة وجاءت الهندان الجميلتان ، وجاءت الهندات الجميلات " ويقع التطابق في الحال فتقول " جاء زيد راكبا وجاء الزيدان راكبين وجاء الزيدون راكبين " وتقول:" جاءت هند ماشية ، وجاءت الهندان ماشيتين ، وجاء الهندات ماشيات".

واكتفيت بالاستشهاد بالآيات القرآنية في الصورة الأولى لكل ما تقدم من أمثلة. إلا أنّ هذه المشاكلة اللفظية – المطابقة في اللفظ والمعنى – وإن كانت غالبة في الكلام العربي الفصيح لم تمنع أن يرد التطابق في العدد متخلّفاً في الكلام العربي الفصيح أيضا وهو ما يخال انه مخالف لصورة التطابق . وهذا الأمر لا يمكن تصوره في حال الانطباق و الوصف إذ إنّ في بعضها يعد التطابق ضابطا نحويا في تعيين

١شرح ابن عقيل : ٢/ ١٧٩– ١٨٠.

٢ ينظر النحو الوافي : ١/ ٤٥٧– ٤٦٠ .

٣النعت في التركيب القرآني : ١/ ٢٢١.

٤الكتاب : ٢/ ٨١.

المعنى الوظيفي كما في الصفة[١] مثلا ، وامتناع واقعية الحكم إذا كانت المخالفة تفسد المعنى .

ويمكن تفسير ذلك بأن العرب كثيرا ما يحملون الكلام على المعنى[٢] و جعله حاكما في صحة المعنى و فساده و المشاكلات اللفظية تأتي في المرتبة الثانية لذلك ، فمثلا على صورة المخالفة اللفظية وردت في القرآن الكريم و الشعر العربي ، الأمر الذي لا يمكن رده من النحاة و لا من غيرهم ومن أمثلة ذلك:

قوله تعالى:﴿هَذَانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا﴾[٣]أخبر عن المثنى بالمثنى وانعت المثنى" خصمان " بالجمع " اختصموا " لأن واو الجماعة في الفعل تدل على الجمع ويقتضي السياق أن يقول: اختصما ، يقول الزمخشري"٥٣٨هـ"((هذان للفظ واختصموا للمعنى كقوله:﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ حَتَّى إِذَا خَرَجُوا﴾[٤] ، ولو قيل هؤلاء خصمان أو اختصما جاز، يراد المؤمنون و الكافرون))[٥] وبمثل هذا القول فسر أبو البقاء الآية((خصمان في الأصل مصدر و قد وصف به وأكثر الاستعمال توحيده . فمن ثناه أو جمعه حمله على الصفات و الأسماء ، و "اختصموا "إنما جمع حملا على المعنى لان كل خصم فريق فيه أشخاص))[٦].

وقوله تعالى :﴿قَالُوا لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾[٧] ، العصبة مفرد لوصفها بالمفرد تقول " عصبة واحدة " و جاز الإخبار بها عن الجمع لأن تأويلها بالجمع على المعنى ، اذ المعنى " نحن نكون عصبة "[١] ، و عليه قول الشاعر[٢]:

---

١ شرح المفصل ٣/٨٥.

٢ الخصائص : ٢/ ٤١١.

٣ سورة الحج : ١٩.

٤ سورة محمد : ١٦.

٥ الكشاف : ٦٩٢.

٦التبيان في إعراب القران : ٢/ ١٤١.

٧ سورة يوسف : ١٤.

وكأنّه لهِقُ السّراة كأنّه ما حاجبيه مُعَيّـنٌ بسوادِ

إذ اخبر عن المثنى بالمفرد ، و كقول سُلمى بن ربيعة[٣] :

وكأن بالعينينِ حبّ قرنفلٍ أو سُنبلاً كُحِلتْ به فانهلّتِ

و قول الشاعر[٤] :

جاءَ الشتاءُ و قميصي أخلاقْ شرا ذمٌ يَعجَبُ منه التوّاقْ

حيث اخبر عن المفرد بالجمع "أخلاق" . أما قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَؤُلَاء لَشِرْذِمَةٌ قَلِيلُونَ ﴾[٥] فإن الشرذمة :القليل من الناس والقطعة من السفرجل وغيرها وجمعها شراذم و شراذيم فهي مفرد وجمع في اللفظ والمعنى ، قال العكبري: ((قليلون جمع على المعنى لأن الشرذمة جماعة))[٦]،وفصّل الزمخشري:((" الشرذمة": الطائفة القليلة ومنها قولهم : ثوب شراذم للذي بَلَا وتقطّع قطعا ،ذكرهم بالاسم الدال على القلة ثم جعلهم قليلا بالوصف ثم جمع القليل فجعل كل حزب منهم قليل و اختار جمع السلامة الذي هو للقلة))[٧] .

وهناك الكثير من البحوث التي أوردت صورة المخالفة اللفظية في المفرد والمثنى والجمع حملا للعلاقة على المعنى لا على ظاهر اللفظ و ناقشوا الأوزان التي ترد في ذلك و الألفاظ التي تحمل على معانيها[٨] .

١التبيان في إعراب القران : ٢/ ٥٠ .

٢خزانة الأدب : ٥/ ١٩٧.

٣السابق: ٥/ ١٩٧.

٤السابق: ١/ ٢٣٤.

٥ سورة الشعراء : ٥٤.

٦التبيان في إعراب القران:٢/١٦٧.

٧الكشاف : ٧٦١.

٨ينظر النعت في التركيب القرآني : ١/ ٢٢١– ٣٠٤.

ومما يقوي الحمل في الخبر و الصفة و الحال على المعنى هو جعل شبه الجملة خبرا أو صفة أو حالا على لفظ واحد جارية على المفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث ، و قد تقدم أنّ تقدير عموم الكون والاستقرار ليس بنافع في حمل صور التطابق اللفظية إذ التقدير للمعنى لا للفظ ومن حمله على ذلك التقدير بتلك الصورة اللفظية فهو لإيضاح المعنى ليس إلا وأما من جعل شبه الجملة خبرا أو حالا أو صفة في الحقيقة فقد جعله كما جعل المصدر و الصيغ التي تشترك في الإفراد والتثنية والجمع في لزوم حالة واحدة ليس الا.

وقد رأينا أنّ الحمل على المعنى جارٍ في العربية في غير هذا المورد ، فتكون شبه الجملة بصورتها الثابتة خبرا وحالا وصفة عن المفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث ، فتقول في الخبر:" زيد في الدار، الزيدان في الدار، الزيدون في الدار " وتقول:" هند في الدار، الهندان في الدار، الهندات في الدار " وتقول:" زيد عندك ، الزيدان عندك، الزيدون عندك" وتقول:" هند عندك، الهندان عندك، الهندات عندك".

وخلاصة القول: إنّ هذه الصورة هي صورة تطابقية في المعنى و ما جاء من صور الخلاف من بين المعنى الوظيفي وما هو له كان لمسوغ في المعنى كما أوضح معظم النحاة و اللغويين إذ لا يصح بدون مسوغ أن يتخلف الخبر عن المبتدأ في العدد ولا الحال عن صاحبه ولا الموصوف عن صفته فتلك رابطة وظيفية يتطابق فيها المعنى الوظيفي مع ما هو له .

ويمكن عد هذه الصورة مع صورة التطابق في النوع – من أدل العلامات الوظيفية بين المعاني الثلاثة ، و تشترك بها اشتراكا تاما لا يقبل التخلّف .

المبحث الثالث

التعريف و التنكير

الأصل عند النحاة في المبتدأ وصاحب الحال أن يكونا معرفتين[١] ، و كثيرا ما يراعون الأصل في تعاريفهم. ولا يكون نكرة – يخرج عن أصله – إلا لمسوغ فهم يصرحون بأن ((الأصل في المبتدأ يكون معرفة))[٢] ، وقاسوا صاحب الحال على المبتدأ ((إنّ الحال و صاحبها خبر و مخبر عنه في المعنى ، فاصل صاحبها أن يكون معرفة ، كما إنّ أصل المبتدأ أن يكون معرفة))[٣] ، هذا ما عليه جل النحاة وعللوا ذلك بان النكرة لا يفيد الإخبار عنها إذ الحكم على المجهول لا يفيد[٤] .

والأصل في الخبر والحال أن يكون نكرة لأن الخبر محصل للفائدة[٥] ، وقيس الحال على الخبر إذ الحال خبر في المعنى[٦] .

وشدد ابن هشام على لزوم أن تكون الحال نكرة لا معرفة ((فإن وردت بلفظ المعرفة أُولت بالنكرة))[٧] ، ثم راح النحاة يذكرون أسباب ذلك التنكير ، ويعود بعض بعض هذه الأسباب الى اللفظ وبعضها إلى قواعدهم و شيء منها إلى المعنى ، فمن ذلك تعليل ابن الناظم لزوم التنكير في الحال لأنه((ملازم للفضلية فاستثقل واستحق

١ينظر : شرح المفصل : ١/ ٨٧ ، شرح ابن الناظم : ١١٣و ٣١٨ ، شرح شذور الذهب : ٢٥١ .

٢ شرح ابن عقيل : ١/ ٢٠٣.

٣شرح ابن الناظم : ٣١٨.

٤ ينظر منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل: ١/ ٢٠٣.

٥ ينظر شرح ابن الناظم : ١١٣.

٦ينظر شرح المفصل : ٢/ ٦٢.

٧أوضح المسالك : ٢/ ٣٠٠– ٣٠١.

التخفيف بلزوم التنكير))[١] ، إلا انه يعقب بقوله:((وقد يجيء الحال معرفا بالألف واللام أو بالإضافة))[٢] ، فأين لزوم التنكير ؟ ، والحال خبر في الحقيقة كما نص هو على ذلك[٣] ، فأين لزوم الفضلية ؟

لاشك في أنّ هذه العلل ترجع إلى قواعد النحاة أنفسهم ، وأما غيرها مما يرجع إلى اللفظ فمن قبيل أنّ الحال جار مجرى الصفة للفعل[٤] ، أو لدفع اللبس بينه وبين النعت المنصوب[٥]. وأكثر النحويين على أنّ الحال تكون نكرة ((وزعم البغداديون ويونس إنه يجوز تعريف الحال مطلقا بلا تأويل فأجازوا جاء زيدٌ الراكبَ وفصل الكوفيون فقالوا : إن تضمنت الحال معنى الشرط صح تعريفها وإلا فلا))[٦] ، ، لأنها حكم على صاحبها ووصف له وخبر عنه والخبر يكون نكرة لما فيه من تحصيل الفائدة ، والتزم النحاة في الصفة أن يتوافق الصفة والموصوف تعريفا وتنكيرا[٧] ، فهو جريان للمطابقة في التعين[٨] ، أيضاً فلا تنعت المعرفة إلا بمعرفة ، ، ولا تنعت النكرة إلا بنكرة[٩] ، وعليه جل علماء النحو فـ ((المطابقة بين بنية النعت والمنعوت في التعريف و التنكير مسألة ملحوظة عند جمهور النحاة ونعت النكرة بالمعرفة إذ قرر بموجبها إنه لا يجوز نعت المعرفة بالنكرة لان ذلك مخالف لطبيعة النعت التركيبية))[١٠] ، فسيبويه يقول:((إنّ المعرفة لا توصف إلا بمعرفة ، كما أنّ

---

١ شرح ابن الناظم : ٣١٥.

٢السابق، الصفحة نفسها .

٣ ينظر شرح ابن الناظم ٣١٨.

٤ ينظر أسرار العربية : ١٩٣.

٥ ينظر الاشموني : ١/ ٢٤٤.

٦ شرح ابن عقيل : ١/ ٥٧٣.

٧ ينظر النعت في التركيب القرآني : ١/ ١٣٠.

٨ ينظر اللغة العربية معناها و مبناها : ٢١٢.

٩ينظر الكتاب : ٦/٢ و ١٤٧.

١٠النعت في التركيب القرآني : ١/ ١٣١.

النكرة لا توصف إلا بنكرة))[١] ، وكما أوضح النحويون العلة في كون الخبر و الحال الحال نكرة ، ذكروا هنا علة نعت المعرفة بالمعرفة والنكرة بالنكرة وذلك لـ((أنّ المعرفة ما خص الواحد من جنسه ، والنكرة ما كان شائعا في جنسه، والصفة هي الموصوف، ويستحيل الشيء الواحد أن يكون شائعا ومخصوصا))[٢].

ومما تقدم من كون الخبر والحال نكرة دائما والمبتدأ وصاحب الحال معرفة في الأصل يظهر التغاير في المطابقة من حيث التعريف و التنكير ، فلا مطابقة بين المعنى الوظيفي وما هو له ،ومن لزوم التطابق بين الصفة والموصوف – المعرفة تنعت بالمعرفة والنكرة تنعت بالنكرة – فأيّ سمة تجمع المعاني الثلاثة في التعريف والتنكير كما كان يجمعها في النوع – التذكير والتأنيث– والعدد – المفرد والمثنى والجمع – ،ام لا جامع فيما بينها في هذه الصفة – التعين ؟ .

ويبدو أنّ سمة التعيّن في المعنى غير لازمة لجنس الوصف خبرا أو حالا أو صفة ، فيقع التطابق وعدمه في الخبر كما يقع التطابق و عدمه في الحال ، ويمكن إثبات وقوع التطابق وعدمه في النعت، أو أنّ التطابق في الصفة من حيث التعريف والتنكير لا يرجع إلى الوصف ، فالبحث يقع في جهتين : الأولى ذكر الصور التي ورد فيها الخبر مع المبتدأ والحال مع صاحبه متطابقا و الإشارة إلى الصور التي لا تطابق فيها ، والجهة الثانية إثبات إمكان وقوع عدم التطابق بين الصفة والموصوف بالتحليل والشواهد وآراء النحاة .

الجهة الأولى : الصور المتكونة من الخبر و المبتدأ، و الحال و صاحبه ،في الكلام العربي .

في الخبر تحصل المطابقة بين المبتدأ والخبر في التعريف والتنكير كقولنا في التنكير "أرجل عالم عندك" و منه قوله تعالى: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ﴾[٣] ، وفي التعريف

١الكتاب : ٦/٢.

٢اسرار العربية : ٢٩٤.

٣سورة البقرة : ٢٣١.

كقولنا " زيد أخوك " ومنه قوله تعالى:﴿ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ﴾[١]، إلا أنّ هذه المطابقة غير لازمة لهما كقولنا : " زيد عالم " و منه قوله تعالى :﴿وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾[٢] و هو ما عده النحاة أصلا في المبتدأ و الخبر.

و في الحال تحصل المطابقة أيضا بين الحال و صاحبه في التعريف و التنكير كقولنا في التنكير : في الدار جالسا رجل و منه قول الشاعر[٣]:

لِميةَ موحشاً طللُ يلوح كأنّه خللُ

و قول الآخر[٤] :

نجّيت يا ربِّ نوحاً و استجبتَ له في فلكٍ ماخرٍ في اليمِ مشحونا

وقرأ بعضهم:﴿وَلَمَّا جَاءهُمْ رَسُولٌ مِّنْ عِندِ اللّهِ مُصَدِّقاً لِّمَا مَعَهُمْ﴾[٥] وقوله تعالى:﴿وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِّلسَّائِلِينَ ﴾[٦] ، وعد ابن الناظم[٧] منه قوله تعالى:﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ﴾ ﴿أَمْرا مِّنْ عِندِنَا ﴾[٨] ، وأنشد سيبويه قول الشاعر:

و في الجسم مني بينا لو علمته شحوبٌ و إن تستشهدي العين تشهدِ[٩]

و قول الشاعر[١]:

---

١ سورة يوسف : ١٨.

٢سورة يوسف : ٨ ، ١٤.

٣ ينظر الكتاب ١٢٣/٢ ، أوضح المسالك: ٢/ ٣١٠ .

٤لا يعرف قائله : ذكره الاشموني : ٢/ ١٧٥ ، أوضح المسالك٢/ ٣١٢ .

٥سورة البقرة : ١٠١ .

٦سورة فصلت : ١٠.

٧شرح الألفية لابن الناظم : ٣١٩.

٨ سورة الدخان :٤، ٥.

٩البيت للطر ماح بن حكيم وهو من شواهد سيبويه : ١/ ٢٧٦.

لا يركُنَنْ احدٌ إلى الإحجام يومَ الوغى متخوّفا لِحمَام

و قول الشاعر[٢] :

ياصاحِ هل حمَّ عيشٌ باقياً فترى لنفسك العذرَ في إبعادها الأملَا

وسمع عن سيبويه: ((مررت بماء قعدة رجل ، و عليه مائة بيضا))[٣]

وفي كتب النحاة من شواهد مجيء صاحب الحال نكرة الكثير ، ويفسرون ذلك بما تقدم من انه كالمبتدأ فيصح ان يقع نكرة بمسوغ ولا يضرنا ذلك ما دام التطابق حاصل في هذه الصورة النحوية البلاغية .

والمطابقة في التعريف كقولنا في تعريف الحال و صاحبه : جاء زيد الراكب ، وكقولهم : زيد راكب أحسن منه الماشي ، وكقولهم : ادخلوا الأول فالأول ، وقولهم : جاء و الجماء الغفير ، و قول الشاعر[٤] :

فأرسلها العَراك و لم يذدها و لم يشفق على نقص الدخال

وقولهم : اجتهد وحدك ، سلمته فاه إلى في ، و قوله رجع عوده على بدءه ، إلا أن هذه المطابقة غير لازمة هنا أيضا كما في صورة المبتدأ والخبر ، فيقع الاختلاف بينهما تقول : جاء زيد راكبا ، ومنه قوله تعال:﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكاً مِّن قَوْلِهَا﴾[٥] ، وقوله تعالى:﴿ ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ ﴾[٦] .

---

١ ينظر شرح الألفية لابن الناظم: ٣٢٠ ، و نسب إلى قطري بن الفجاءة في شرح ابن عقيل : ١/ ٥٨٠.

٢البيت لشاعر من طيئ ذكره ابن الناظم : ٣٢١ ،و ابن عقيل : ١/ ٥٨٠ .

٣الكتاب : ٢/١١٢.

٤البيت للبيد ابن ربيعة العامري .. أوضح المسالك : ٣٠٤ .

٥سورة النمل: ١٩.

٦ سورةالتوبة:٢٥.

وفي الصفة : تتطابق الصفة وموصوفها في التعريف والتنكير أيضا ، فتقول في التنكير : جاء رجل عالم الى داري ، ومنه قوله تعالى:﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ﴾[١] ، وقوله تعالى:﴿عَلَيْهِمْ نَارٌ مُّؤْصَدَةٌ ﴾[٢] ، وتقول في التعريف : جاء زيد العالم الى المسجد الحرام ، ومنه قوله تعالى:﴿بِسْمِ اللهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ ﴾[٣]،وقوله تعالى:﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾[٤].

هذه الصور التي تتطابق فيها الصفة وموصوفها في التعريف والتنكير ، فهل يكون هذا التطابق لازما للصفة والموصوف ، أو أنّ هناك من صور الاختلاف في الشواهد والتحليل وآراء النحاة ما ينهض دليلا لكسر هذه الصورة من التطابق . فيجري مجرى الخبر والحال .

الجهة الثانية : في إمكانية وقوع الاختلاف بين الصفة و الموصوف

المشهور بين النحاة عدم وقوعه في التعيين – التعريف والتنكير–، وردّ بعض الدارسين على من قال بالاختلاف، منبها على((أنّ التعريف والتنكير قرينة تهدي إلى معرفة الدلالة الوظيفية للنعت والعناصر النحوية جميعا ، دون الالتفات إلى رأي بعض الباحثين المحدثين الذي يرى أنّ لا موجب للتطابق بين بنية النعت والمنعوت في التعريف والتنكير ، وما ورد من نعوت القرآن الكريم المطابقة في التعريف والتنكير رد عليه))[٥]،كما يرى أيضا((أنّ الترخص في بنية النعت من حيث تنكيرها و تعريفها

---

١ سورة النساء : ٩٢.

٢ سورة البلد : ٢٠ .

٣ سورة الفاتحة : ١.

٤ سورة فاطر : ١ .

٥النعت في التركيب القرآني : ١/ ١٥٢.

يعني ضياع المعنى وفقدانه في الأكثر))[١] ، فهل يمكن الدخول في هذا المبحث بعد هذا الكلام ؟.

يتعلق البحث في هذا الموضوع – التخلّف في المطابقة بين الصفة والموصوف في التعريف و التنكير –بأمرين:

- الأول : ان البحث لا ينفي التطابق بل يريد الوصول الى عدم لزومه للمعنى كما ورد عن العرب في الخبر والحال .
- الثاني : ان المبحوث هو بنية النعت بصورتي المعنى و المبنى للنعت وما يتعلق بهما.

الأمر الأول: وروده في الكلام العربي

ففي الأول ورد في الكلام العربي ما لا تطابق فيه – في الشكل اللغوي– وقد أوّلهُ النحاة بما ينسجم مع التطابق بين الصفة و الموصوف ، فمما جاء معرفة وصفا لنكرة قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضاً مُّسْتَقْبِلَ أَوْدِيَتِهِمْ قَالُوا هَذَا عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا بَلْ هُوَ مَا اسْتَعْجَلْتُم بِهِ رِيحٌ فِيهَا عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾[٢] ،وقوله تعالى: ﴿هَدْياً بَالِغَ الْكَعْبَةِ﴾[٣]، وقول النابغة الذبياني[٤] :

احكم كحكم فتاة الحي إذ نظرت إلى حمام شراع وارد الثمد

وقول امرئ القيس[٥]:

وقد أغتدي و الطير في وُكُناتها بمنجردٍ قيد الاوابد هيكل

وقوله أيضا[١] :

١السابق: الصفحة نفسها.

٢ سورة الاحقاف : ٢٤ .

٣سورة البقرة : ٩٥.

٤ ديوانه : ٣٦ ،وشرح الزوزني ٢٩٩.

٥ديوانه : ٤٥.

بمنجرد قيد الاوابد لاحه طراد الهوادي كل شاد مغرب

فتجد أن الصورة اللفظية للموصوف تختلف عن الصورة اللفظية للصفة من جهة التعريف و التنكير ، فالموصوف نكرة والصفة معرفة . فقد وصف "عارضا " بـ "مستقبل أوديتهم" وَوَصَفَ" عارض" بـ " ممطرنا " ووصف " هديا " بـ " بالغ الكعبة " و وصف " شراع " بـ " وارد الثمر "....الخ ، و قد أوّل النحاة هذا الشكل اللغوي بان الإضافة فيه لفظية[٢]غير حقيقية فلا تفيد تعريفا و لا تخصيصا[٣]وكذا فعل بعض المفسرين[٤]فـ((التنوين مقدر ، أي بالغاً الكعبة))[٥]،و((الإضافة على تقدير الانفصال))[٦]، والمعنيان واحد ، قال الزمخشري: ((وإضافة مستقبل وممطر مجازية غير معرفة بدليل وقوعهما وهما مضافان إلى معرفتين وصفا للنكرة))[٧]، فهو يستدل على كون الإضافة لفظية من قاعدة نحوية هم صنعوها وهي عدم جواز نعت النكرة بمعرفة ، ولو تأول المعنى لكان أفضل ، وكذا فعل شارح المفصل ((قال الله تعالى " هديا بالغ الكعبة " فلو لم يرد التنوين لم يكن صفة لهديا وهو نكرة و من ذلك قوله تعالى " هذا عارض ممطرنا " وصف عارضا وهو نكرة بقوله ممطرنا))[٨]، وقد جوز جماعة من النحاة نعت النكرة بالمعرفة وهم بعض الكوفيين والأخفش الأوسط، كما جوز آخرون نعت المعرفة بالنكرة[٩]إذا كانت النكرة مخصصة مستشهدين بقوله تعالى:﴿ فَآخَرَانِ

١ديوان امرؤ القيس: ٧٥.

٢ الإضافة وصور استخدامها في شعر النابغة الذبياني رسالة ماجستير عباس عبادي :١١٤-١١٨

٣ ينظر شرح الرضي للكافية : ٢/ ٢١٨ ، شرح ابن عقيل ٤٤/٢.

٤ ينظر الكشاف : ٣١٠ ، ١٠١٤.

٥التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٢١٠.

٦: السابق :٢/ ٢٣٥.

٧الكشاف : ١٠١٤.

٨شرح المفصل :٦/ ٩٦.

٩ ينظر شرح الرضي للكافية : ٣٠٧/١.

﴿يقُومَان مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الأَوْلَيَانِ﴾[١]، وقوله تعالى: ﴿ويل لكل همزة لمزة الَّذِي جَمَعَ جَمَعَ مَالاً وَعَدَّدَهُ ﴾[٢]،ويشهد لهما على الجواز ظاهر المتقدم من الأبيات والشواهد الشعرية.

ومما جاء نكرة وصفا لمعرفة في ظاهر الألفاظ قول النابغة الذبياني[٣] :

فبت كأني ساورتني ضئيلة من الرقش في أنيابها السم ناقع

ومما يذكر أنّ ثَمةَ ألفاظاً عبر عنها النحاة[٤]بأنها ملازمة للتذكير فلا تفيدها الإضافة تعريفا ولا تنكيرا قد استخدمت في نعت النكرة والمعرفة على حد سواء كلفظة" غير "[٥] فقد جاءت في القرآن الكريم في ظاهر لفظها بعدة صور منها التنكير نعتا لنكرة ومنها التعريف نعتا لنكرة ومنها التعريف نعتا لمعرفة ، فقد جاءت نعتا لنكرة وإضافتها لنكرة كقوله تعالى:﴿ذَلِكَ وَعْدٌ غَيْرُ مَكْذُوبٍ ﴾[٦] وقوله تعالى:﴿وَإِنَّهُمْ آتِيهِمْ عَذَابٌ غَيْرُ مَرْدُودٍ ﴾[٧] وجاءت نعتا لنكرة أيضا وإضافتها إلى معرفة[٨] كقوله تعالى:﴿أَمْ لَهُمْ إِلَهٌ غَيْرُ اللَّهِ﴾[٩]،و قوله تعالى:﴿حَتَّىَ تَنكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ﴾[١٠] وقوله تعالى:﴿وَإِن تَتَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْماً غَيْرَكُمْ﴾[١١] ، وقوله تعالى:﴿حَتَّى يَخُوضُواْ فِي حَدِيثٍ

---

١ سورة المائدة : ١٠٧.

٢ سورة الهمزة : ١– ٢.

٣ديوانه: ٧٣ .

٤ ينظر الكتاب ١/ ٢٠٤ ، مغني اللبيب : ٢٠٩ ، معاني النحو : ٣/ ١٠٩ .

٥ الإضافة وصور استخدامها في شعر النابغة الذبياني :١٥٥–١٥٦.

٦سورة هود : ٦٥ .

٧سورة هود : ٧٦.

٨ينظر النعت في التركيب القرآني : ١/ ١٣٧

٩ سورة الطور : ٤٣.

١٠ سورة البقرة : ٢٣٠.

١١ سورة محمد : ٣٨ .

غَيْرِهِ﴾[١]، وقوله تعالى: ﴿كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ بَدَّلْنَاهُمْ جُلُوداً غَيْرَهَا﴾[٢]، وجاءت " غير غير " وأضافتها لمعرفة نعتا لمعرفة كقوله تعالى : ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنعَمتَ عَلَيهِمْ غَيرِ المَغضُوبِ عَلَيهِمْ وَلاَ الضَّالِّينَ ﴾[٣] ، وقوله تعالى: ﴿لاَّ يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِي الضَّرَرِ﴾[٤] .

.

فأما نعتها لنكرة وهي مضافة لنكرة فلا خلاف فيه ، وأما نعتها لنكرة وهي مضافة إلى معرفة وهو الغالب فيها، فيحمل على أنها لفظ موغل في التنكير لا تفيدها الإضافة تعريفا ولا تنكيرا عند أغلب النحويين ،وتشاركها مثل في ذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا﴾[٥]،وقوله تعالى: ﴿إِنْ أَنتُمْ إِلاَّ بَشَرٌ مِّثْلُنَا﴾[٦] ، وأما نعتها نعتها لمعرفة فقد ألجأ النحويين إلى التأويل بأنها خرجت من التنكير إلى التعريف خلافا لقواعدهم قال الزمخشري :((فإن قلت كيف صح أن يقع "غير" صفة للمعرفة وهو لا يتعرف وإن أضيف إلى المعارف ؟ قلت:" الذين أنعمت عليهم " لا توقيت فيه ، كقوله " ولقد أمرّ على اللئيم يسبني" ، ولأن المغضوب عليهم و الضالين خلاف المنعم عليهم فليس فيه إذن الإبهام الذي يأبى عليه أن يتعرف))[٧].وأعربت "غير" في ((غير المغضوب عليهم " : بدل من جملة " الذين أنعمت عليهم " أو صفة للذين وذلك : أن نعمة الله كرحمته قد وسعت جميع البشر ، فمنهم من شكر ،ومنهم من كفر .وإذاً ففي توصيف من أنعم الله عليهم بأنهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين تقييد لإطلاقه ، وتضييق لسعته ، فلا يشمل هؤلاء الذين لم يؤدوا شكر النعمة ....

---

١ سورة النساء : ١٤٠ .

٢ سورة النساء ٥٦.

٣ سورة الفاتحة : ٧ .

٤ سورة النساء : ٩٥.

٥ سورة الشورى ٤٠.

٦ سورة إبراهيم ١٠.

٧الكشاف : ٣٠ ، ينظر معاني النحو: ٣/ ١١١.

وعلى ذلك فلا موقع لقول بعضهم : إن كلمة غير متوغلة في الإبهام ولا تعرف بما تضاف إليه فلا يصح جعلها صفة للمعرفة ولا لما ذكروه جوابا عن ذلك .

وخلاصة القول : إنّ الحكم المذكور في القضية – خبرية كانت أو إنشائية –إذا كان عاما لجميع الإفراد ، فإنه يصح تخصيصه متى أريد ذلك – بكلمة غير ،كما يصح تخصيصه بغيرها ، فتقول : جاءني جميع أهل البلد ، أو أكرم جميعهم غير الفاسقين))[١].

إلا أنّ أغلب النحويين و المفسرين اجتهدوا في تأويل كثير من الآيات القرآنية في سبيل المحافظة على قاعدة التطابق بين الصفة و الموصوف في التعريف والتنكير و من ذلك في قوله تعالى:﴿الْحَمْدُ للّه رَبِّ الْعَالَمِينَ * الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ * مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾[٢] ، وقد ذكر كثير من النحويين :أنّ إضافة اسم الفاعل لا تفيده تعريفا ولا تخصيصا[٣] ، ، وحمل قوله جل شأنه " مالك يوم الدين " على أنّ((إضافته على هذا محضة وهو معرفة فيكون جره على الصفة أو البدل من الله ، ولا حذف فيه على هذا ويقرأ بالإلف والجر وهو على هذا نكرة لأن اسم الفاعل إذا أريد به الحال أو الاستقبال لا يتعرف بالإضافة فعلى هذا يكون جره على البدل لا على الصفة لأن المعرفة لا توصف بالنكرة))[٤] .

وجاء في الكشاف ((إذا قصد معنى الماضي كقولك هو مالك عبده أمس أو زمان مستمر كقولك زيد مالك العبيد ، كانت الإضافة حقيقة))[٥] ، و نظير هذه الآية الآية كثير من آيات القران الكريم كقوله تعالى:﴿ فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ ﴾[٦] وقوله

١البيان في تفسير القرآن:٥١٩.

٢سورة الفاتحة : ١– ٣ .

٣ينظر شرح الرضي للكافية : ٢/ ٢٠٧.

٤التبيان في إعراب القرآن ١/ ٦ ، ينظر الكشاف : ٢٨.

٥الكشاف : ٢٨.

٦ سورة المؤمنون : ١٤.

تعالى: ﴿تَنزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ *غَافِرِ الذَّنبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ ذِي الطَّوْلِ﴾[١] وقوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾[٢] وقوله تعالى: ﴿ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ * عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ﴾[٣] ، ومرجع التقدير عند النحويين[٤] واحد ، وهو إضافة الوصف إلى معموله إضافة معنوية حقيقية لخروجه عن الحال والاستقبال ودليل ذلك أنّ بها – الإضافة الحقيقية – تتحقق المطابقة ((ومما يعزز قول النحويين هذا أنّ الصيغة جاءت في القرآن نعتا للفظ الجلالة وهو أعرف المعارف))[٥] ، وأنت ترى أنّ أنّ النحاة يجتهدون في تأويل "عارض مستقبل أوديتهم " ، بنكرة والإضافة اللفظية ، ويجتهدون مرة أخرى في جعل تلك الإضافة محضة وحقيقية فيما تقدم من آيات القرآن الكريم .

يقول السيد الخوئي :((وقد يقال :إضافة مالك إلى يوم الدين إضافة لفظية لا تفيد التعريف فلا يصح أن تقع الجملة وصفا للمعرفة ، فالمتعين قراءة ملك ، فإن المراد به السلطان وهو في حكم الجامد ، وإضافته إضافة معنوية .

والتحقيق أن الإضافة مطلقا لا تفيد تعريفا ، وإنما تفيد التخصيص والتضييق والتعريف إنما يستفاد من عهد خارجي .

والحاصل أن المتبع في الكلام العربي هو القواعد المتخذة من استعمالات العرب الفصحى : ولا اعتماد على الوجوه الاستحسانية الواهية التي يذكرها النحويون))[٦].

---

١ سورة غافر : ٢– ٣.

٢ سورة فاطر : ١.

٣ سورة المؤمنون ٩١– ٩٢.

٤ينظر الكتاب ١/ ٢٠٤ ، شرح الرضي على الكافية : ١/ ٢٨٨، شرح ابن عقيل : ٢/ ٤٥ .

٥النعت في التركيب القرآني : ١/ ١٤٤.

٦البيان في تفسير القرآن:٤٧٩–٤٨١.

والخلاصة فيه أنّ ما ورد في الذكر الحكيم من ألفاظ عربية لم تجرِ فيها المطابقة و كذا في الشواهد الشعرية و ما عرضناه من آراء بعض النحاة الذين لا يرون وجوب المطابقة بين النعت و منعوته في التعريف و التنكير ثابت في أصل اللغة وارد في اللفظ. و أنّ المطابقة لم تكن لازمة في الصور اللغوية و الآراء النحوية و أقوى دليل لهم في تخريج هذه الآيات هو المحافظة على المطابقة.

الأمر الثاني: بحث بنية النعت نفسه :

صرح النحاة بضرورة مطابقة بنية النعت مع بنية المنعوت ، والأصل في النعت أن يكون مشتقا[١] ومعنى المشتق أن يكون وصفا دالا على حدث وصاحبه وهو " اسم الفاعل أو اسم المفعول أو الصفة المشبهة "[٢] ، ومر أنّ سيبويه استقبح الوصف بالجامد[٣]((هذا باب ما ينتصب لأنه قبيح ، أن يكون صفة ، و ذلك كقولك هذا راقودٌ خلاً ، وعليه نحيٌ سمنا، وإن شئت قلت راقودُ خلاً وراقودٌ من خلٍ))[٤] .

فصورة النعت تكون في النكرة كقولنا "جاء رجل عالم محبوب كريم"، وفي المعرفة كقولك: "جاء الرجل العالم المحبوب الكريم" ،فالنعت هنا اسم "وصف" دخلته " أل" بعد المعرفة وبدونها بعد النكرة والاسم قابل للتعريف والتنكير ،فهل هذه "أل" هنا للتعريف؟.

يقرر النحاة أنّ الألف واللام الداخلة على أسماء الفاعلين و المفعولين بأنها اسم موصول على الأغلب أو حرف موصول عند بعضهم[٥] ونقل ابن عقيل عن ابن مالك :((الألف و اللام لا توصل [لا تكون موصولا]إلا بالصفة الصريحة ، قال المصنف " ابن مالك " في بعض كتبه : وأعني بالصفة الصريحة اسم الفاعل نحو :

---

١ ينظر الكتاب : ٢/ ١١٦.

٢ ينظر شرح ابن عقيل ٨٦/٢.

٣ ينظر الكتاب ٢/ ١١٧ – ١١٨.

٤الكتاب : ٢/ ١١٧.

٥ ينظر مغني اللبيب / ٧١ ، شرح الألفية لابن الناظم : ٨١.

الضارب ، و اسم المفعول نحو المضروب ، والصفة المشبهة نحو الحسن الوجه))[١] و هذه الألف واللام لا تفيد التعريف((ليست هذه هنا للتعريف على الأشهر ، وإنما هي لضرب من إصلاح اللفظ وتزيينه ، لأن الاسم الموصول يتعرف بصلته))[٢] ، و استدل النحاة بعدم إفادتها التعريف بعمل اسم الفاعل واسم المفعول بعدها و((لو كانت للتعريف لمنعت من إعمال اسمي الفاعل والمفعول إذا كانا بمعنى الحال والاستقبال إذ تبعدهما كما يقولون عن شبه الفعل))[٣] وهذا رأي أغلب النحويين إلا الزمخشري الذي قال بإفادتها للتعريف[٤].

ومن الدارسين المحدثين من أخذ النعت من قسم خاص من أقسام الكلام اسماه " الصفة – بمعناها الصرفي لا النحوي "[٥] ، إذ قالوا بأنّ الأسماء المشتقة كاسم الفاعل الفاعل و اسم المفعول و الصفة المشبهة و افعل التفضيل قسم بنفسه، لا يدخل في الاسم ولا في الفعل و جعلوه منبعا لهذه المباني– التي تقع نعتا أوحالا أو خبرا[٦]أي ما يقع في موضع المسند[٧] ، و لم يوضح أولئك الدارسون ما إذا كان هذا القسم قابلا للتعريف لشبه بالاسم أولا يقبل التعريف لشبه بالفعل ، وما هذه الألف واللام الداخلة عليه أهي كلمة مستقلة لها معنى أم هي لإصلاح اللفظ وتزيينه ؟.

وعلى كلا القولين – للمتقدمين والمتأخرين من النحاة و للدارسين المحدثين– فإن صورة النعت لمعرفة هي في المثال الآتي :

١شرح ابن عقيل : ١/ ١٤٨.

٢النحو الوافي : ١/ ٣٥٦.

٣السابق: ١/ ٣٥٦.

٤شرح المفصل : ٦/ ٦١.

٥ اللغة العربيةمعناها و مبناها : ٩٨ ، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة: ٢٣٤.

٦اللغة العربية معناها و مبناها:١٠١.

٧ السابق: ١٠٣.

جاء زيدٌ الضارب أو المضروبُ

و لبيان أكثر، يمكن أن يكون المثال أكثر وضوحا في النعت السببي" العامل فيما بعده"، وهومن بنية النعت كما يراها النحويون و الدارسون:

جاء زيد الضارب أبوه عمرا

موصوف صفة عامل معمول

وعليه قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَـذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا﴾[1].

فبِمَ يؤول النحاة لفظ "الظالم"؟ فإن قالوا إنّه معرفة بالإلف واللام والمعرفة حقيقية، لتتم المطابقة بين الصفة والموصوف ، فكيف عملت بما بعدها رفعا للظاهر ، وإن قالوا إنّ الإلف واللام موصولة واسم الفاعل عامل فيما بعده لأنه يدل على الحال والاستقبال – كما يشترطون – وهذه الإضافة لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا حسب قواعدهم. فلا مطابقة بين الصفة والموصوف. وهذا الكلام يجري في النعت الحقيقي أيضا .إلا أنّ اللبس يقع في كونه يرفع مستترا لا ظاهرا فيلجا النحاة إلى تأويله بعدم دلالته على الحال أو الاستقبال فلا عمل فيه .بل يصرحون في موضع آخر إنه يعمل مطلقا ((إذا وقع اسم الفاعل صلة للألف واللام عمل ماضيا ومستقبلا وحالا))[2] ، هذا المشهور عنهم[3].

فتبين أنّ الصفة تقع في آنٍ واحد صفة لما قبلها وعاملا فيما بعدها .وما يذكره النحويون من أنّ العمل فيما بعدها يبعدها عن التعريف، لا يمكن تفسيره إلا بالابتعاد عن الالتزام بالمطابقة في المعنى بين النعت ومنعوته فيبقى المعنى منكرا صالحا للوصف.

---

١ سورة النساء : ٧٥.

٢شرح ابن عقيل : ٢/ ١٠٤.

٣ينظر السابق : ٢/ ١٠٤.

ويبقى التطابق مع الموصوف في النوع والعدد ،أيفي التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع ، هي المعاني اللازمة للمطابقة بين الصفة والموصوف والحال وصاحبه والمبتدأ والخبر . فيكون عدم وجوب المطابقة في التعريف والتنكير لجنس المعاني الثلاثة وهو الوصف جاريا عليها لجريانه على جنسها.

وخلاصة القول: إنّ الصفة إن كانت بلفظ المعرفة فإنها تكون نكرة بالمعنى معرفة في الشكل وهو ما إذا دخلتها الإلف اللام أو كانت وصفا مضافا أو إضافة لفظية ....إلخ وتكون في الوظيفة نكرة يتحقق بها مبدأ العام والخاص[١] في نعت المعرفة إذ اشترطوا أن تكون الصفة أعم من موصوفها المعرفة وهي بذلك أقل تعريفا منه . لأنها نكرة في المعنى ومعرفة في الشكل.

وهناك الكثير من الأدلة التي يمكن ملاحظتها على عدم وجوب المطابقة وهي أكثر واقعية وإقناعاً من لزوم المطابقة بين الصفة وموصوفها ،**منها** ما مر من الشواهد القرآنية والشعرية وآراء بعض النحويين وتحليل البنية التي ينادي بها النحاة ، و التكلف في تأويل هذه الشواهد ، مطابقة للقواعد النحوية .

ومنها: إنّ الصفة حكم على صاحبها فهي تصفه بشيء فيه وإن كان مساو له ولا تكون هي هو على نحو الحقيقة ، وإنّ قدرة الوصف تتجلى بعدم تخصيصه وتعريفه وحده أيأنّ الحكم يجب أن يكون متحررا من قيد التخصيص

ومنها: اجتهاد النحاة في تأويل الخبر المعرفة والحال المعرفة ليكون صالحا للحكم ، ففي الخبر يقول الزمخشري في الإخبار بالمعرفة:((إنك إذا قلت زيد أخوك وجعفر غلامك لم تُرد الإخبار عن الشخص بأنه مسمى بهذه الأسماء إنما المراد إسناد معنى الإخوة وهي القرابة ومعنى الغلامية وهي الخدمة إليه وهذه المعاني معاني أفعال))[٢] وفي الحال رأينا ضرورة تأويل ما ورد معرفة منها " وحده – منفردا "،"الأول فالأول –

---

١ .الكتاب ٢/٥ –١٤.

٢.شرح المفصل ٨٨/١.

متتابعين " ، " العراك و معتركة "،وإن كان هذا الاجتهاد ضروريا في الحال لاشتراطهم تنكيره، فلم يكن ضروريا في الخبر ومع ذلك فقد جاء عند النحاة كثيرا .

ومنها: القطع في النعت : إذا كان النعت معرفة جاز أن يقطع عن منعوت إلى النصب أو الرفع وعلى كلا التقديرين يكون النعت جملة فعلية مع المنصوب بتقدير حذف فعل واسمية مع المرفوع بتقدير حذف المبتدأ ، وعليه تكون هذه الصورة المقطوعة جملة[١] وهي نكرة ولا تنعت إلا النكرات فكيف وقعت نعتا لمعرفة خلافا لقاعدة التطابق بين النعت والمنعوت المشهورة عند النحويين ، تقول:

رأيت زيدا الكريمُ : أي هو الكريم .

جاء زيد العالمَ :أي أعني العالم.

مررت بزيد الكريمُ و الكريمَ :أي هو الكريم وأعني الكريم

ومنها: ما جاء في كتب الدارسين المحدثين بل كتب بعض النحويين، أنّ الكلمة لا تدل على معناها إلا في السياق[٢]،و السياق يعطيها المعنى الأساسي أي المعنى الوظيفي، بأن تكون فاعلا أو مفعولا أو غير ذلك. بل يعطيها معنى في ضوء ارتباطها بالكلمة الأخرى((الألفاظ المفردة التي هي أوضاع اللغة لم توضع لتعرف معانيها في أنفسها، ولكن لأن يضم بعضها إلى بعض فيعرف ما بينها من فوائد))[٣]. ولعل من تلك المعاني كون الكلمة معرفة أو نكرة .ومن أمثلة ذلك: كلمة رجل فإنها موغلة في التنكير في مثل: "لا رجل في الدار" ،ونكرة في مثل: "جاء رجل"، ونكرة مخصصة في مثل: "رجلُ علمٍ"، ونكرة غير مقصودة في مثل:" يا رجلا"، وأقل تعريفا مع أل الجنسية او التي تفيد الحقيقة فينحو: الرجل أقوى من المرأة، ومعرفة بالنداء في مثل: يا رجل، ومعرفة مع أل العهدية في نحو: جاء الرجل، وهكذا.

١.ينظر شرح الألفية لابن الناظم :٤٩٧.

٢.ينظر النحو والدلالة : ١٦٧.

٣. ينظر دلائل الإعجاز: ٤١٥.

ومنها :ما جاء في تفسير النعوت طبق قاعدة العام و الخاص فقد فصل سيبويه[١]في الكتاب النعوت على قاعدة العام و الخاص وملخص هذه القاعدة إنّ النعت إذا كان نكرة كان اخص من منعوته في الغالب. و إذا كان معرفة كان اعم من منعوته في الغالب [٢]،لان الغرض منه يختلف عن الغرض في نعت النكرة [٣]. والعموم اقرب إلى النكرة منه إلى المعرفة .

١.ينظر الكتاب ٢/٥-١٤ وينظر النعت في التركيب القرآني : ١/١٥٣ – ١٧٦.

٢.النعت في التركيب القرآني :١/١٥٤.

٣. ينظر معاني النحو :٣/١٥٧ – ١٥٩.

المبحث الرابع :

العلامة الإعرابية :

الصورة الرابعة التي تُدرس في المعاني الثلاثة في المطابقة و عدمها مع ما هي له ، هي صورة الإعراب أو العلامة الإعرابية و الأمران عند النحاة سواء فـ((العلامة الإعرابية هي التوضيح الشكلي للحالة الإعرابية))[١] فقد درس النحو العربي المطابقة بين الصفة و الموصوف في الحالة الإعرابية و أنّ الصفة تابع للموصوف ، يقول سيبويه:((و ما كان يجري فيه الإعراب فصار نعتا لأوله جرى على أوله))[٢] و قال أيضا:((فأما النعت الذي جرى على المنعوت فقولك مررت برجلٍ ظريفٍ قبل فصار النعت مجرورا مثل المنعوت لأنهما كالاسم الواحد))[٣]والتابع هو ((كل ثاني إعراب بإعراب سابقه من جهة واحدة))[٤] و عبر ابن الناظم عنه بأنه((هو المشارك ما قبله في إعرابه الحاصل و المجدّد))[٥] .

وفي الخبر يذكر النحاة أنّ المبتدأ والخبر مرفوعان أو مترافعان[٦] فكان التطابق حاصلاً في الحالة الإعرابية أيضا وعد بعض الباحثين إنّ من الخبر ما هو ((تابع خاص للمبتدأ))[٧] بل هو أهم التوابع ((و يجب أن نزيد هنا تابعا ، وهو أهم من الأقسام السابقة كلها و أولاها أن يذكر في باب التوابع و هو الخبر ، و ذلك أنهم

١النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم : ٦٥.

٢الكتاب ١/ ٤٢٢.

٣السابق: ١/ ٤٢١.

٤شرح الرضي للكافية : ٢/ ٢٧٧.

٥ شرح الألفية لابن الناظم : ٤٩٠ .

٦ ينظر شرح ابن عقيل : ١/ ١٨٩.

٧ ينظر :في النحو العربي قواعد و تطبيق : ١٤٧ ، و ينظر تفاصيله ١٩٦– ١٩٧من نفس المصدر.

أرادوا أن يدلّوا على أنّ الكلمة هي عين الأولى ، وأنها صفة متحققة لها أشاروا إلى ذلك بالموافقة في الإعراب و في التأنيث و التذكير))[١] ، فهو بذلك يصبح تابعا للمبتدأ في الإعراب، في حالة الرفع فقط فلا نصب للمبتدأ ليكون الخبر منصوبا و لا جر ليكون الخبر مجرورا .

ويختلف الأمر في الحال : فإنه عند النحاة وصف مقطوع عن موصفه[٢] فتختلف الحركة الإعرابية عما قبله لأنه ليس تابعا له فهو منصوب دائما[٣] .

هذا ما يذكره النحاة في الحالة الإعرابية للمعاني الثلاثة و يمكن تفصيل الكلام في هذه الأحوال وصولا إلى المطابقة أو عدمها في هذه المعاني :

أولا : الخبر : يدرس الخبر على أنه معنى وظيفي يرتبط بالمبتدأ حكما ((وهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر ولا يجد المتكلم منه بدّا))[٤]

والخبر المرتبط بالمبتدأ أربعة أنواع((فالخبر على أربعة أوجه للابتداء و لكان ولأنّ وللظن))[٥]ويقصد بذلك ان الخبر خبر للمبتدأ و خبر لاسم كان وأخواتها وخبر لاسم إنّ وأخواتها و خبر هو ثاني مفعولي ظن إذ لا يستقيم الأمر بغير ذلك فلا يعقل أن يكون الخبر لكان و لا لأن و لا لظنّ لأنها أحرف أو أفعال ولا يخبر عنها[٦].و لما صح أن يسمى خبرا ،أو لخروجه عن حد الخبر لقول ابن مالك[٧]:

و الخبر الجزء المتم الفائدة كالله برٌ و الأيادي شاهدة

١إحياء النحو : ١٢٦.

٢ ينظر :شرح الاشموني : ٢/ ٣٠٧.

٣ ينظر :شرح الألفية لابن الناظم:٣١٢.

٤الكتاب : ١/ ٢٣.

٥معاني الحروف للرماني :١٦٩.

٦شرح شذور الذهب : ٨.

٧ ألفية ابن مالك :١٦.

فهو عام و شامل لكل أشكال أخبار المبتدأ و ما أصله الابتداء، و التغير هو تغير في الشكل و في دلالة الجملة على المعنى المراد، بعد دخول نواسخ الابتداء .

يقول أحد الباحثين ((التغير الإعرابي الذي يلحق احد طرفي الإسناد أو هما معا بعد دخول الناسخ ليس سوى الجانب الشكلي من التغير الذي يحدثه الناسخ في الجملة و ثمة جانب موضوعي آخر، لعلة أكثر أهمية و أعمق أثرا و إن لم يكن اشد ظهورا وهو التغير الذي يتناوله حالة الحكم المستفادة من العملية الاسنادية في الجملة الاسمية وهو تغير دلالي في المقام الأول ويتضمن فروعا من تقييد الإسناد فيها سواء كان التقييد بالسلب أي نفي الحكم وإزالته أم تقيد للزمن أي ربط الحكم بفترة لا تتجاوزها أو تفيده بتحديد المشاعر المصاحبة للحكم و لظروفه المحيطة به أو تقيدا بالتأكيد.....))[1] .

أما المعنى الأساس "المسند والمسند إليه" فهو باق على حاله ، إلا ترى أنّ دخول هذه المعاني " الحرفية و الفعلية " لا يُخرج الجملة عن كونها جملة اسمية إلا أنها حين ذاك توصف بأنها جملة مقيدة بقيد من قيود الإسناد .

فالخبر بمعناه الوظيفي ليس ثابتا للمبتدأ في شكله ، فهو قد يأتي مرفوعا والمبتدأ مرفوع ، وقد يأتي منصوبا والخبر مرفوع – كما في كان وأخواتها – وقد يأتي مرفوعا والمبتدأ منصوب – كما في إنّ وأخواتها– وقد يكونا منصوبين – كما في ظنَّ وأخواتها – .

وأما حجة بعض الدارسين القائلة :((ونعتمد في هذا على كلام المتقدمين من النحاة فقد قال سيبويه إنّ الخبر إنما رفع من حيث كان من المبتدأ هو هو ، وقال نحاة الكوفة إنّ الخبر إذا خالف المبتدأ ولم يكن وصفا له وإنما كان بيانا لمكانه وزمانه لم يرتفع ونصب ويسمونه النصب على الخلاف تقول " زيد أمامَك "فإذا لم يكن بياناً للمكان بل كان وصفا للأول فهو مرفوع كما قال المعري :

١الجملة الاسمية : ٧٥ .

ورائي أمامٌ و الأمام وراءُ و كل حياة العالمين رياءُ))[١].

فلا يدل على تابعية الخبر للمبتدأ . و انه لا يفسّر التبعية ،فإن التبعية لا تكون بإلحاق الحكم لمشابهٍ له يجاوره[٢] . بل بأن يكون مثله كيفما جاء وكيفما اتفق وهذا هو معنى المشاركة التي أرادها النحاة من التبعية، وهو ما عبروا عنه بقولهم:((كل ثاني إعراب بإعراب سابقه من جهة واحدة))[٣].

لكنَّ المطابقة تختلف عن التبعية مفهوما ومضمونا فالمطابقة عبارة عن((مجموعة من العناصر اللغوية التي تؤدي وظائف متماثلة أو متشابهة ، أو تدل على معانٍ نحويةٍ))[٤] ولا يشترط في المطابقة الشروط المطلوبة في التبعية بل يكفي أن يتفق الطرفان في الحكم الإعرابي مثلا. وبذلك يمكن تصور المطابقة في المبتدأ والخبر أو ما أصله المبتدأ و الخبر فتكون الصور في العلامة الإعرابية:

- تطابق المبتدأ والخبر:" الله ربنا" ،" محمد نبينا "، ومنه قوله تعالى:﴿اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا يُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ﴾[٥].
- تطابق مفعولي ظن وأخواتها : كقوله تعالى:﴿إِنَّهُمْ أَلْفَوْا آبَاءَهُمْ ضَالِّينَ﴾[٦] وقوله تعالى:﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا *وَنَرَاهُ قَرِيبًا﴾[٧].
- تتخلّف المطابقة في باب كان وأخواتها وإنّ وأخواتها كقوله تعالى:﴿وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيراً﴾[١] و قوله تعالى:﴿إِنَّ اللَّهَ فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَى﴾[٢].

١إحياء النحو : ١٢٦، و ينظر في النحو العربي قواعد و تطبيق : ١٩٦ – ١٩٧.

٢ينظر شرح الألفية لابن الناظم : ٤٩٠.

٣شرح الكافية للرضي : ٢/٢٧٧.

٤المطابقة في النحو العربي وتطبيقاتها في القرآن الكريم :١٣.

٥سورة البقرة : ٢٥٧.

٦ سورة الصافات ٦٩.

٧ سورة المعا رج : ٧.

وبالمقارنة مع التطابق المعنوي من حيث الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث الذي يكون في الأبواب الأربعة جميعا : الابتداء ، كان وأخواتها ، إنّ وأخواتها ظنَّ وأخواتها ، يظهر أنّ التطابق غير لازمٍ في العلامة الإعرابية بين المبتدأ والخبر، سواء كان التغير بالعامل كما يرى معظم النحاة[٣]،أم بغيره كما يرى بعض النحاة وبعض الدارسين المحدثين أنّ((باب المبتدأ والخبر تدور أبحاثه حول تعريف كل منهما وضبطه وعامل الضبط التطابق بين المبتدأ والخبر من حيث الجنس والعدد . وموضع كل من المبتدأ والخبر من حيث التقديم والتأخير . ووجودهما في الكلام وغياب احدهما ، وتعدد الإخبار . فمعظم هذه الأبحاث لا يتعلق بالعامل وضبط الآخر بل هي أبحاث في الجملة و تكوينها))[٤].

فالخبر نمط وصفي ينطبق على المبتدأ في المعنى دون اللفظ وما جاء من تطابق في بعض الصور الإعرابية فهو حيثيات شكلية لا تعطي قاعدة يمكن الاستفادة منها في خدمة المعنى الوظيفي

ثانيا : الحال : الحال هو الوصف المنصوب دائما لأنه فضلة كما يعبر النحاة[٥] : وقد أكد سيبويه أنه منصوب بقوله:((هذا باب ما يعمل فيه الفعل فينصب وهو حال وقع فيه الفعل وهو ليس بمفعول))[٦] ، وبرر النحاة النصب بأنه حكم الفضلة ((وحق الحال النصب لأنه فضلة ، والنصب إعراب الفضلات))[٧]،وابنُ مالك ادخل الحكم في تعريفه إذ قال [٨]:

---

١ سورة الفرقان ٥٤.

٢سورة الأنعام :٩٥.

٣ينظر الكتاب:١/ ١٤، شرح المفصل:٣/ ٨٤ ، شرح شذور الذهب : ٣٣، النحو الوافي : ١/ ١٠٦.

٤أصول النحو العربي ٢٢١.

٥ينظر أوضح المسالك : ٢/ ٣٠٥.

٦الكتاب : ١/٤٤.

٧شرح الألفية لابن الناظم : ٣١٢.

٨ ألفية ابن مالك :٢٨.

الحال وصف فضلة منتصب مفهم في حال كفردا اذهب

وعلى هذا يكون النصب ملازما للحال أينما وقع وهذا النصب عند النحاة هو فرع النصب من المفعول[١]. و صاحبها يأتي مرفوعا و منصوبا و مجرورا[٢] فلا يتصور التطابق بينهما و ما جاء من تطابق بين صاحب الحال المنصوب والحال فهو تطابق عفوي لا يخدم الوظيفية النحوية للحال و لا يعد طريقا للاستدلال عليها .إذ يأتي الحال من الفاعل كقوله تعالى:﴿فَخَرَجَ مِنْهَا خَائِفاً يَتَرَقَّبُ﴾[٣] ومن المفعول كقوله تعالى:﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً﴾[٤] ومن المضاف إليه كقوله تعالى:﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتاً﴾[٥] و قوله تعالى:﴿بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً﴾[٦].

ويمكن القول: إنّ ما تقدم من كون الحال مطابقا لصاحبه في الإفراد والتثنية والجمع وكذا في التذكير والتأنيث يرجع إلى المعنى لا للفظ. فكان تخلف المطابقة في الحالة الإعرابية سياق الحال اللفظي وبقائها في المعنى دليلا على الوصف فيه الذي هو نمطه العام ، ولعل هذا التخصص في العلامة الإعرابية هو ما أشار إليه الجرجاني بقوله :((وهل عرفتم أنّ هذه الثلاثة تتفق في أنّ كافتها لثبوت المعنى للشيء ، ثم تختلف في كيفية ذلك الثبوت ؟))[٧].

---

١ ينظر الكتاب : ١/ ٤٤.

٢ينظر شرح شذور الذهب : ٢٤٨.

٣ سورة القصص : ٢١.

٤ سورة النساء : ٧٩.

٥ سورة الحجرات : ١٢.

٦سورة البقرة : ١٣٥.

٧دلائل الإعجاز : ٢٦ .

ثالثا : الصفة :تكون الصفة تابعة لموصوفها لأنهما كالشيء الواحد[١] فهما متطابقان في المعنى من حيث التذكير و التأنيث و الإفراد و التثنية و الجمع ، ومتطابقان في التعريف و التنكير عند أغلب النحويين . " و قد يكون هذا التطابق في الشكل لا في المعنى "، و أشار النحاة إلى أن التطابق الشكلي[٢] مطلوب بين الصفة و الموصوف و هو أحد وسائل إظهار النعت في النص اللغوي . كما يتم الترابط بينه و بين الموصوف و هو ما يسمونه التابع وهو المطابقة في الحالة الإعرابية و هو الرفع والنصب و الجر.

تقول: جاء زيد العالم و رأيت زيدا العالم و مررت بزيد العالم و منه قوله تعالى:﴿هَذَا صِرَاطٌ مُّسْتَقِيمٌ ﴾[٣]،وكقوله تعالى:﴿وَلاَ تَشْتَرُواْ بِآيَاتِي ثَمَناً قَلِيلاً﴾[٤] وقوله تعالى:﴿الشَّهْرُ الْحَرَامُ بِالشَّهْرِ الْحَرَامِ﴾[٥] فالعلامة الإعرابية هي مظهر الحالة الإعرابية كما يؤكد كثير من النحاة[٦]ولكل حالة إعرابية علاقتها وتتعدد العلاقات في الحالة الإعرابية الواحدة .

فتبين أنّ التطابق بين الصفة والموصوف في العلامة الإعرابية نمط سياقي تابع للفظ وهو من مظاهر الصفة والموصوف ،وإحدُى الإمارات عليها في الكلام .

وعلى الرغم من جريان التطابق بين الصفة والموصوف في هذا الباب – العلامة الإعرابية– فهو ليس من سمة الوصف ولا يتميز بها عن غيره إذ إنّ التبعية تجري في عدة أبواب وهذه الأبواب هي[٧]:

١ينظر الكتاب : ١/ ٤٢١.

٢ينظر النعت في التركيب القرآني : ١/ ١١٣.

٣ سورة ال عمران : ٥١.

٤ سورة المائدة : ٤٤.

٥ سورة البقرة : ١٩٤.

٦ينظر الكتاب : ١/ ١٣.

٧ينظر شرح جمل الزجاجي : ١١١.

١. التوكيد : و له ألفاظ خاصة لا تتعلق بالوصف[١].
نحو : جاء زيد نفسه ، رأيت الناس أجمعين.
٢. البدل و هو التابع المقصود بالحكم بلا واسطة ((على نية إحلاله محل المبدل منه))[٢] ويذكر الأول توطئة له[٣].نحو : اقبل أخوك محمد.
٣. عطف البيان : تابع يوضح متبوعه غير مشتق ولا مؤول به[٤]،
نحو :جاء أبو محمدٍ عليٌّ .
٤. عطف النسق : تالٍ مع حرف متبع[٥] أي التابع المشارك بواسطة.
نحو : جاء زيدٌ وعمروٌ.
٥. و تجري في النعت كقولنا جاء زيد العالم .

فالتبعة حكم لفظي قصد بها تشريك اثنين في حكم واحد[٦] بغض النظر عن صفاتها الذاتية .و يمكن إثبات أنّ هذه المشاكلة اللفظية بعيدة عن الوصف فهي تتخلف عن النعت ولا يتخلف الوصف بمعناه العام عنه – النعت – الذي يكون مطابقا في المعنى من حيث التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع .

فالحالة الإعرابية و هي حكم جعله النحاة من ملاحظة العلامة الإعرابية واستقرائها[٧] فهي–الحالة الإعرابية– بذلك ليست لفظية بل حكمٌ على النص . بيدَ إنّ إنّ النحاة بعد استقرائهم جعلوا هذه العلامات نتيجة للحالة الإعرابية التي جاء بها العامل النحوي[٨] فقلبوا المسألة ، والعلامة الإعرابية غير جارية بين الصفة والموصوف دائما . أي أنها تنتقض بين الحين والآخر. فقد يكون الاسم ممنوعا من

---

١ ينظر السابق :١١٩.
٢ معاني النحو : ١٧٦/٣.
٣ ينظر شرح المفصل : ٦٦/٣.
٤ ينظر معاني النحو :٣/ ١٨٤.
٥ حاشية الصبان : ١٣١/٣.
٦ينظر شرح الألفية لابن الناظم : ٤٩٠.
٧شرح المفصل : ٣/ ٨٤.
٨ينظر الكتاب : ١/ ١٤ ، النحو الوافي : ١/ ١٠٦.

الصرف و الصفة مصروفة تقول: مررت "بأحمدَ العالمِ" ، وقد يكون الموصوف مما لا تظهر عليه العلامة كقولك" قال موسى الكليم" ، أو يكون مبنيا كقولك "مررت بهذا العالم" أو تكون الصفة شبه جملة " رأيت طائرا فوق الغصن "أو جملة كقوله تعالى: ﴿ وَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ يَسْعَى ﴾[١].

ولكنهم جعلوا هذه العلامات نابعة من حالات إعرابية يقول شارح المفصل :«جعلوا النصب لقبا للمفتوح بعامل و كذا الرفع و الجر و الجزم »[٢] فكان البحث في في العلامة الإعرابية هو البحث في الموقع الإعرابي ، و كلمة جعلوا تشير إلى أن ذلك من صنع النحاة . وعن تلك العلامة يقول بعض الباحثين:« كان لقطرب ومن معه من القدماء و الباحثين كلام في إنكار أن تكون اللغة العربية قد اعتمدت حقيقة على هذه العلامات في تعيين المعاني النحوية »[٣] .

فالعلامة الإعرابية هي «صفة من صفات العربية و سمة من أقدم سماتها»[٤].وهي صورة صوتية شكلية لا علاقة لها بالمعاني[٥]وكيف يمكن الاعتماد الاعتماد عليها وهي غير مطردة في كل الكلام العربي. وإنّ كثيرا من اللغات لا تعتمد على تغير العلامة الإعرابية في الدلالة على تعابيرها وإنّ بعضا منها لا يوجد فيه تلك العلامات[٦] .

و زاد بعض الباحثين بأن اعتماد « الوظيفة وهي معنى الشكل الذي يدل عليها . هو الفهم اللغوي الحديث في مقابل العامل الذي أتعب الدارسين وهو فهم طابعه الوصف لا قوانين العقل إذ يعتمد على علاقات الكلمات في الجمل ووظائفها والدلالة

---

١ سورة القصص :٢٠.

٢شرح المفصل : ٣/ ٨٤.

٣اللغة العربية معناها و مبناها : ٢٠٥.

٤ دراسات في اللغة : ١٦.

٥ينظر من أسرار اللغة : ١٦٩ – ٢٠٢.

٦العربية و الوظائف النحوية : ٨٧.

عليها شكليا لا على أساس التأثير والتأثر إذ إنّ الأخير منبعه العقل و المنطق وأما الأول فأساسه عرف اللغة))[١] . ويضيف أحد الباحثين ((إنَّ ربط الإعراب بالنحو ، وجعل النحو علماً قائماً على الإعراب ، ويفسره في ضوء نظرية العامل وما يطرأ على أواخر الكلم من تغير كما قال النحويون ، يَسم اللغة بطابع التعقيد والصعوبة فلا يمكن الخلاص من ذلك في يوم من الأيام))[٢].

وقد تنتقض المشاكل اللفظية بالحمل على المعنى أو الحمل على الجوار كقولهم "ألا ماء ماءا بارد" بجعله صفة لموضع الخبر ومنه قوله تعالى:﴿مَالَكُم مِّنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾[٣] فيمن قرأ بالرفع وصفا : لموضع الابتداء . وفي الحمل على الجوار ومنه القول المشهور "هذا جُحر ضبٍ خربٍ"، فسقطت المشاكلة اللفظية[٤].

وأياً كان سبب الانتقاض بالعامل أو بغيره، بالجوار أو بالمعنى فإن صورة اللفظ قد تغيرت عن منعوته و قد اعتمدنا أنّ هذه المطابقة في الشكل لا في المعنى كي يحتمل التأويل ، وقد تكون المطابقة مطلوبة في هذا المورد إذ إنّ بها وبقرائن أخرى تعود إلى طبيعة الوصف و قرائن أخرى تعود إلى السياق و ترابط الكلام فيميز النعت من غيره من المعاني النحوية فيما يعرف بتظافر القرائن .

فتبين أنّ الخبر لا يتبع المبتدأ في شكله و إن طابقه أحيانا. و إنّ الحال ملازم النصب فلا يتبع صاحبه ،و إن اتفق و كان صاحب الحال منصوبا. و إنّ الصفة تابعة للموصوف في إعرابها و هو الحكم الإعرابي. و كثيرا ما تشاكل العلامة الإعرابية في الصفة العلامة في الموصوف ،و قد تتخلف عنها أحيانا .وإنّ هذه الصورة من المطابقة و عدمها – الصورة الشكلية –لا تعود إلى المعاني الثلاثة باعتبارها أوصافا لما هي له. فلا تتطابق مع ما هي له في المعنى دائماً.

١أصول النحو العربي : ٢٢٦– ٢٢٧.

٢نظرة في الإعراب : ٢٧.

٣ سورة الأعراف : ٥٩.

٤ينظر النعت في التركيب القرآني : ١١٨– ١٢٧.

الفصل الثالث

أنواع العلاقات والروابط

تقدم في الفصل الثاني دراسة العلاقات بين المعاني وما هي لهمن عدة حيثيات لمعرفة ما يتطابق منها وسبب ذلك التطابق ، وتبين أنّ التطابق يحصل مع ما تقدم المعنى[١] تارة، وأخرى مع ما تأخر عنه. وما يراد معرفته في هذا الفصل ،ما نوع التطابق مع الموصوف المتقدم وما نوعه مع المتأخر.

فدراسة هذا المبحث ترجع إلى طبيعة جريان الوصف في الكلام وما هو اعتباره في النحو العربي ولماذا تطلق تسمية الحقيقية والسببية عليه .وسيكون المبحث الأول في العلاقة الحقيقية والسببية .

و لما كانت تلك العلاقة هي علاقة بين معنيين كان لا بد لها من رابط يربطها بما هي له و قد ذكرنا في الفصل الأول[٢]أنّ هذا الرابط هو صحة انطباق الوصف على ما هو له و الحديث عنه . لكن هذا الرابط له تمثيل لفظي يظهر في الكلام باعتباره علامة اللغة.

و قد ذكر النحاة أنّ الرابط هو الضمير في المعاني الثلاثة[٣] وأنه موجود مع الخبر والحال والصفة ، وهو حقيقة لغوية تكون في المشتق و تقدر في غيره . كما عد النحاة أنّ من الروابط بين الحال وصاحبه ، الواو[٤] ، فهل أنّ الواو موجود في المعاني الثلاثة ؟ وعلامَ يحمل وجودها ؟ وما معناها في المعاني الثلاثة ؟. وهو ما سيكون موضوع المبحث الثاني من هذا الفصل .

١التوابع في الجملة العربية : ٣١.

٢السابق : ٣٦.

٣ينظر : شرح المفصل : ١/ ٨٨ ، شرح الألفية لابن الناظم : ٣١٣ .

٤شرح الكافية : ٢/ ٧

المبحث الأول

العلاقة الحقيقية و العلاقة السببية

ينقسم نوع العلاقة بين المعنى الوظيفي في الخبر والحال والصفة وما هو له إلى علاقة حقيقية و علاقة سببية[١]. و مرجع هذا الانقسام عند النحاة يعود للطبيعة التركيبية في الجملة العربية[٢].فإن ما يقع موقع الخبر أو الحال أو الصفة، يكون عاملا فيما بعده لقربه من الأفعال، فهو يؤدي دور الاسم فيأخذ محلا في الجملة ،لأنه معنى وظيفي خاص . و له تأثير بما بعده لشبهه بالفعل[٣].وعد بعض الدارسين هذه الظاهرة من اختصاص "الصفة" التي عدوها قسما من أقسام الكلمة فإنها تقبل الأمرين معا بقوله:((و أما الصفات فتقبل أن تكون مسندا فتؤدي وظيفة شبيهة بوظيفة الفعل في التعليق حيث تطلب مسندا إليه أو منصوبا أو تكون خبراً لمبتدأ ثم هي كذلك تقبل أن تكون مسندا إليه فتكون فاعلا أو نائب فاعل أو مبتدأ نحو خير منك يفعل هذا ، و جاء الحسن وجهه و حمد المصون شرفه))[٤] .

واختلاف العلاقة في طبيعة العمل عند أغلب النحاة ترجع إلى ما يعمل فيه، فان رفع اسما ظاهرا كانت العلاقة سببية و إن رفع مضمرا كانت العلاقة حقيقية[٥] فالمرجع لهذا الوصف هو تأثيره فيما بعده عند النحويين .

ولكنّ تسمية هذه العلاقة بالحقيقية هنا والسببية هناك ينبغي أن يعطي المعنى الوظيفي دورا أكبر فإن الخبرية والحالية والوصفية وهي معان وظيفية علاقتها

---

١ ينظر الكتاب :٢/١٨,٩٢.

٢ينظر حاشية الصبان :٢/٤٤٣ .

٣ ينظر شرح الأشموني ٢/٤٤٢.

٤اللغة العربية معناها و مبناها :١٠٣.

٥أوضح المسالك ٣/ ٣٠٣.

الأصلية بما قبلها من الابتداء و صاحب الحال و الموصوف و هي التي توصف بالحقيقية والسببية فلا بد أن يكون هذا الوصف راجعا إلى علاقتها بما قبلها لا بتأثيرها بما بعدها .

وما قاله النحاة صحيح في طبيعة التركيب اللغوي و اخذ المعاني من النص حسب طبيعته التركيبية[1]إلا أنّ البعد في المعنى الوظيفي ،و دوره في الكلام –مراد المتكلم – هو من خلق تلك العلاقة .

ويدل على ذلك أنّ كثيرا من النحاة لا يسلم بعمل الوصف بما بعده ، فإنّ كان اسم الفاعل عندهم دالا على الماضي أو لم يعتمد على الألف واللام فإنّه لا يعمل بما بعده ، وعليه فلا يمكن عد العلاقة في " جاء زيد العالم أمس" علاقة حقيقية لأن الوصف لم يرفع مستترا حسب تفسيراتهم لكنّها علاقة حقيقية، لأن الوصف مرتبط بالموصوف على نحو الحقيقية وبخلافها العلاقة السببية التي يكون الوصف فيها مرتبطا بماله صلة بالموصوف على نحو من الأنحاء .

فالعلاقة نوعان :علاقة حقيقية و علاقة سببية :

١شرح ابن عقيل :٢/١٨٠ .

العلاقة الحقيقية

جرت مباحث الدراسة في الأعمال أغلب حول العلاقة الحقيقية ،بين المعاني الثلاثة و ما هي له ،من حيث سماتها وتركيبها والتطابق فيها ، فكانت علاقة التركيب و المطابقة بارزةً في هذه العلاقة الحقيقية ، إلا أن مرجع هذه العلاقة في انطباق الوصف على ما هو له لم يوضح بالشكل الكافي ولا كيفية جريانه على المعاني الثلاثة . وسيكون الحديث في العلاقة الحقيقية عن هذا المضمون .

ترتبط المعاني الثلاثة بالوصف ارتباطا كبيرا لا تحيد عنه وليس المعني بالوصف هنا المشتق كما بينا في الفصل الأول بل هو أعم من ذلك فهو يشمل مباني المشتق الجاري مجرى الفعل والمشتق غير الجاري مجرى الفعل و الجامد المؤول بالمشتق والجامد غير المؤول بالمشتق والجملة و شبه الجملة . لأن هذه المباني تكون صالحة للوصف مؤولة به عندما يصح انطباقه على موصوفه ويوضح ذلك التأويل بلفظ المشتق ليس إلا .

ولتوثيق العلاقة بين هذه المعاني و الوصف لا بد من ربط كل واحد منها بالوصف و صحة إسناده و انطباقه على موصوفه وهو ما عده الجرجاني تعليقا بين أنواع الكلم ((أنْ لا نظم في الكلم ولا ترتيب حتى يعلّق بعضها ببعض ويبنى بعضها على بعض وتجعل هذه بسبب من تلك ، وهذا ما لا يجهله عاقل ولا يخفى على احد من الناس .....تعمد إلى اسمين فتجعل احدهما خبراً عن الآخر أو تتبع الاسم اسماً على أن يكون الثاني صفة للأول .....أو تجيء باسم بعد تمام كلامك على أن يكون الثاني صفةً أو حالاً .....))[1].

وهذا التعليق يكون في المعاني لا في الألفاظ[2] والذي عبر عنه الدارسون بأنه أخطر وأعظم ما جاء به الجرجاني وان قصده كان ((إنشاء العلاقات بين المعاني

---

١ دلائل الإعجاز :٤٤-٤٥ .

٢ ينظر السابق:٤٥ .

النحوية بواسطة ما يسمى بالقرائن اللفظية والمعنوية والحالية))[١]فالتعليق هو مرجع الصحة و الفساد[٢] .

و لعل ما عبر به النحاة بأن الخبر و الحال و الصفة ،يجرى مجرى الفعل على ما هو له[٣]،هو إحدى أهم إمارات التعليق في المعاني الثلاثة. و علاقةٌ مشابهةٌ للإسناد .إذ إنّ مرجع الضمير يكون إلى المعنى المراد الإسناد إليه وإن كان الإسناد في اللفظ جاريا على الضمير،

ومع المحافظة على نمطية اللغة، في أنّ هذا الإسناد المعنوي بين المعنى النحوي وما هو له في الحقيقة، ليس هو الإسناد النحوي المراد بين المبتدأ والخبر والفعل والفاعل وحده. بل هو اعم من ذلك .وهو ملابسة الفعل للفاعل أو المفعول ، وملابسة الحال لصاحبه والصفة لموصوفها ، فهو إسناد خارج العلامات المنطوقة " الكلام " واقع في أصل اللغة، منبعه الوصف ويمكن أن يكون إسناداً بالمعنى بين الشيئين المتلازمين .

و يمكن إثبات علاقة الإسناد المعنوي في المعاني الثلاثة :

أولا :علاقة الخبر بالإسناد المعنوي :

الخبر هو المسند إلى المبتدأ على نحو الحكم الواقع عليه[٤] و هي حقيقة اعرابية أصلها النحاة بما يعرف بالعمدة من الكلام[٥] ، ورفعوه بأنه عين المبتدأ[٦] واسماه سيبويه بأنه المبني على المبتدأ[١] وابن مالك بأنه الجزء المتمم الفائدة[٢].

---

١ اللغة العربية معناها و مبناها : ١٨٨.

٢ينظر السابق : ١٨٩ .

٣ينظر شرح ابن عقيل :١٩٣/١.

٤مفتاح العلوم : ١٣٥.

٥ ينظر جامع الدروس العربية :٢٨ .

٦ينظر شرح المفصل : ١/ ٨٨.

ولا يمكن لهذه الاصطلاحات جميعا أن تتم إلا مع مقومات الوصف والانطباق وإنّ هذا الإسناد النحوي " المسند والمسند إليه"[٣]ما كان ليحصل لولا الإسناد والتعليق المعنوي الذي يكون أكثر اتساعا من الإسناد النحوي المرتبط بقواعد العمدة والفضلة[٤].

وللعلاقة القوية بين الخبر والمبتدأ فان الخبر يقبل العديد من أنواع الكلم التي تصلح أن تكون خبرا ، والضابط الوحيد في ذلك الشمول هو دور هذه المباني –أنواع الكلم – وصلاحيتها للوصف ، بنفسها أو بالتأويل كما يقول النحاة[٥]أو بالتحول والنقل الاستعمالي[٦]كما يسميه الدارسون المحدثون.

فالخبر داخل في إطار الإسناد المعنوي للغة أولا ثم وقع مسندا في علاماتها وهو الكلام المنطوق.

ثانيا: علاقة الحال بالإسناد المعنوي :

يَعمد النحاة إلى إجراء المشابهة بين الحال و الخبر، لثبوت ما للخبر للحال ، لأن الخبر من أجلى الصور التي تعبر عن الإسناد[٧]. وفي ضوء ذلك تتضح علاقة الحال بالإسناد المعنوي. يقول سيبويه:((هذا باب ما يرتفع فيه الخبر لأنه مبني على مبتدأ أو ينتصب فيه الخبر لأنه حال لمعروف مبني على مبتدأ فأما الرفع فقولك هذا

١الكتاب : ٢/ ٨٦.

٢ألفية ابن مالك :١٦.

٣الكتاب : ١/ ٢١.

٤ ينظر جامع دروس العربية : ١/ ٢٨.

٥شرح المفصل : ١/ ٨٩.

٦الدلالة الوظيفية لأقسام الكلام المحولة : ١٩.

٧ ينظر في النحو العربي قواعد و تطبيق : ١٤ .

الرجل منطلق ... و أما النصب فقولك هذا الرجل منطلقا ، جعلت الرجل مبنيا على هذا ،وجعلت الخبر حالا له قد صار فيها))[١].

وعن معنى الخبر في علوم المعاني يقول الجرجاني:((انه [الخبر] يقسم إلى خبر هو جزء من الجملة لا تتم الفائدة بدونه و خبر ليس بجزء من الجملة و لكنه زيادة في خبر آخر سابق له. فالأول هو خبر المبتدأ كمنطلق في "زيد المنطلق " . والفعل كقولك خرج زيد ، فكل واحد من هذين جزء من الجملة و هو الأصل في الفائدة، والثاني هو الحال كقولك جاء زيد راكبا و ذاك لأن الحال خبر في الحقيقة من حيث إنك تثبت به المعنى لذي الحال كما تثبته بخبر المبتدأ للمبتدأ وبالفعل للفاعل))[٢] ويقصد بالخبر هنا الخبر البلاغي[٣] .

وأما ما يرجع إلى اللفظ – بنية الحال –فإن تلك البنية هي وصف في الأعمال أغلب أو ما يعبر عنه النحاة ((الأغلب في الحال أن يكون وصفا))[٤].وهذه البنية تعطيه صلاحية الانطباق على ذي الحال إذ لا يقوم الوصف بنفسه بل هو ما كان قائما بغيره[٥] .

وبالجملة فإن الخبر والحال شيء واحد من حيث المعنى في الاتصاف والانطباق وما يختلف فيهما هي حيثيات الكلام[٦] ومراد المتكلم فتجعل هذا النمط الكلامي خبرا وذاك النمط حالا أي أنهما نمط وصفي واحد–عام – تخصّص في الكلام بنمطين خاصين حسب موقع كل منهما في الجملة.

١الكتاب : ٢/ ٨٦، ٨٧.

٢دلائل الإعجاز : ١٣٣.

٣ ينظر السابق :٤٠٣ – ٤٠٨.

٤شرح الألفية لابن الناظم :٣١٢.

٥ السابق: ٤٢٣.

٦دلائل الإعجاز : ٢٦.

ثالثا: علاقة الصفة بالإسناد المعنوي :

يفهم الإسناد المعنوي من تعريف الصفة في اللغة والاصطلاح فهي من وصفه يصفه وصفاً وصفة : نعته[١] وفي اللسان وصف الشيء حلاه والصفة الحلية[٢] . والصفة عند السكاكي ((ما يذكر بعد الشيء من الدال على بعض أحواله تخصيصا له في المنكرات و توضيحا في المعارف))[٣] ، والصفة من حيث الحكم الإعرابي هي التابع المكمل متبوعه[٤]أو المقصود وصفا أو تأويلا[٥] ، لكنها تقوم بالموصوف ولا يمكن تصورها بدونه فهي وإن كانت صفة له فهي تتحدث عنه كما يتحدث الخبر عن المبتدأ والحال عن صاحبه ، وإنّ ما كان يجري بين المسند والمسند إليه في الجملة فإنه يجري بين الصفة والموصوف[٦] ومن ذلك قول سيبويه:((هذا باب إجراء الصفة [على الموصوف] في بعض المواضع أحسن وقد يستوي فيه إجراء الصفة على الاسم فتجعله خبرا فتنصبه))[٧]، وهذا يدل على جريان الصفة على الاسم كجريان الفعل على الاسم.

وربما كان منع سيبويه الوصف بغير المشتق أو جعله قبيحا لأنه لا يصف ما قبله ولا ينطبق عليه .فهذه البنية الخاصة في النعت تؤكد صلاحيته للإسناد المعنوي لما هو له .

وتظهر فائدة العلاقة الحقيقية في المعاني الثلاثة بصور عدة:

١القاموس المحيط مادة وصف.

٢لسان العرب : مادة وصف .

٣مفتاح العلوم :٨٢.

٤ ينظر معاني النحو : ١٧٥/٣.

٥ينظر تسهيل الفوائد : ١٦٧.

٦ينظر مختصر المعاني : ١٩٤.

٧الكتاب : ٢/ ٤٩ .

منها : الشمول والنقل الاستعمالي أو التأويل عند النحاة فإنه لا شيء في الكلام قابل للتأويل إلى واحد من هذه المعاني ما لم يكن صالحا للانطباق والوصف على موضوعه أو الحديث عنه بصورة من الصور .

ومنها : إن الثلاثة تدخل ضمن حقل دلالي واحد و هو "**الوصف**"، فالحقل الدلالي ((هو مجموعة من الكلمات ترتبط دلالاتها وتوضع تحت لفظ عام يجمعها))[١].

وقد أشار الدكتور أحمد مختار إلى المبادئ التي يتم من خلالها اختيار "الكلمة الأساسية"[٢] ،ومن أهمها: إنّ بين مفردات الحقل الدلالي علاقات ترتبط فيما بينها وبين اسمها العام ، إذ إنّ هذه النظرية تقوم على أساس جمع الكلمات أو المعاني المتقاربة ذات الملامح الدلالية المشتركة[٣]،ولقد جاء هذا الكلام تأييدا، لكلام ابن يعيش((الصفة تطلق باعتبارين عام وخاص والمراد بالعام : كل لفظ فيه معنى الوصفية جرى تابعا أو لا ،فيدخل فيه خبر المبتدأ والحال))[٤] .

إنّ نظام اللغة نظام يحتاج إلى مفاهيم تحيط به. وهذه المفاهيم تتداخل فيما بينها فتشكل مفهوما أوسع تدرس اللغة في ضوئه .

وإذا كانت نظرية الحقول الدلالية هي نظرية تجريدية .أفلا يكون من اللائق أن نضع مفاهيم مثل:" الخبر و الحال و الصفة " في حقل دلالي واحد؟ ، و إذا كانت لهذه الألفاظ معان معجمية – لغوية – جاءت منها المعاني الاصطلاحية وإلا يكون لتلك المعاني الاصطلاحية حقل دلالي واحد ؟.

فكما يذكر النحاة أن النمط العام هو الوصف وهو يتخصص بالخبر تارة و بالحال ثانية و بالصفة تارة ثالثة . فإن هذه التعابير تدخل في دلالة مفهوميه واحدة أو أنّ هذه المفاهيم تتداخل فيما بينها لتشكل مفهوما عاما تتدرج فيه وهو الحقل الدلالي لهذه المفاهيم .

١علم الدلالة : ٧٩.

٢ينظر علم الدلالة : ٩٦ ، و أصول تراثية في نظرية الحقول الدلالية للدكتور. احمد زرزور:٤٥

٣نظرية الحقول الدلالية دراسة في المخصص لابن سيده أطروحة دكتوراه لهيفاء عبد الحميد كلنتن:٣٣.

٤شرح المفصل : ٣/ ٤٦.

العلاقة السَبَبيّة

تدرس العلاقات بين الأبواب النحوية على أساس العلاقات بين الوظائف التي تؤديها تلك الأبواب لا على أساس الألفاظ وحدها . والدليل على ذلك ما تقدم من دراسة العلاقة التطابقية بين المعاني الثلاثة وبين ما هي له. فكانت هذه العلاقة متطابقة من حيث المعنى في النوع والعدد ومن حيث الشكل في التعيّن والعلامة الإعرابية. ومعنى ذلك أنّ التطابق مع المتقدم في المعنى إن كان حقيقة فهو له. ويتخلف عنه في المعنى إن لم يكن له على وجه الحقيقة. بأن يكون سببه أو متصلا به على نحو من الأنحاء.

فتقول: جاء الرجلان الكريمان بالتطابق بالنوع و العدد .

وتقول: جاء الرجلان الكريمة أمهما بالتخالف بالنوع و العدد.

فتكون العلاقة الأولى هي العلاقة الحقيقية وقد تقدم الحديث عنها والعلاقة الثانية هي العلاقة السببية .

أما العلاقة التطابقية من حيث الشكل فلا تختلف في كلتا الصورتين فهما في المثالين المتقدمين " معرفتين مرفوعتين ".و من هذا التشابه – التطابق اللفظي – يصح مجازاً تسمية العلاقة الثانية ، خبرا أو حالا أو نعتا .لأنها جرت مجرى العلاقة الحقيقية في شكلها وإن لم يكن في الحقيقة وصفٌ لما قبلها، على جهة الإخبار أو الحالية أو الوصفية .

نظرةٌ في الاصطلاح :

جاء اصطلاح هذه العلاقة – أي السببية –من ألسنة النحاة في وصف العلاقة الوصفية بمبانيها اللفظية. وجعل لها بعض الدارسين مبنى شكليا تنطلق منه .

يقول سيبويه فيها :((هذا باب ما يجري عليه صفةُ ما كان من سببه .... وذلك قولك مررت برجل ضاربٍ أبوه رجلاً))[١]. وأشار بعضهم إلى أنّ هذه العلاقة علاقة مجازية ((وسم النحاة هذا النمط الوصفي بالوصف المجازي))[٢]. ويقول ابن الناظم ((إن كان جاريا على ما هو له رفع ضمير المنعوت ... وما كان جاريا على ما هو لشيء من سببه ، فإن لم يرفع ألسببي فهو كالجاري على ما هو له في مطابقة المنعوت))[٣].أما ابن عقيل فلم يذكر السببي فيها، يقول:((إنّ النعت إن رفع ضميرا طابق المنعوت في أربعة من عشرة ، واحد من ألقاب الإعراب و هي الرفع والنصب والجر وواحد من التعريف والتنكير وواحد من التذكير والتأنيث وواحد من الإفراد والتثنية والجمع . وإذا رفع ظاهرا طابقه في اثنين من خمسة واحد من ألقاب الإعراب و واحد من التعريف و التنكير))[٤] .فالعلاقة عنده هي مطابقة الصفة لموصوفها والاختلاف في كمية هذه المطابقة .وينطلق من الشكل "التطابق ورفع المستتر "،والمعنى أدق عند ابن الناظم "جار على ما هو له ".وهو ما يقرب المعنى السببي بأن لا يكون جاريا على ما هوله .فالعلاقة ليست شكلية. وتخلف التطابق في بعض أجزائه إمارة عليها.

ولاحظ بعض الدارسين المحدثين أن هذا النمط من النعت يجري في المفرد ((وزّعَ نحاة العربية النعت المفرد إلى نعت حقيقي و نعت سببي))[٥] و النعت السببي هو ما ((يدل على معنى في شيء بعده ، له صلة و ارتباط بالمنعوت))[٦] ، بينما ينظر

١الكتاب : ٢/ ١٨.

٢شرح التصريح : ٢/ ١٠٩.

٣شرح الألفية لابن الناظم : ٤٩٢ ، و ينظر أوضح المسالك : ٣/ ٣٠٣.

٤شرح ابن عقيل : ٢/ ١٨٠.

٥النعت في التركيب القرآني : ٢/ ١٢١.

٦النحو الوافي : ٣/ ٤٥٢.

بعضهم إليه بأنه نعت لما بعده ((النعت السببي : و هو لا ينعت الاسم السابق عليه على وجه الحقيقة لكنه ينعت اسما ظاهرا يأتي بعده))[١]

و مما جاء في القرآن الكريم من هذا الأسلوب قوله تعالى:﴿رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَـذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا ﴾[٢] و قوله تعالى:﴿ هَذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ سَائِغٌ شَرَابُهُ ﴾[٣] ، وقوله تعالى " :﴿إِنَّهَا بَقَرَةٌ صَفْرَاء فَاقِعٌ لَّوْنُهَا ﴾[٤].

دخول المعاني الثلاثة في العلاقة السببية :

العلاقة السببية في الصفة:

لاشك في وجود العلاقة السببية في الصفة. فهي مبوبة في كل كتب النحو[٥]وتدرس مع باب الصفة وقد مثلنا لها في إثبات وجود العلاقة في الكلام العربي ويقاس الحال والخبر عليها.

العلاقة السببية في الحال :

هذا الأسلوب التعبيري و النمط الكلامي– العلاقة السببية – لا يقتصر على النعت وحده مع ذكر النحاة له في النعت دون غيره ، فيمكن ملاحظة هذا الأسلوب في الحال . يقول سيبويه:((ومما ينتصب لأنه حال وقع فيه أمر قول العرب: هو رجلُ صدقٍ معلوماً ذاك، وهو رجلُ صدقٍ معروفاً ذاك، وهو رجل صدق بيّنا ذاك، كأنه قال: هذا رجل صدق معروفاً صلاحُه، فصار حالاً وقع فيه أمر، لأنك إذا قلت: هو

١في التطبيق النحوي الصرفي : ٣٣٠.

٢ سورة النساء : ٧٥.

٣ سورة فاطر : ١٢.

٤ سورة البقرة : ٦٩.

٥ينظر الكتاب : ١٨/٢ . أوضح المسالك : ٣/ ٣٠٣ ،شرح الألفية لابن الناظم : ٤٩٢ .

رجل صدقٍ فقد أخبرتَ بأمر واقع، ثم جعلتَ ذلك الوقوع على هذه الحال. ولو رفعتَ كان جائزاً على أن تجعله صفةً، كأنك قلت: هو رجل معروفُ صلاحُه. ومثل ذلك: مررت برجل حسنةٍ أمه كريماً أبوها، زعم الخليل أنه أخبر عن الحُسن أنه وجبَ لها في هذه الحال. وهو كقولك: مررت برجلٍ ذاهبةٍ فرسُه مكسوراً سرجُها، والأول كقولك: هو رجل صدق معروفاً صدقه، وإن شئت قلت معروفٌ ذلك ومعلوم ذلك، على قولك: ذاك معروفٌ وذاك معلوم. سمعتُه من الخليل))[١].

وقد أشار المتأخرون إلى وجوده[٢] ، و من أمثلته في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ إِلَّا اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾ ﴿لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ﴾[٣]،وقول الشاعر[٤]:

يمرون بالدهنا خفافا عبابهم ويخرُجن من دارِينَ بُجرَ الحقائب

يقول عباس حسن ((ينقسم الحال باعتبار جريانها على صاحبها أو عدم جريانها الى قسمين حقيقية و سببية .... و السببية هي التي تبين هيئة شيء له اتصال و علاقة بصاحبها الحقيقي))[٥]

وعن تركيبة هذه الحال يقول أحد الباحثين ((أما تركيبة الحال في هذا الأسلوب فهو أن يلي الحال اسم ظاهري مرفوع بها يتصل به ضمير مضاف إليه يعود على صاحبها الحقيقي . و إن كانت وصفا لصاحبها المعنوي التالي لها))[٦]

١الكتاب : ٢/ ٩٢.

٢ينظر مغني اللبيب : ٦٠٦ .

٣ سورة الأنبياء : ٢، ٣.

٤ البيت لأعشى همدان ذكره سيبويه :١/١١٥ ،وينظر شرح ابن عقيل:١/٥١٣ .

٥النحو الوافي : ٢/ ٤٠٠.

٦الحال في الجملة العربية : ٢٤٤.

العلاقة السببية في الخبر :

ويمكن ملاحظة هذا الأسلوب في الخبر في ضوء أقوال النحاة ((وأما مشتق [الخبر] فيتحمل ضميره نحو زيد قائم إلا أن رفع الظاهر نحو " زيد قائم أبوه"))[١]ولما يعبأ النحاة كثيرا بهذا الأسلوب، ولم يعطوا لمعناه التسمية الوظيفية . ترى الإخبار بالقيام لا يقع على زيد بل على ما لابسه، وارتبط معه بالضمير المضاف إليه العائد على زيد .فكانت العلاقة سببية . يقول عباس حسن ((و لما كان الخبر مشتقا وجب أن يرفع ضميرا مستترا أو بارزا أو اسما ظاهرا .....وهناك أمثلة للوصف الواقع خبرا يصلح أن يكون جاريا على من هو له وعلى غير من هو له))[٢]وهي العلاقة السببية إذا ما رفع الظاهر.

ولقد خص النحاة هذه الظاهرة في المفرد[٣]أي أنها تقع الصفة المفرد و الحال المفردة[٤].و يبدو أنها تقع في الخبر في المفرد و الجملة . تقول : زيد قائم أبوه ، زيد يقوم أبوه ، زيد أبوه قائم.

وهذه العلاقة السببية ذكرها البلاغيون ((و أما إفراده فلكونه غير سببي مع عدم إفادة تقوي الحكم كقولك زيد منطلق وقام عمرو والمراد بالسببي نحو" زيد أبوه منطلق"))[٥].وقد عقب صاحب مختصر المعاني بقوله ((ثم السببي والفعلي من اصطلاحات صاحب المفتاح حيث سمى في قسم النحو الوصف بحال الشيء نحو رجل كريم وصفا فعليا. والوصف بحال ما هو من سببه نحو" رجل كريم أبوه" وصفا سببيا .وسمى في علم المعاني المسند في نحو " زيد قام " مسندا فعليا ، وفي نحو " زيد قام أبوه" مسندا سببيا ، وفسرهما بما لا يخلو من صعوبة وانغلاق ولذا اكتفى

١أوضح المسالك : ١/ ١٩٣.

٢النحو الوافي : ١/ ٤٦٣.

٣النعت في التركيب القرآني : ٢/ ١٢١.

٤الحال في الجملة العربية : ٢٤٤.

٥الايضاح : ٨٩.

الخطيب في بيان المسند السببي بالمثال ،و قال المراد بالسببي نحو" زيد أبوه قائم" وكذا "زيد انطلق أبوه"، ويمكن أن يفسر المسند السببي بجملة علّقت على المبتدأ بعائد لا يكون مسندا إليه في تلك الجملة، فيخرج عنه المسند في نحو" زيد منطلق أبوه" لأنه مفرد))[١] ، ولعل ما ذكره الخطيب القزويني غير كاف في تفسير السببي.

فالسببي يشمل المفرد نحو "زيد قائم أبوه "والجملة "زيد يقوم أبوه" ،" زيد أبوه قائم"، ولماذا الفصل بين النحو والمعاني في هذه المسألة[٢]فهو يضر بكلا العلمين[٣]، لما له من فساد كما يشير الجرجاني[٤]وغيره من الدارسين المحدثين[٥].

وبالجملة يمكن القول: إنّ العلاقة السببية تجري في المعاني الثلاثة في المفرد، وفي الخبر تجري في الجملة أيضا وقد منعت التراكيب اللغوية أن يكون النعت السببي والحال السببي جملةً لا أن نفس الوصف يمتنع أن يقع حقيقيا وسببيا في الثلاثة بدليل وقوعه في المفرد.

١مختصر المعاني : ١٦٥.

٢إحياء النحو :١٩ ، في النحو العربي نقد وتوجيه :٣٥.

٣القزويني وشروح التلخيص :١٨٥-١٨٦.

٤ينظر دلائل الإعجاز:٢٨٣ ،٤٠٤ .

٥إحياء النحو :١٨-١٩ ،في النحو العربي نقد وتوجيه : ١٠,٣٥ .

المبحث الثاني

أنواع الروابط في الخبر والحال والصفة

الرابط بين المعنى الوظيفي و ما هو له :

ترتبط المعاني الثلاثة بما هي له سواء أكانت علاقة حقيقية أم سببية ،برابط لفظي يجسد الرابط المعنوي والذي هو الانطباق والوصف . وهذا الرابط الشكلي يكون في المفرد كما يكون في الجملة وشبه الجملة. ففي المفرد صرح النحويون بأن الخبر أو الحال أو الصفة إن كانت مشتقة فإنها تتحمل ضميراً في المشتق عائداً على المبتدأ وصاحب الحال والموصوف وإن كانت جامدة– في الخبر مثلا – فقد يستغنى عن الضمير كما هو رأي البصريين اكتفاء بقوة الربط بأن يكون الخبر هو عين المبتدأ ولا يستغنى عنه عند الكوفيين الذين قالوا بتحمل الجامد للضمير الرابط . ويغلب المشتق في الحال والصفة . وتمت مناقشة الضمير في مبحث الاشتقاق.

وأما في الجملة فلا بد من الرابط و هو غالبا ما يكون الضمير في المعاني الثلاثة لما له من قوة العودة على صاحبه "لا بد للضمير من مرجع " وفي الحال فصل النحاة في الرابط فقالوا : هل هو الضمير وحده او الضمير والواو أو الواو وحده ؟، ففي الأول والثاني نجد الضمير ملحوظا، وربما يكون وحده الرابط.

و فيأن يكون الواو رابطا فقد عقد هذا المبحث للواو ودلالته الوظيفية و هل هو موجود في المعاني الثلاثة أو لا ؟وهل وجوده على نحو الربط أو هو وصلة في الكلام جاء لمعنى يقتضيه السياق؟

دلالة الواو الوظيفية مع المعاني الثلاثة

تحقيق وجود الواو مع المعاني الثلاثة:

ذكرنا في الفصل الأول أنّ الواو تقع بين المعاني الوظيفية الثلاثة وبين ما هي له. فتقع بين الحال وصاحبه نحو قوله تعالى:﴿وَأَخَافُ أَن يَأْكُلَهُ الذِّئْبُ وَأَنتُمْ عَنْهُ غَافِلُونَ﴾[١]، وقوله تعالى:﴿وَلَهُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ مُّطَهَّرَةٌ وَهُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾[٢].وتقع بين الصفة والموصوف نحو قوله تعالى:﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلاَّ وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ ﴾[٣]،أجاز ذلك الزمخشري[٤] كما سيأتي. وتقع بين المبتدأ والخبر أو ما أصله مبتدأ وخبر[٥]، كقول الشاعر :

ليس شئٌ إلا وفيه إذا ما قابلته عينُ البصير اعتبار[٦]

وقول الآخر:

ما كان من بشر إلا وميتته محتومة لكنْ الآجال تختلف[٧]

وقد أجاز ابن مالك هذه الواو فيما أصله المبتدأ والخبر ((وربما شبهت الجملة المخبر بها في ذا الباب بالحالية فوليت الواو مطلقا))[٨]لأنهما من حيث المعنى واحد إلا أنّ الأول مطلق والثاني مقيد.

---

١ سورة يوسف : ١٣.

٢ سورة البقرة : ٢٥.

٣ سورة الحجر : ٤.

٤الكشاف : ٥٥٨.

٥شرح التسهيل : ١/ ٣٥٨ ، الجملة الاسمية : ٧٥ ، ١٠٢.

٦ شرح التسهيل : ١/ ٣٥٩.

٧السابق: الصفحة نفسها.

٨ تسهيل الفوائد : ٥٥

الاعتبار النحوي للواو:

يختلف النحاة في الواو وجوداً في اللغة ، واعتباراً في النحو العربي. فقد اثبتوا الواو مع الحال[١]، بل إنهم جعلوا لها باباً خاصا، وهي كثيرة في اللغة، ويُستشهد بها في النحو. ومنع أكثر النحاة الواو بين الصفة والموصوف، وتأولوا ما جاء منها على الحالية [٢]، لأنها جاءت على غير القياس النحوي وهو مع ذلك موجودٌ في الكلام العربي والقرآن الكريم و إن لم يبوب له النحاة بابا خاصا. وأقل منه الواو بين المبتدأ والخبر، ومنع أكثر النحاة ذلك، وقالوا بأنه لم يأت شاهد يعتد به بهذا المعنى . فلا قيمة لوجوده، وعلى هذا لم يجعل النحاة بابا أو مبحثا بعنوان الواو بين المبتدأ والخبر.

ومن حيث الاعتبار النحوي، جعل النحاة هذه الواو رابطا بين الحال وصاحبه[٣]، وحدها كما في قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالُواْ لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَى أَبِينَا مِنَّا وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾[٤]،وقول ﴿عُصْبَةٌ﴾[٤]،وقول امرئ القيس :

وقد أغتدي والطير في وكناتها بمنجرد قيد الاوابد هيكل[٥]

أوهي والضمير كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُواْ الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاَةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾[٦]،وكقول النابغة :

لكلّفتني ذنبُ امرئٍ وتركته كذي العر يكوى غيره وهو راتع[١]

١ينظر أوضح المسالك: ٢/٣٥٠، دلائل الإعجاز ١٥٦-١٧٠

٢ ينظر مغني اللبيب : ٤٧٧

٣ ينظرشرح ابن الناظم :٣٣٧

٤ سورة يوسف : ٨

٥ديوانه : ٤٥

٦ سورة المائدة : ٥٥

وفي الصفة يقول من قال بها بين الصفة والموصوف:((وإنما توسطت لتوكيد لصوق الصفة بالموصوف))[٢] وهو غير مقيس عند النحاة ،فيقتصر به على السماع فقط، بل يلجأ النحاة إلى تأويله بواو الحال((إذ الحال متى امتنع كونها صفة جاز مجيئها من النكرة))[٣].

وفي الخبر تضعف دلالة الواو على الربط واللصوق ،فلا تكون رابطا وجاءت في ما أصله المبتدأ والخبر،((واقتران خبرها بواو إن كان جملة موجبة بعد إلا))[٤]ولا تسمى رابطا ، لذا عبر ابن مالك بقوله " وليت الواو"[٥]،وقال في شرحه[٦] :ومثال تشبيه الجملة الخبرية بالحالية في اقترانها بالواو قول الشاعر[٧]:

فظلوا ومنهم سابق دمعه له وآخر يثني دمعة العين بالمهل

وقول الأخر[٨] :

وكانوا أناسا ينفحون فأصبحوا وأكثر مايعطونك النظر والشزرْ

ويمكن للدراسة الوظيفية للنحو العربي، أن تنظر إلى دلالة هذه الواو وظيفيا ، فبعد إثبات وجودها في اللغة ، ورأي النحو فيها ، وجودا واعتبارا. يمكن أن تدرس هذه الواو مع المعاني الثلاثة _التي يجمعها جامع واحد_ ويفسر هذا الوجود تفسيرا وصفياً، من حيث المظهر الدلالي لتلك الواو، الذي يكاد يكون مظهرا واحدا، في تلك المعاني الثلاثة .

١ديوانه: ٧٧.

٢الكشاف : ٥٥٨.

٣مغني اللبيب : ٤٧٧.

٤ تسهيل الفوائد: ٥٥.

٥السابق: ٥٥.

٦ شرح التسهيل :٣٥٩/١ ،٣٦٠.

٧ غير منسوب ذكره في شرح التسهيل :٣٦٠/١.

٨ البيت لأعشى تغلب ربيعة بن نجوان ينظر شرح التسهيل :٣٦٠/١.

ومما يساعد على هذا البحث، أنّ الدراسة الوصفية تعتني بالوجود اللغوي، كثرة وقلة وندرة ،وتعتني بأسباب ذلك "هذه الندرة في هذه الواو مع الخبر، والقلة مع الصفة " والتي تشكل مدخلا لإثبات الحقيقة الواحدة لهذه الواو. ثم تكون أنماطاً لغويةً، التي متى ما تشخصت في النصوص ،استحقت الشكل اللغوي الخاص بها وما يتلاءم معها من ألفاظ، مع كون حقيقتها واحدة .

معنى ذلك : إنّ الحال وصف على الانقطاع فتكثر فيه الواو ،والصفة تابعة للموصوف لا حكم عليه فتقل فيها الواو، والخبر حكم لازم هو نفس المبتدأ فتندر فيه الواو، فالتشخص والظهور في هذه الواو يعطيها المعنى الوظيفي في لصق المعاني بما هي له أو ربطها ،إذا كان المعنى محتاجا لها أو كان الشكل يتطلبها وأنها موجودة مع جنس هذه المعاني _وهو الوصف أو النمط الوصفي العام كحقيقة لغوية _ وهو جنس هذه الأشكال، التي يلجأ إليها في معان خاصة، يتطلبها السياق أو المعنى العام أو مقتضى الحال.

مواضع الواو وأنواعها

قبل الحديث في هذا المظهر النحوي للواو ، ينبغي تحرير موضع هذه الواو مع المعاني الثلاثة ومعرفة نوعها الذي ترجع إليه:

الواو الداخلة على مفرد:

فمن المواقع التي تقع فيها : هي الواو الداخلة على مفرد، في أحد المعاني الثلاثة بين الأخبار المتعاطفة والمبتدأ واحد كقولنا : زيد شاعر وكاتب وعالم ومنه قوله تعالى: ﴿ هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ ﴾[1]، وبين النعوت المتعاطفة كقولنا : جاء زيد

---

١ سورة الحديد : ٣.

الشاعر والكاتب والعالم ومنه قوله تعالى ﴿الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا إِنَّنَا آمَنَّا فَاغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ، الصَّابِرِينَ وَالصَّادِقِينَ وَالْقَانِتِينَ وَالْمُنفِقِينَ ﴾[١]،وقول الشاعر :

بكيت وما بُكا رجل حزين على رَبعيَنِ مسلوب وبالي[٢]

وبين الأحوال المتعاطفة . عند من أجاز تعدد الحال . وهو رأي أغلب النحويين[٣] فتقول : جاء زيد ماشيا ورافعا رأسه ومنه قوله تعالى:﴿خَرُّوا سُجَّداً وَبُكِيّاً ﴾[٤] وقوله تعالى: ﴿أَنَّ اللّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَى مُصَدِّقاً بِكَلِمَةٍ مِّنَ اللّهِ وَسَيِّداً وَحَصُوراً وَنَبِيّاً ﴾[٥].

ويبدو أنّ هذه الواو قد جاءت لإشراك المعاني المتعاطفة بالحكم الواحد، وأنها لا تعني أنّ المبتدأ أو الموصوف أو صاحب الحال ، قد ارتبط بالمعنى الثاني بوساطة هذه الواو، وربط المعنى الوظيفي بما هو له، فمظهرها الدلالي هو الربط بين الأخبار والصفات والأحوال المتعاطفة.

الواو الداخلة على جملة

ومن المواقع المحتملة: الواو قبل جملة لها صلة بالكلام الذي قبله، ومن أمثلتها:

قول الشاعر :إنّ الثمانين –وبلّغتها– قد أحوجت سمعي إلى ترجمان[٦]

وقول الشاعر :وما أدري –وسوف اخال ادري – أقوم الُ حصنٍ ام نساءُ[٧]

---

١ سورة آل عمران : ١٦ ، ١٧.

٢البيت لابن ميادة :من شواهد سيبويه ٢١٤/١ ، مغني اللبيب : ٢٦٥ .

٣ ينظر الحال في الجملة العربية : ٣٧٤.

٤ سورة مريم : ٥٨.

٥ سورة آل عمران : ٣٥.

٦ينظر :مغني اللبيب : ٥٠٨.

٧السابق: ٥١٧.

وقول الشاعر :يمشون قد كسروا الجفون الى الوغى متبسمين وفيهم استبشار[١]

وقول الشاعر: يقول وقد ترى الوظيف وسامها ألست ترى أن قد أتيت بموعد[٢]

فالواو واقعة بعد اسم "صالح أن يكون مبتدأ أو صاحب حال أو موصوف " تلته جملة لها صلة بما قبلها وهذا قريب من المعنى المطلوب.

وهناك جمل أخرى تلي الواو إلا أنها لا تتصل بما قبلها كقوله تعالى: ﴿مَن يُضْلِلِ اللَّهُ فَلاَ هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾[٣] ومنه قوله تعالى: ﴿كَأَن لَّمْ يَغْنَوْاْ فِيهَا أَلاَ إِنَّ ثَمُودَ كَفَرُواْ رَبَّهُمْ أَلاَ بُعْداً لِّثَمُودَ ،وَلَقَدْ جَاءتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبُشْرَى﴾[٤]

ولقد عقد النحاة مباحث لهذه الجمل[٥]، بغض النظر عن وجود الواو. يدرسون فيها تلك الجمل وعلاقتها بما قبلها من حيث الموقع الإعرابي. ويمكن الإفادة من كلامهم هنا.

فقد قسّم النحاة الجمل إلى ما لها محل من الإعراب، وما ليس لها محل من الإعراب. والتي لها محل من الإعراب، هي التي تقع موقع المفرد.[٦]أي((أنها تحمل معنى وظيفيا عاما في دلالتها على الخبر أو الإنشاء أو التمني أو الشرط أو غير ذلك، ولها معنى آخر وهو معنى وظيفيٌ خاص))[٧]، له اتصال معنوي وسياقي ودلالي بما قبله .

فهذه الواو تحمل معنى جديدا، يختلف عن المعنى الذي تحمله الواو بين المعاني

١ينظر دلائل الإعجاز : ١٦٢.

٢ينظر خزانة الأدب : ١٥١/٣ ، شرح المعلقات للزوزني : ١٢١ .

٣ سورة الأعراف : ١٨٦.

٤سورة هود :٦٨,٦٩

٥ينظر مغني اللبيب ٥٠٠ –٥٦٠ .

٦ينظر السابق: ٥٠٠.

٧اللغة العربية معناها ومبناها :١٦٤.

المتعاطفة، وهو الجمع فيما بينها. وقول النحاة :إنّ الجملة الحالية تختلف عن الجملة الاعتراضية، بأن الثانية قد تقع غير خبرية، وقد تتصدر بدليل استقبال، وقد تقترن بالفاء[١]. هو عارض لعدم وقوعها موقع المفرد ، وأن كلتا الجملتين- الحالية والاعتراضية- جاءت بعد كلام يتصل دلالياً بما قبله، لأن التعليق في الكلام حاصل في الجمل وفي المعنى العام. كما هو حاصل بين المفردات ليعطي الجملة معناها العام .إلا أنّ الأولى لها معنى وظيفي خاص تقع موقع المفرد . دون الثانية.

وقد وقعت الواو في جميع الأمثلة المتقدمة على الرغم من اختلاف معاني الجمل " اعتراضية أو حالية أو استئنافية" ،فالواو فيها "واو الاستئناف ، واو الحال"[٢] وتدخل هذه الواو ضمن "الواو الابتدائية " وهي ما يبتدأ بعدها بكلام جديد تام وتسمى الجملة بعده جملة ابتدائية[٣] ودليله اعتراض ابن هشام على مكي بن أبي طالب وأبي البقاء العكبري بقوله:((فان أرادا "أبو البقاء ومكي" بالابتداء الاستئناف فقولهما سواء))[٤] يوضح أحد مصاديق الابتدائية.

فتحرر لدينا موضع هذه الواو وهو أن يتقدم كلام متصل بما بعدها نحوياً ودلالياً . وبعدها جملة يصح أن تقع موقع المفرد، وهي الواو المبحوث عنها والتي تدخل بين شيئين وجوديين يؤدي كل منهما معنى وظيفيا خاصا وله محل في الجملة ومتلازمٌ مع المعنى الآخر وجوداً .

فالربط بين ما أصله المبتدأ "واو الجماعة في أصبحوا" والخبر "أكثر ما ".

١ينظر مغني اللبيب : ٥١٦.

٢ينظر السابق: ٤٧٠.

٣ينظر السابق : ٥٠٠.

٤مغني اللبيب: ٤٧١ يريد مكي بن أبي طالب وأبا البقاء العكبري.

المظهر الوظيفي لهذه الواو

تبين من المباحث السابقة . دراسة السمات بين المعاني الثلاثة والعلاقات السياقية فيها . أنّ المعاني الوظيفية الثلاثة أنماط تعبيرية، ضابطها الوصف وصحة الانطباق على موصوفها ،وتتخصص هذه الأنماط بالصور الكلامية. فتكون حكما على موصوفها تارة، وصفة له تلازمه تارة أخرى، وصفة على نحو الانقطاع تارة ثالثة . فهي بذلك مرتبة من حيث قوة وجودها في الكلام وقوة التلازم مع صاحبها وتأثيرها في فائدة الجملة ، وقد عبر النحاة عن هذه القوة والتأثير في الفائدة، بتعابير شتى منها العمدة[١]والإسناد في الكلام للتأثير القوي كالخبر، والتبعية[٢] ولما هو أقل تأثيراً كالصفة، والفضلة لما هو اقل منها كالحال[٣].

وفي ضوء ذلك يمكن تصنيف المظهر الوظيفي لهذه الواو مع المعاني الثلاثة في جهتين:

الأولى : نوع ما دخلته الواو من مباني المعاني الثلاثة.

الثانية : قيمة وجودها مع كل واحد من المعاني الثلاثة.

الجهة الأولى: نوع ما دخلته الواو من مباني المعاني الثلاثة

الثابت عند النحويين أنّ واو الحال تدخل على الجملة دون المفرد[٤].((إنها[الحال] في الحقيقة وصف لذي الحال فلا يدخلها الواو كالنعت ثبت أن أصلها أن تكون بغير واو ، لكن خولف الأصل فيها إذا كانت جملة لأنها بالنظر إليها من حيث هي جملة مستقلة في الإفادة فتحتاج إلى ما يربطها بما جعلت حالا عنه))[٥].

---

١ ينظر أوضح المسالك : ٢/٢٩٥.

٢ ينظر شرح ابن عقيل : ٢/١٧٨.

٣ ينظر شرح الألفية لابن الناظم : ٣١١.

٤أوضح المسالك : ٢/٣٠٥.

٥الإيضاح : ١٦٨.

أما الصفة فلا تقع فيها الواو سواء أكانت جملة أم مفرداً عند أكثر النحويين. وما جاء فيها أُول على أنه حال أو هو إلحاق للجملة الوصفية بجملة الحال[١].وإذا ثبت أنّ تلك الواو واقعة بين الصفة والموصوف بنفسها أو إلحاقا لها بجملة الحال ، فإن هذه الواو في الصفة لا تدخل إلا على الجملة كما هو ظاهر من الشواهد القرآنية والشعرية المتقدمة .

أما الخبر : فالواو فيه ترد في ما أصله المبتدأ أو الخبر ،وقد ذكر علماء النحو أنها جاءت تشبيها لها بجملة الحال، وذلك((لأنها شبهت الجملة المخبر بها في ذا الباب بالحالية فوليت الواو مطلقا))[٢].

وبالجملة، فإن المعاني الثلاثة لكونها وصفا لصاحبها خبراً أو نعتاً أوحالاً ،وأنها منطبقة عليه واصفة له، لا يفصل بينها وبين من هي له فاصل[٣]،فلا تحتاج إلى الواو الرابطة في المفرد. وثبت بذلك أنّ موقع الواو، هو قبل جملة الوصف لا قبل المفرد ولا قبل شبه الجملة . وأن ذلك يقع في الجملة الحالية ،وألحقت بها الجملة الوصفية والجملة الخبرية[٤].

الجهة الثانية : قيمة وجود الواو مع المعاني الثلاثة

تختلف قيمة هذه الواو وتأثيرها باختلاف النمط الكلامي الخاص وتتحدد تلك القيمة في كل واحد منها :

أولا : الخبر : الخبر حكم على صاحبه يطلبه السامع ابتداءً، وهو لازم للمبتدأ فلا يحتاج إلى ما يثبت لصوقه به. فندرت الواو فيه. وسوّغ فيما أصله المبتدأ والخبر ،أي بعد دخول القيود على الجملة من نواسخ وغيرها. وقول ابن مالك: "في ذا الباب

١ينظر مختصر المعاني ٣١٣.

٢تسهيل الفوائد : ٥٥.

٣ينظر شرح ابن الناظم : ٣١١.

٤ ينظر مختصر المعاني : ٣١٣.

بالحالية فوليت" فيه إشارتان: الأولى قوله " ذا الباب " ويعني به باب النواسخ، والثانية إن الشبه وقع بعد أن ضعفت قوة الربط بين المبتدأ والخبر بقيود السلب أو الزمن أو تحديد المشاعر المصاحبة للحكم[١] فجاء قوله وليت الواو مطلقا .

ثانياً : الصفة : والصفة تابع وهي الموصوف في جهة من جهاته : وقلت فيها الواو لان الصفة ملاحقة للموصوف، فتجئ لتأكيد ذلك اللصوق[٢]، لمن أراد إنكاره أو تضعيفه لدى السامعين. ومنه قوله تعالى:﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا ﴾[٣]وقوله تعالى: ﴿وَعَسَى أَن تَكْرَهُواْ شَيْئاً وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَعَسَى أَن تُحِبُّواْ شَيْئاً وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ﴾[٤] وقوله تعالى:﴿وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾[٥] وتكثر في الكلام بعد إلا كقوله تعالى:﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلاَّ وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ ﴾[٦].

إلا أن النحويين لم يبوبوا لها بابا خاصا، كما فعلوا مع أُختها واو الحال، بل راحوا يدافعون عن قواعدهم بشتى السبل، مع أننا نجد الواو في تلك القواعد اقرب لالتزام النحاة بقاعدة "أنّ الجمل بعد النكرات صفات"[٧] فهذه جمل وقعت بعد نكرة وهي وصف لها . على المعنى العام . فلماذا لا تكون نعتا لها مع وجود هذه الواو .

يسمي النحاة هذه الواو" واو الحال " وأن صاحب الحال جاز أن يكون نكرة بمسوغ، وأن الصفة متى امتنعت بعد النكرة كانت حالاً[٨].أما البلاغيون فلم ينكروها ولم يثبتوها .بل إنهم شبهوا هذه الواو الداخلة على جملة الصفة بالواو الحالية، وهي

---

١ ينظر الجملة الاسمية : ٧٥.

٢ ينظر الكشاف : ٥٥٨.

٣ سورة البقرة : ٢٥٩.

٤ سورة البقرة : ٢١٦.

٥ سورة الكهف : ٢٢.

٦ سورة الحجر : ٤.

٧معاني النحو : ١٦٦/٣.

٨مغني اللبيب : ٤٧٧-٤٧٨ ، وينظر النعت في التركيب القرآني : ٦٨/٢-٧٠.

بذلك التشبيه ملحقة بها ((والجملة الوصفية المصدرة بالواو التي تسمى واو تأكيد لصوق الصفة بالموصوف فعلى سبيل التشبيه والإلحاق بالحال))[١].

أما المفسرون ومنهم الزمخشري وتبعه بعض النحاة فقد أجازوا أن تكون " ولها كتاب معلوم " صفة. يقول الزمخشري بأنها:((جملة واقعة صفة لقرية والقياس أن لا يتوسط الواو فيها كما في قوله **تعالى** :﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ﴾وإنما توسطت لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف كما يقال في الحال جاءني زيد عليه ثوب و جاءني زيد وعليه ثوب))[٢].ونعته النحاة بالواهم[٤]. وحقيقة الأمر أنّ هؤلاء النحاة إنما يدافعون عن قواعدهم ليس غير والمفسرون أثبتوها ولا يريدون القياس عليها دفاعا عما ورثوه من قواعد النحاة . وقد منع أكثر النحاة ذلك قياسا[٥].وأيُّ قياس هذا ؟ والقرآن صرح به في أكثر من موضع، وعلى ماذا نقيس إذن، وهل بعد كتاب الله شي يقاس عليه، وفيه تبيان كل شيء.

ومن الدارسين المحدثين من قال بزيادة هذه الواو، ثم عقب بأنه قياس يتبع[٦]. ولا معنى للقول الأول، فلا زيادة إذا كانت قياسا يحتذي به في أساليب العربية. فهو يقول:((فالملحوظ أنّ" الواو" في تراكيب الآيات القرآنية هي زائدة بين جملة النعت ومنعوته فهي تلتصق بجملة النعت لتقوي دلالتها على النعت ولتزيد التصاقها بالمنعوت على وجه التأكيد دون أن تصلح وحدها للربط ويسمونها بذلك "واو اللصوق" والمراد باللصوق هو التصاق الصفة بالموصوف في المعنى وإن فصلت بينهما لفظا))[٧]. ونراه في موضع آخر معقبا على هذه الواو واستخدامها في العربية، العربية، وضرورة كونه أسلوبا لها ((وما بقي إلا أن نحكّم القرآن في إتباع أساليبه

١مختصر المعاني : ٣١٣.

٢ سورة الشعراء ٢٠٨ .

٣ الكشاف : ٥٥٨.

٤ ينظر شرح التسهيل ١/ ٣٥٩.

٥ ينظر الصبان : ٢/ ١٧٦ ، الاشموني : ٢/ ١٧٥.

٦ ينظر النعت في التركيب القرآني : ٢/ ٦٦– ٧٣.

٧السابق : ٢/ ٦٧.

وانتهاج قواعده بأن نجعل الواو الداخلة على جملة النعت أمرا مباحا نقيس عليه أساليبنا))[١] ومن الدارسين المحدثين ،من ألمح إلى أنّ دخول هذه الواو يخل بقواعد العربية ، وينبغي الاقتصار في ذلك على المسموع ، وعدم القياس عليه .

ولو أنه فعل كما فعل المتأخرون من النحاة ، لكان أخف وطأة. وذاك لأنهم لم ينكروها وينكروا قياسيتها ، بل تأولوا وجودها وحكم عليها بأنها واو الحال. إلا أنّ هذا الرأي الحديث، لا يؤيد استعمالها في أسلوب عربي فصيح ، ويقتصر على الأساليب المسموعة من القرآن الكريم. لأنها لا تليق في هذا الزمن فهو يقول:((لا تصلح الواو التي تسبق . أحياناً . الجملة الواقعة نعتا أن تكون للربط .فإنها واو زائدة تلتصق بهذه الجملة لتقوي دلالتها على النعت وتزيد التصاقها بالمنعوت دون أن تصلح للربط))[٢] ثم قال عن تلك الزيادة بعد أن ثبتت عنده ((وقد اختلف النحاة : أ زيادتها قياسية أم سماعية ؟ . والأرجح عندهم برغم مجيئها في القرآن . أنها سماعية وهذا عجيب منهم لأن معناه أن بعض التراكيب القرآنية لا يصح محاكاته ولا صوغ أساليبنا على نهجه مع اعترافهم أنّ القرآن أسمى لغة بيانية وأعلى كلام بليغ))[٣] ومع كل هذا الهجوم على نحاة العربية ودفاعه عن القرآن الكريم إلا أنه عاد ليقول كلاما يناقض سابقه ويلمح إلى الاقتصار على السماع في زماننا على اقل تقدير .

يقول:((نعم قد يكون الأنسب اليوم الوقوف بزيادة هذه الواو عند حد السماع تجنبا لإساءة فهمها والخلط بينها وبين الأنواع الأخرى ولا ضرر ولا تضييق في الأخذ بهذا الرأي ،لكن الأنسب[الذي يراه]لا يحرم غيره مما هو صحيح مباح))[٤]

ولا ندري بماذا يختلف هذا الزمن عن غيره من الأزمنة، ولماذا خص بتلك السابقة في اللغة العربية ،والأولى تشريع قاعدة تنسجم مع روح اللغة والقرآن العظيم

١النعت في التركيب القرآني: ٢/ ٧١.

٢النحو الوافي : ٣/ ٤٧٩.

٣السابق الصفحة نفسها .

٤السابق: ٣/ ٤٧٩– ٤٨٠.

لا هذه الأحكام. ويمكن القول : إنّ ما قال به النحويون[١]، من جعل تلك الواو واو الحال، هو قسر لقواعد الإعراب، وجرها لغير ما وضعت له، منهم أنفسهم .إذ كان الوضع والتقعيد بعد استقراء كلام العرب، والتثبت من صدوره من بدوي هنا أو بدوية هناك، فما بالهم لا يستطيعون وضع قاعدة لتلك الواو، مع ظهورها وظهور دلالتها في الجملة العربية . وقد أحسن بعض الدارسين صنعا، إذ جعلوها قياسا يحتذي مقتفين في ذلك اثر المفسرين الذين يحاولون الدفاع عن القرآن الكريم أمام ما شذ من آراء تضعفه .

ويؤخذ عليهم القول بزيادتها[٢]، ظنا منهم أنها للربط ، ولا رابط بين الصفة والموصوف، فالتجؤوا للقول بالزيادة وهو ليس ما ظنوه كما سيأتي .

معنى اللصوق في الواو

يعبر كثير من النحاة_ كما مر– عن الواو بين الصفة والموصوف "واو اللصوق " ومعنى اللصوق هو ((تأكيد لصوقها بموصوفها وإفادتها إن اتصافه بها أمر ثابت))[٣] . وعبر بعض الدارسين المحدثين عنها بقوله ((والمراد باللصوق هو اتصاف الصفة بالموصوف في المعنى وان فصلت بينهما في اللفظ))[٤]والأمر ذاته عند المفسرين[٥].

وأنّ هذه الواو موجودة بين الوصف "بمعناه العام" الذي يشمل الخبر والصفة والحال، وهو ما سمي بالنمط الكلامي العام ، وبين ما هو له. ويتدرج هذا الوجود كثرة وقوة من: ما بين المبتدأ والخبر. وهو نادر وما بين الصفة والموصوف .وهو قليل بحسب رأي النحاة والى ما هو كثير وهو ما بين الحال وصاحبه فهو مبوب

١ينظر حاشية الصبان : ٢/ ١٧٩ ، مغني اللبيب : ٤٧٧.

٢النحو الوافي : ٣/ ٤٧٩ ، النعت في التركيب القرآني : ٢/ ٦٧ .

٣مغني اللبيب : ٤٧٧.

٤النعت في التركيب القرآني : ٢/ ٦٧ ، معاني النحو : ٢/ ٢٥٨.

٥ الكشاف : ٥٥٨.

هناك بأبوابه الثابتة ، وعند ملاحظة الواو نجدها تكثر كلما ابتعد اللفظ والمعنى عن ما هو له:

ففي اللفظ : فإنها في الحال لا تقع إلا مع الجملة[١]، وهي عند النحاة فرع من المفرد ، وإنها تكثر مع الجمل الاسمية، وتجوز مع الجملة الفعلية المنفية والجملة الماضوية ، وتمتنع مع الجملة الفعلية، التي يكون فعلها مضارع مثبت ،لأن المضارع يضارع اسم الفاعل . أصل الوصف . في حركاته وسكناته ومعناه ،ولأن الأصل الإخبار بالفعل أو ما هو جار مجرى الفعل فكلما ابتعد من ذلك دخلت الواو لتأكيد لصوق الحال بصاحبها. وهكذا الأمر في جملة الصفة وأنها تقع مع الجملة الوصفية مع إلا كثيرا، وبعد منعوتات خصصت أو عمت[٢] . وإنها تقع في الجملة الخبرية بعد دخول النواسخ المقيدة لحكمها .

وفي المعنى : فإنها وقعت حين ابتعد الوصف عن ذهن السامع في وصف ما قبله بأن كان سببيا او للتقوّي[٣]أو كان غريبا عليه أو كان السامع معاندا ((وقد تزاد الواو بعد إلا لتأكيد الحكم المطلوب إثباته إذا كان في محل الرد والإنكار))[٤] . فحين يكون الحكم على الانقطاع في الحال، جيء بالواو دائما متى امتنعت الألفاظ صياغة الحكم بدونها، حتى إن قرب المعنى وصار سهل المنال . وحين يكون الحكم تابعا لمتبوعه يلازمه ويلاحقه جيء بالواو متى امتنع فهم الحكم أو أريد التأكيد عليه بقوة لذا كانت قليلة في الكلام .وحين يكون الحكم مطلوبا بنفسه، كما في الخبر، لم يحتج إلى هذه الواو إلا نادرا ،لذا قلت هذه الواو .

ثالثاً : الحال : الحال وصف على الانقطاع يصف صاحبه فيكون خبرا عنه في المعنى[٥] : وتكثر الواو مع الحال وهي مبوبة بأبوابها الثابتة في معظم كتب النحو

١ينظر دلائل الإعجاز : ١٥٦.

٢ ينظر أوضح المسالك ٣٠٦/٢.

٣ ينظر الإيضاح ٩٠.

٤معاني النحو : ٢/ ٢٥٨.

٥ ينظر شرح الألفية لابن الناظم : ٣١٦ ، دلائل الإعجاز : ١٦٤.

العربي[١] وكتب البلاغيين[٢] ، وأنها تدخل على الجملة دون المفرد[٣] كما تقدم فهي بذلك تشترك مع الواو الداخلة على جملة الصفة والداخلة على جملة الخبر.

وهذه الواو تقع مع الجملة الحالية بثلاث صور ، ممتنعة وجائزة وواجبة[٤] والجائزة بثلاث صور راجحة ومرجوحة ومستوية الرجحان[٥] ، ذكر ذلك البلاغيون لأهميته عندهم وعدم اكتراث النحويين به ، لأنهم افرغوا النحو من معانيه[٦] فلم تعد هناك أهمية لذكر الرجحان لأنه من علوم المعاني وليس الإعراب.

اعتمد النحاة لتقسيم الجملة الحالية قسمةً شكليةً فقالوا:((الجملة الحالية اما ان تكون اسمية أو فعلية والفعلية إما مضارع أو ماض ، وكل واحدة من الاسمية والفعلية إما مثبتة أو منفية))[٧] ثم فصلوا وجود الواو فيها في ضوء هذا التقسيم.

فمن الصورة التي يمتنع فيها ذكر الواو : هي كون الجملة مصدرة بالفعل المضارع المثبت[٨] وذكر البلاغيون سبب ذلك ((إنّ كل جملة وقعت حالا من الواو فذلك لأجل أنك عمدت إلى الفعل الواقع في صدرها فضممته إلى الفعل الأول في إثبات واحد))[٩].كقوله تعالى:﴿ وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ ﴾[١٠]ويقول الرضي:((والمضارع المثبت المثبت بالضمير وحده، وذلك لأن المضارع على وزن اسم الفاعل لفظا، وبتقديره

---

١ ينظر: أوضح المسالك : ٢/ ٣٥٠– ٣٥٨ ، شرح الألفية لابن الناظم: ٣٣٦– ٣٤٤، شرح ابن عقيل : ١/ ٥٩٤– ٥٩٨ ، النحو الوافي : ٢/ ٣٩٤– ٣٩٩ ، معاني النحو : ٢/ ٢٥٦–٢٦٥.

٢ ينظر دلائل الإعجاز : ١٥٦– ١٧٠ ، الإيضاح : ١٦٧– ١٧٨ ، مختصر المعاني : ٣١٣– ٣٢١ .

٣ ينظر مختصر المعاني : ٣١٣.

٤معاني النحو : ٣٥٦.

٥ دلائل الإعجاز : ١٦٠– ١٦٢.

٦ ينظر القزويني و شروح التلخيص : ١٨٥– ١٨٦.

٧ شرح ابن عقيل : ١/ ٥٩٦– ٥٩٧.

٨ أوضح المسالك : ٢/٣٥٥.

٩دلائل الإعجاز : ١٦٤.

١٠سورة المدثر : ٦.

معنى، فجاءني زيد يركب، بمعنى: جاءني زيد راكبا، ولا سيما وهو يصلح للحال وضعا، وبين الحالين تناسب، وإن كانا في الحقيقة مختلفين))[1].

ومن الصورة التي تجب فيها الواو وهي الجملة الاسمية واشترط بعضهم أن يكون صدرها صاحب الحال[2]أو الجملة الفعلية التي فعلها مضارع مقترن بقد[3] فمثال الأولى قوله تعالى:﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللّهِ إِلاَّ وَهُم مُّشْرِكُونَ ﴾[4].ومثال الثانية قوله تعالى:﴿ يَا قَوْمِ لِمَ تُؤْذُونَنِي وَقَد تَّعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُم﴾[5].

ومن الصورة التي يجوز فيها الواو وعدمه : صورة الماضي المحقق بقد وصورة المضارع المنفي والجملة الاسمية وغير ذلك وهي في مراتب من القوة والضعف صورها النحاة بالكثرة والقلة فما كان كثيرا في اللسان العربي كان قويا فصيحا لكنه لا يمنع من غيره ،وما كان قليلا في اللسان العربي، كان ضعيفا غير فصيح. وبالجملة فإن الواو من حيث الجواز في ذكرها وعدمه تتدرج وجودا في الكلام العربي بحسب بُعد جملة الحال من الاتصال بالفعل الذي قبله .

فالجملة الفعلية التي فعلها ماض المصدرة بقد تأتي بالواو كقوله تعالى :﴿أَفَتَطْمَعُونَ أَن يُؤْمِنُواْ لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلاَمَ اللّهِ ﴾[6]،وبدونه كقول الشاعر[7]:

متى أرى الصبح قد لاحت مخايله والليل قد مُزقت عنه السراويل.

والمضارع المنفي يأتي بغير الواو كقول الشاعر[8] :

مضوا لا يريدون الرواح وغالهم من الدهر أسباب جرين على قدر

---

١ شرح الرضي للكافية:٢/٤٤

٢ ينظر دلائل الإعجاز :١٥٧ ،شرح الألفية لابن الناظم:٣٤٢.

٣ ينظر شرح الألفية لابن الناظم:٣٣٨.

٤ سورة يوسف ١٠٦.

٥ سورة الصف : ٥.

٦ سورة البقرة : ٧٥ .

٧ ينظر دلائل الإعجاز :١٦٢.

٨ ينظر دلائلالإعجاز:١٦١.

وقول الشاعر[1] :

أقادوا من دمي وتوعدوني وكنت وما ينهنّني الوعيد

وفصل النحاة والبلاغيون، في هذه الأبواب لجملة الحال بالواو وبدونها[2].

ويمكن القول :يراعى في هذه الواو في وجوبها وجوازها وامتناعها، جانب الشكل والمعنى معا. ففي الشكل يكون الفعل المضارع المثبت هو أصل الإخبار ـ إذ الوصف يوصف بأنه جار مجرى الفعل . فلا تلحقه الواو ، والجملة الاسمية التي يتكرر فيها ضمير صاحب الحال توجب الواو، لكونها منفصلة عن الجملة الأولى، وتكرر صاحب الحال إشعارٌ بإعادة الجملة، فاحتاجت إلى ما يربطها بالجملة الأولى. وتتدرج مراتب الجواز في الشكل بين هذين الشكلين . وفي المعنى فإن ما جاء منها بغير الواو، فلكونك ضممت الفعل الثاني إلى الفعل الأول بإثبات واحد، وما جاء منها بالواو فلكونك تستأنف خبرا جديدا غير قاصد أن تضمه إلى الأول بإثبات واحد[3].

---

١ البيت لمالك بن رقية ينظر شرح الألفية لابن الناظم:٣٣٩.

٢ينظر: أوضح المسالك : ٢/ ٣٥٠– ٣٥٨ ، شرح الألفية لابن الناظم: ٣٣٦– ٣٤٤، شرح ابن عقيل : ١/ ٥٩٤– ٥٩٨ ، النحو الوافي : ٢/ ٣٩٤– ٣٩٩ ، معاني النحو : ٢/ ٢٥٦–٢٦٥.

٣ينظر دلائل الإعجاز ١٦٥.

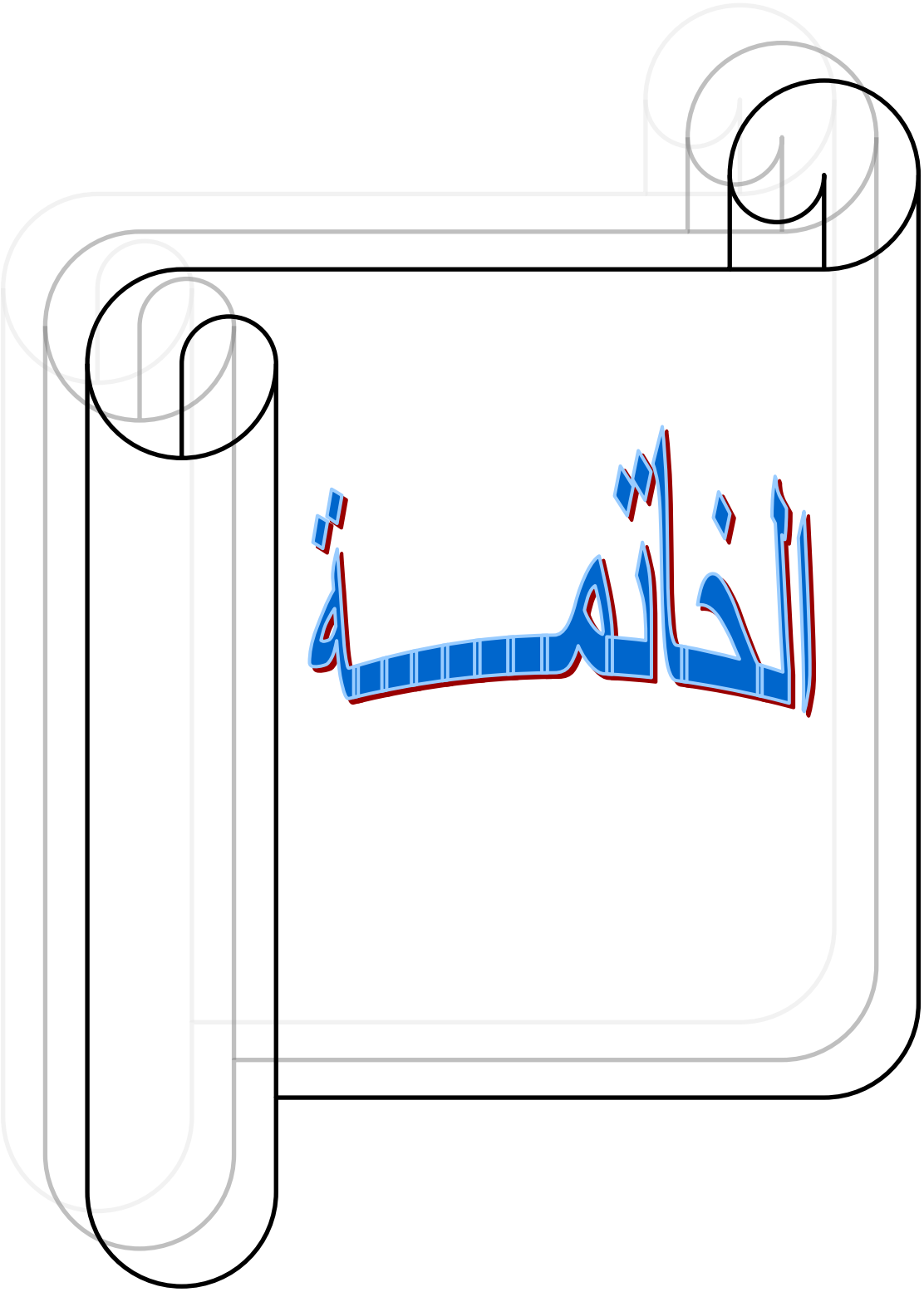
الخاتمة

الخاتمة

بعد هذا البيان في المعاني الثلاثة نقول:

لعل الميدان الواسع لهذه المعاني الثلاثة وهو القرآن الكريم والشعر العربي قد ترك لنا إرثا كبيرا منها، يمكن ملاحظته بعين القارئ واللغوي والناقد ،وأن إعادة دراسة هذه المعاني سوية هو نتيجة بحد ذاته. ويعطيك رؤية واحدة عنها مما يساعدك في إعادة صياغة بعض الأحكام، أو نقد الأحكام التي أطلقت بحقها مسبقا

فهذا الاختزال للمعاني الثلاثة بالوصف مفهوما مع سعة المصاديق لها في الكلام العربي ،جعل دراستها مجتمعة مثمرة. ويمكن في ضوئه ملاحظة بعض النتائج التي قد تكون موجودة عند بعض الباحثين وأهل النظر إلا أنها قد لا تخص المعاني الثلاثة معا.

ولعل الفكرة الأساسية التي ينطلق منها البحث التي تكررت كثيرا بين طياته لأهميتها، هي أنّ المعاني بوصفها معان وصفية لا توجد وحدها بل لا بد لها من موضوع تتحدث عنه أو تحكم عليه أو كما يعبر النحاة "ذات يقوم بها الوصف" ، وأن هذا الوصف هو القائم بالذات لا المشتق ،وأن المعاني الثلاثة هي مصاديق ذلك القيام بالذات .

لا حجة في تقسيم الجامد ،إلى ما هو مؤول بالمشتق وما هو ليس بمؤول بمشتق، فإن كل لفظ جامد في حد ذاته غير قابل للتأويل بالمشتق ،وأما إذا احتاجه السياق في كلام ما، فإن معناه يتأول بالوصف– الذي غالبا ما يُعبر عنه بالمشتق

وتكون العلاقة بين المعاني الثلاثة وبين ما هي لها هي علاقة الوصف بها. والإسناد وهو وصف الشيء و الحديث عنه والحكم عليه ، نراه متحققا هنا، وهو إسناد معنوي فيها ،فيكون الوصف منبع هذه المعاني و جنسها الأعلى الذي ترجع إليه وعنوانا عاما تدرس في ضوئه وحقلا دلاليا واحدا لها. وأن الإسناد المعنوي هو

السمة الأبرز لهذه المعاني في اشتراكها وتشابهها وصحة انطباقها على ما هي لها. و أنّ التمايز الذي يقع بينها هو علاقات لغوية في ضوء الأنماط الكلامية التي يضعها المتكلم حسب غاياته .

ويمكن القول: الإسنادُ في حقيقة أمره نسبةٌ تفيد فائدة ،والمراد به أن يُخبر في الحال أو في الأصل بكلمة أو أكثر عن أُخرى، على أن يكون المُخبر عنه أهم ما يُخبر عنه بذلك الخبر في الذكر وأخص به. وصحة الإسناد ثابتة في أصل اللغة لمعناها – الوصف – وهو من قواعدها المهمة وأحد أسس نظامها الذي وضع لها ، فالوصف لا يقوم إلا بالشيء فكان ذلك في النظام العام للغة ، وأما في الكلام وهو أمارات وعلامات اللغة ، فتشخص هذا الوصف بصورة كلامية حسب الطبيعة التركيبية للغة وغايات المتكلم ، فيكون خبرا هنا أو حالا هناك أو صفة هنالك ، ويثبت لكل واحد منها ما ثبت للوصف في أصل اللغة .

إن شدة التصاق تلك المعاني بما هي له يكون تعليقاً واقتضاءً لها ،فالاسم لا يكون مبتدأ إلا مع وجود الخبر، ولا يكون موصوفا إلا مع وجود الصفة، ولا يكون صاحبَ حال إلا مع وجود الحال . وهذا هو التعليق بين الكلم بعضه ببعض

ويمكن الاستنتاج : أنّ التطابق في المعنى لازم للمعاني الثلاثة مع ما هي له ويتمثل هذا التطابق بالتطابق بينهما في العدد وهو الإفراد والتثنية والجمع وفي النوع وهو التذكير والتأنيث لأنه يمس جنس المعاني الثلاثة وهو الوصف .وعبر عنه النحاة بأنه الوصف العام والمراد بالعام كل لفظ فيه معنى الوصفية جرى تابعا أو لا فيدخل فيه–بالإضافة إلى الصفة–خبر المبتدأ والحال في نحو زيد قائم ، وجاءني زيد راكبا.

أما التعيّن والعلامة الإعرابية ،فليست من معنى الوصف، لا بجنسه ولا بإفراده، فيكون التطابق فيها غير لازم للوصف، وإن جرى على أحد مصاديقيه – كالنعت– فهو يجري في الشكل لا في المعنى . وقد يكون لازم الوصف في انطباقه على موضوعه هو عدم التعين ، لأنّ التعيّن يناقض الانطباق والوصف والعموم .

المعاني الثلاثة تدخل ضمن حقل دلالي واحد و هو "الوصف"، فالحقل الدلالي هو مجموعة من الكلمات ترتبط دلالاتها وتوضع تحت لفظ عام يجمعها. والأصل أن تؤدى هذه المعاني بألفاظ مشتقة و ما جاء منها غير ذلك فانه يكون من التحول و النقل الاستعمالي إليها على قاعدة تعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد .و فائدة الوصف أن تكون معانيه الثلاثة علاقة مصححة لجواز التحول و النقل الاستعمالي بين المعاني .أي تحول استعمال اللفظ في غير ما استعمل فيه. ويمكن للتحول والانتقال الاستعمالي الحاصل في المفردات لتأدية الدور الوظيفي أن يحصل في الجمل ، فالجملة تؤدي معنى وظيفيا خاصا ، فضلا عن معناها الوظيفي العام ، وهي الجملة التي يسميها النحويون الجملة التي لها محل من الإعراب . والجملة التي لا تؤدي معنى وظيفيا خاصا ، هي الجملة التي لا محل لها من الإعراب. فالضابط في ذلك هو تأدية المعنى الوظيفي الخاص.

والرابط هو صلاحية الجملة في المعنى لأن ترتبط بما قبلها ، أو لنقل إنّ في الجملة معنى صالحا لأن يصف ما قبله بصورة من الصور .أما الصور التي أوردها النحويون فهي صور لفظية تشير إلى حقيقة الربط ومعناه ، فالربط بالرابط اللفظي مجرداً عن المعنى لا يكون ربطا ، كما يقولون في عدم صلاحية الجملة الإنشائية للوصفية والحالية. حتى مع ربطها بالضمير أو الواو أو بكليهما معا.

ويكون الظرف والجار والمجرور خبرا وحالا وصفة . وما ذُكر من استدلال أهل المعاني وعدم صحة التقديرات وقاعدة الدارسين المحدثين من النقل والتحول الاستعمالي وما تبين في ظرف الزمان والإخبار به .هي دلائل على ذلك ، وإقرار بحقيقة الظرف والجار والمجرور وصلاحيته لذلك بصورة من الصور. فكان ذلك – الإخبار بشبه الجملة وكونها حالا ووقوعها صفة – هو من العلامات والسمات التي كانت في المعاني الثلاثة .

ويستدل على عدم التقدير في الظرف والجار والمجرور بمسائل ثلاث : عدم التقدير أولى من التقدير ، ولا فائدة من التقدير إذا كان عاما ، وبعدم تحديد النحاة

ذلك المقدر وجنسه يمكننا القول: إنّ هذه الأقوال صنعها النحاة أنفسهم ،طلبا للمعنى. والأولى أن يترك الكلام على حاله وأن يعطى بيانا وإعرابا كما هو موجود ، لوضوح المعنى بهما.

والترتيب أو التقديم والتأخير مهم في المعاني الثلاثة ،وهو في حد ذاته: سبق المعاني إلى الذهن وتحديدها في ضوء وظائفها النحوية وفي كون المعنى الأسبق الذي يتطلب وصفا أو حكما هو مبتدأ أو موصوف أو صاحب حال والمعنى التالي الذي يصف هو خبر أو وصف أو حال ، وإن جرت سياقات الألفاظ في تقديم أحدهما دون الآخر

وإذا كان الخبر والصفة والحال متعددا لفظا ومعنى وما هو له واحد حقيقة وحكما فتلك صورة التعدد على موضوع واحد حقيقة أي لا يراد الإخبار عن أفراده ولا أجزائه وهذه الصورة من التعدد تصلح أن تكون من سمات المعاني الثلاثة الخاصة ، لأن التعدد حاصل بالوصف على موضوعة . وتبيّن قدرة الوصف في أصله على التعدد على موضوع واحد في آن واحد على أن لا يكون بين تلك الصفات تضاد أو تناقض

تسمية العلاقة بالحقيقية هنا والسببية هناك ينبغي أن يُعطى للخبرية وللحالية وللوصفية. وإلى علاقتها بما قبلها من الابتداء وصاحب الحال والموصوف وهي التي توصف بالحقيقية والسببية فلا بد أن يكون هذا الوصف راجعا إلى علاقتها بما قبلها لا بتأثيرها بما بعدها كقول النحاة "الوصف إن رفع ظاهرا فكذا وإن رفع مستترا فكذا "أو قولهم "جار مجرى الفعل أو غير جارٍ".

مصادر البحث ومراجعه

قائمة مصادر البحث ومراجعه

- ٠ القرآن الكريم
- إحياء النحو : إبراهيم مصطفى صححه محمد افندي مصطفى الفقيه مطبعة لجنة التليف والترجمة والنشر القاهرة الطبعة الثانية ١٩٩٢م
- أساس البلاغة : أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري ، دار المعرفة بيروت ، الطبعة الثالثة ٢٠٠٩م .
- أسرار البلاغة في علم البيان: الإمام عبدا لقاهر الجرجاني تحقيق محمد رشيد رضا ، دار الكتب العلمية بيروت لبنان الطبعة الأولى ١٩٨٨.
- أسرار العربية: كمال الدين أبو البركات بن سعيد الأنباري ، تحقيق : محمد بهجة البيطار ، مطبعة دمشق ، ١٣٧٧هـ ، ١٩٥٧م ٠
- أصول النحو العربي في نظر النحاة و رأى ابن مضاء و ضوء علم اللغة الحديث: الدكتور محمد عيد ،عالم الكتب ،القاهرة ١٩٨٩م .
- اصول تراثية في نظرية الحقول الدلالية: الدكتور أحمد زرزور منشورات اتحاد الكتاب العربي دمشق ٢٠٠٢م .
- الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن السراج النحوي البغدادي الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت الطبعة الثالثة ، ١٩٨٨ تحقيق : الدكتور عبد الحسين الفتلي
- أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة: الدكتور فاضل مصطفى الساقي، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، مصر ١٩٧٧
- ألفية ابن مالك في النحو والصرف: جمال الدين محمد بن عبدالله بن مالك الطائي الأندلسي .دار الكتب العلمية بيروت لبنان
- إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القران : أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري ، تحقيق : إبراهيم عطوه ، الطبعة الأولى ، مصطفى ألبابي الحلبي ، دار الكتب ، بيروت ، ١٩٧٩ م ٠ وقد صحح أسم الكتاب إلى : التبيان في إعراب القرآن في تحقيق آخر

- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين . أبو البركات عبدالرحمن بن أبي سعيد الأنباري الناشر : دار الفكر – دمشق
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري المصري تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ،المكتبة العصرية ، بيروت لبنان .
- الإيضاح في علوم البلاغة المعاني والبيان والبديع: الخطيب القزويني ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان .
- البحث النحوي عند الأصوليين:مصطفى جمال الدين دار الهجرة قم إيران الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ
- البيان في تفسير القرآن : السيد أبو القاسم الخوئي مطبعة العمال المركزية بغداد ١٩٨٩
- البيان في روائع القران. دراسة لغوية واسلوبية للنص القرآني: الدكتور تمام حسان عالم الكتب القاهرة ، مصر الطبعة الاولى ١٩٩٣م .
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : جمال الدين محمد بن مالك الطائي الاندلسي ، تحقيق : محمد كامل بركات ، وزارة الثقافة ، القاهرة ، ١٣٧٨هـ – ١٩٦٧ م .
- التعريفات ، معجم شرح الألفاظ المصطلح عليها بين الفقهاء والمتكلمين والنحاة والصرفيين: السيد الشريف علي بن محمد أبي الحسن الحسيني الجرجاني، مصر، مطبعة مصطفى البابي ، الحلبي ١٣٠٧ هـ. ١٩٣٨ م.
- تفسير أبي السعود محمد بن محمد العمادي المطبعة المصرية ١٩٢٨م بدون طبعة
- جامع الدروس العربية : الشيخ مصطفى الغلاييني ، راجعه ونقحه الدكتور عبد المنعم خفاجة، المكتبة العصرية .صيدا، لبنان الطبعة الثامنة والعشرون ١٤١٤ هـ.
- الجمل في النحو : الخليل بن احمد الفراهيدي تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة منشورات الاستقلال .مؤسسة الرسالة الطبعة الأولى ،إيران ١٤١٠
- الجملة الاسمية: علي ابو المكارم مؤسسة المختار للنشر الطبعة الاولى ٢٠٠٧م
- الجملة العربية والمعنى: الدكتور فاضل صالح السامرائي دار الفكر عمان الاردن الطبعة الثانية ١٤٣٠هـ
- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالكٍ ومعه شرح الشواهد للعيني ، تحقيق طه عبد الرؤف سعد، المكتبة التوفيقية، سيدنا الحسين مصر .

- الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة: زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري الناشر دار الفكر المعاصر بيروت الطبعة الأولى١٤١١تحقيق الدكتور مازن المبارك
- الحدود في النحو: علي بن عيسى الرماني تحقيق بتول قاسم ناصر نشرته كلية الآداب جامعة بغداد.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبدا لقاهر عمر البغدادي تحقيق عبد السلام محمد هارون مكتبة الخانجي بالقاهرة الطبعة الرابعة ١٩٩٧م
- الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني ، تحقيق : محمد علي النجار ، دار الكتب المصرية، المكتبة العلمية.
- دراسات في اللغة: الدكتور إبراهيم السامرائي ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٣٨١ هـ – ١٩٦١ م
- دراسات في فقه اللغة: الدكتور صبحي الصالح، دار العلم للملايين الطبعة التاسعة
- دلالة الالفاظ:الدكتور ابراهيم انيس مكتبة الانجلو المصرية بالقاهره ٢٠٠٤م.
- الدلالة السياقية عند اللغويين الدكتورة عواطف كنوش دار السياب الطبعة الاولى٢٠٠٦م
- دلائل الإعجاز في علم المعاني: الإمام عبدا لقاهر الجرجاني تحقيق محمد رشيد رضا ، دار الكتب العلمية بيروت لبنان الطبعة الأولى ١٩٨٨ .
- ديوان النابغة الذبياني طبع بطابع الهلال بالفجالة بمصر ١٩١١م
- ديوان امرئ القيس تحقيق حنا الفاخوري دار الجيل بيروت الطبعة الاولى ١٩٨٩م.
- سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى: محمد محيي الدين عبد الحميد مكتبة الرياض الحديثة بالرياض .
- شذى العرف في فن الصرف: الاستاذ الشيخ احمد الحملاوي ، مكتبة الرياض الحديثة بالرياض .
- شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ، تح : محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية صيد بيروت طبعة منقحة ١٩٨٨.
- شرح التسهيل: جمال الدين محمد بن عبدالله بن مالك الطائي الاندلسي ، تحقيق الدكتور عبدالرحمن السعيد ، ط١ ، مصر ، (د.ت) .

- شرح التصريح على التوضيح شرح على أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لابن هشام الأنصاري ، الجزء الثاني ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاؤه .
- شرح الرضي على الكافية ، رضي الدين الإستراباذي، تصحيح وتعليق : يوسف حسن عمر ، مؤسسة الصادق ، طهران .
- شرح الفية ابن مالك لابن الناظم لبدر الدين بن مالك تحقيق الدكتور عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد دار الجيل بيروت لبنان.
- شرح المعلقات العشر :القاضي الحسين بن احمد بن الحسين الزوزني منشورات دار مكتبة الحياة بيروت لبنان ١٩٩١م.
- شرح المفصل : موفق الدين بن يعيش النحوي ، صححه وعلق عليه شيخ الأزهر، إدارة الطباعة المنيرية .
- شرح جمل الزجاجي: جمال الدين بن يوسف بن أحمد ابن عبد الله ابن هشام الأنصاري المصري ، تحقيق الدكتور علي محسن عيسى مال الله عالم الكتب الطبعة الاولى ١٩٨٥م
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب :جمال الدين بن هشام الأنصاري المصري ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الفكر ، لبنان.
- شرح قطر الندى وبل الصدى :جمال الدين بن هشام الأنصاري ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، مكتبة الرياض الحديثة بالرياض .
- الصحاح في اللغة والعلوم: إسماعيل بن حماد الجوهري ، تقديم عبدالله العلايلي ، ط١ ، ١٩٧٤م ، بيروت .
- العربية والوظائف النحوية دراسة في اتساع النظام والأسلوب: الدكتور ممدوح عبد الرحمن دار المعرفة الجامعية مصر ١٩٩٦م.
- علم الدلالة: الدكتور أحمد مختار عمر مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع الطبعة الأولى ١٩٨٢م
- في التطبيق النحوي الصرفي:الدكتور عبده الراجحي دار المعرفة الجامعية الإسكندرية مصر
- في النحو العربي / قواعد وتطبيق: الدكتور مهدي المخزومي ، شركة ومكتبة ومطبعة مصطفى ألبابي الحلبي وأولاده ، مصر ، الطبعة الأولى ، ١٣٨٦هـ ، ١٩٦٦ م .

- في النحو العربي / نقد وتوجيه: الدكتور مهدي المخزومي ، دار الرائد العربي بيروت لبنان ، الطبعة الثانية ١٩٨٦ م ٠
- القاموس المحيط: مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي ، الطبعة الرابعة ، دار أحياء التراث العربي بيروت لبنان ،الطبعة الثانية ٢٠٠٣ م ٠
- القزويني وشروح التصريح: الدكتور أحمد مطلوب ، ساعدت على نشره ، منشورات مكتبة النهضة، بغداد الطبعة الأولى، ١٣٨٧هـ ١٩٦٧م ٠
- كتاب سيبويه: عمرو بن عثمان بن قنبر ، تح : عبد السلام هارون ، الطبعة الثالثة، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، مصر ، ١٩٨٨م ٠
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التنزيل: جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، دار المعرفة بيروت ، الطبعة الثالثة ٢٠٠٩م .
- لسان العرب: محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري ، دار صادر، بيروت ، الطبعة الاولى .
- اللغة العربية مبناها ومعناها: الدكتور تمام حسان عالم الكتب القاهرة ، مصر الطبعة الخامسة ٢٠٠٦م .
- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر: أبو الفتح ضياء الدين نصرالله بن محمد بن محمد بن عبدالكريم الموصلي ابن الأثير تحقيق : محمد محيي الدين عبدالحميد المكتبة العصرية – بيروت ، ١٩٩٥
- مختصر المعاني: سعد الدين التفتازاني ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد، منشورات سيد الشهداء ، قم ، ايران / ١ ، ١٤٠٩ هـ .
- المدارس النحوية: الدكتورة خديجة ألحديثي دار الأمل اربد الأردن، الطبعة الثالثة ٢٠٠١م٠
- المدارس النحوية: شوقي ضيف ، دار المعارف ، مصر ، القاهرة ، الطبعة السابعة ١٩٦٨ م ٠
- معاني الحروف للرماني:ابو الحسن علي بن عيسى الرماني تحقيق عبدالفتاح اسماعيل شبلي دار الشروق جدة ١٩٨٤م
- معاني النحو: الدكتور فاضل صالح السامرائي دار السلاطين عمان الأردن الطبعة الأولى ٢٠١٠ م.

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: جمال الدين بن هشام الأنصاري ، حققه وعلق عليه : الدكتور مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ، وراجعه : سعيد الأفغاني ، دار الفكر بيروت ، الطبعة السادسة ، ١٤٠٥ هـ ١٩٨٥م .
- مفتاح العلوم : أبو يعقوب يوسف بن محمد السكاكي ، حققه وقدم له وفهرسه نعيم زرزور، دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الثانية، ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٧ م .
- المقتضب : أبو العباس محمد بن يزيد المبرد ، تحقيق : محمد عبد الخالق عظيمة ، ، القاهرة ١٩٩٤
- من أسرار اللغة:الدكتور ابراهيم انيس مكتبة الانجلو المصرية القاهرة الطبعة الثامنة ٢٠٠٣م
- مناهج البحث في اللغة:الدكتور تمام حسان مكتبة الانجلو المصرية القاهرة ١٩٩٠م
- منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل: محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت لبنان .
- المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي "الأصول والامتدادات": الدكتور أحمد المتوكل : دار الأمان الرباط ٢٠٠٦م
- النحو الوافي :الدكتور عباس حسن ، دار المعارف ، مصر ٠ الطبعة الرابعة ١٩٧٦م.
- النحو الوصفي من خلال القران الكريم: محمد صلاح الدين مصطفى بكر دار غريب للطباعة القاهرة مصر
- النحو والدلالة (مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي): الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف، ط ١ القاهرة، سنة ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م.
- النعت في التركيب القرآني: الدكتور فاخر هاشم الياسري دار الشؤون الثقافية العامة بغداد العراق الطبعة الاولى ٢٠٠٩
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: جلال الدين السيوطي ، تحقيق : عبد العال سالم مكرم ، دار البحوث العلمية ، الكويت ، ١٣٩٧ هـ – ١٩٧٧ م .

الرسائل و الأطاريح والبحوث

- الإضافة وصور استخدامها في شعر النابغة الذبياني رسالة ماجستير مكتوبة بالآلة .الكاتبة ، لعباس عبادي عيدان، كلية الآداب جامعة البصرة ١٩٨٩.
- الحال في الجملة العربية. رسالة ماجستير، فاخر هاشم سعد الياسري كلية الآداب جامعة البصرة ١٩٨٦م.
- الخلاف النحوي في باب المبتدأ والخبر وما كان أصله المبتدأ والخبر رسالة ماجستير، هناء عيدان . كلية التربية جامعة بابل ٢٠٠٨
- الدلالة الوظيفية لأقسام الكلام المحولة رسالة ماجستير، لماجدة جميل خضير، كلية الآداب جامعة البصرة ٢٠١١
- العلاقة النحوية بين الخبر والحال والصفة دراسة تطبيقية في سورة يوسف(ع) رسالة ماجستير لـ علام جميل احمد شتيه جامعة النجاح فلسطين المحتلة.
- المطابقة في النحو العربي وتطبيقاتها في القرآن الكريم. رسالة ماجستير، فراس عصام شهاب السامرائي كلية الآداب جامعة البصرة ٢٠٠٥
- نظرة في الإعراب أ.د. عدنان عبدا لكريم جمعة بحث منشور في "أطراس" مجلة فصلية يصدرها قسم اللغة العربية –كلية الآداب جامعة البصرة العدد الثالث ٢٠٠٧م.
- نظرية الحقول الدلالية دراسة تطبيقية في المخصص لابن سيده أطروحة دكتوراه لهيفاء عبد الحميد كلنتن. كلية اللغة العربية جامعة أم القرى السعودية١٤٢٢هـ.

Summary

Summary: Abstract

The functional Relationship

between Predict, Mood and Adverb in Arabic Grammar

This thesis is talking about the Functional Relationship among the Grammatical Semantic and its benefit to Arabic Grammar. This relationship is a Comparison on Semantic and sets for to linguistic function - semantic- when parsing was launching by its form to show the common sense of the sentence. The three semantics - predict, mood, adverb- are among the verifications of this thesis.

The thesis is consisting of a preface and three chapters along with a conclusion.

Preface:

It is to study of the grammatical functions and the relationships among the grammatical functions in the Arabic Grammar and its functional relationship with the grammatical syntax and Arabic sentence. It is to choose the three semantics of this study in order to select.

Chapter First: (The Study of Mutual Characteristics among the Three Semantics)

It is theoretical study in accordance with the Descriptive Syllabus and criticizes some point of views that differ with this syllabus. It is consisting of:

Forward: To study the semantic in the language and the etymology and criticizing these terms.

First Part: to study the derivation at the three semantics and their relationship with description

Second Part: to study the sentence and clauses in the three semantics and their relationship with description in comparison of the three semantics

Third Part: to study the precedence that is a study to its meaning in accordance to grammarians and rhetoricians.

Fourth Part: to study the multiply variety in the three semantics at one subject.

Fifth Part: to study some similarities in the linguistic syntax for the three semantics.

Chapter Two: {The Pronunciation Semantic Relationship at the Three Semantics}

It is to study what belongs to subjunctive predict and the mood objective and adverbial object from many aspects. The three semantics are common according to this relationship.

First Part: the relationship as per type and the accordance in the semantic and its objectives

Second Part: the relationship as per number and the accordance in the semantic and its objectives

Third Part: the relationship as per assignment and there is no accordance in the semantic and its objectives and the accordance with adverb in form not in sense.

Fourth Part: the relationship as per the parsing relationship: the accordance is not necessary for the three semantics and what is belong to them, if the accordance is achieved in the form, it will not be in sense.

Chapter Three:{The Types of Relationship and Coordinates at the Three Semantics}

First Part: The Actual Relationship and Reasoning Relationship: The actual relationship is to obtain the description when submitting the sense and it is similar to semantic predict and there is only one field where all relationships are interfaced in. the Reasoning Relationship is the description achieved after and is linked with what was achieved earlier in connection with form. It is called Metaphoric Relationship.

Second Part: The linking between the Description and what belong to it which is the pronoun and letter (الواو). This part is studying (الواو) and is proving its type among the three semantics and the real place of (الواو) there.

The conclusion:

The thesis is concluded with a reference to the strong relationship among these three semantics and it is not merely a similarity rather it is one relationship at the etymology, it was achieved by three aspects: predict, Mood and adverb.

The reference was to the significant points that proves the mutual characteristic and the one relationship and the ingle nature of these three semantics

The Researcher

The functional Relationship between Predict, Mood and Adverb study in Arabic Grammar

A Thesis Submitted by

Munther Zeara Kassim

To: the Council of Arts, College, University of Basra,

as a Partial Fulfillment of the Requirements

for the Degree of Master

in Arabic Language and its Literatures.

Supervised by

D. Abbess Aabadi Eidan

1433 A. 2012 A.D